بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك
كليـــة الآداب
قـــسم اللغة العربية

التعليل في كتاب أسرار العربية عند الأنباري

Causation In Asrar Al_Arabiyyah By Al_Anbari

إعداد

عفاف محمد فالح المقابلة

إشراف الأستاذ الدكتور

نهاد الموسى

2015م

التعليل في كتاب أسرار العربية عند الأنباري

إعداد الطالبة

عفاف محمد فالح المقابلة

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في اللغة العربية / اللغة والنحو.

وذلك بإشراف اللجنة التي تتكون من:

أعضاء لجنة التحكيم

أ.د نهاد ياسين الموسى ..... مشرفاً ورئيساً

أستاذ في النحو العربي واللسانيات العربية، الجامعة الأردنية

أ.د يوسف مسلم أبو العدوس ..... عضواً

أستاذ في النقد والبلاغة، جامعة اليرموك

أ.د عبد القادر مرعي بني بكر ..... عضواً

أستاذ في اللغة والنحو، جامعة اليرموك

أ.د يحيى عطية عبابنة ..... عضواً

أستاذ في اللغة والنحو، جامعة اليرموك

أ.د حسن خميس الملخ ..... عضواً

استاذ في النحو العربي، جامعة آل البيت

تاريخ المناقشة: 2015/12/14

الإهداء

إلى والدي وأخي اللذين يسكنان أنوار القبر... رحمهما الله.

وإلى والدتي الحبيبة رمز التضحية والوفاء...

وإلى زوجي الغالي رمز الحب والعطاء...

وإلى زهرات عمري أولادي الأبرياء...

وإلى إخواني وأخواتي... فقد انتظروني لحظة فلحظة

وإلى كل من علمني حرفًا

وإلى كل الذين أحببت

عفاف مقابلة

الشكر والتقدير

من حق النعمة الذكر، وأقل جزاء للمعروف الشكر

فبعد شكر المولى عز وجل على كريم عونه وعلى ما منّ وفتح به عليّ من انجاز لهذا العمل فهو المنعم والمتفضل، ووفاءً وتقديراً واعترافاً مني بالجميل اتقدم ببالغ الامتنان وجزيل العرفان إلى كل من وجهني، وعلمني، وأخذ بيدي في سبيل انجاز هذه الأطروحة، وأخص بذلك مشرفي الاستاذ الدكتور نهاد ياسين الموسى، الذي كان لعلمه وفضله وحسن توجيهاته وعونه الاثر الملموس في أن تظهر هذه الأطروحة بصورتها النهائية فله مني خالص الشكر والتقدير سائلة المولى أن يجزيه عني خير الجزاء ويثيبه الاجر ان شاء الله تعالى.

كما اتقدم بجزيل الشكر لأعضاء لجنة المناقشة (الأستاذ الدكتور يوسف مسلم أبو العدوس، الأستاذ الدكتور عبد القادر مرعي، الأستاذ الدكتور يحيى عطية عبابنة، الأستاذ الدكتور حسن خميس الملخ)، على تفضلهم بمناقشة هذه الأطروحة وعلى جهودهم في قراءة الأطروحة وتصويبها فلهم مني خالص الشكر و التقدير وجزاهم الله كل خير.

كما أشكر كل من أمدني بالعلم والمعرفة، وأسدى لي النصح والتوجيه ومد لي يد العون والمساعدة، وإلى كل من ساندي بدعواته الصادقة، أو تمنياته المخلصة، أشكرهم جميعاً واتمنى من الله عز وجل أن يجعل ذلك في موازين حسناتهم.

وختاماً أسأل الله العلي القدير أن يكون هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، أن يجعله علماً نافعاً ويسهل لي به طريقاً إلى الجنة.

فهرس المحتويات

الإهداء ..... **ج**
الشكر والتقدير ..... **د**
فهرس المحتويات ..... **ه**
الملخص ..... **ز**
المقدمة 1
أهمية الدراسة 4
مشكلة الدراسة 5
منهج الدراسة 5
الدراسات السابقة 6
منهج الدراسة 8
التمهيد 9
الفصل الأول: العلة النحوية **15**
مفهوم العلة 17
العلة في الاصطلاح 17
فائدة العلة 20
مسالك العلة 20
قوادح العلة: 25
العلة والتعليل عند الأنباري 32
أنواع العلل النحوية عند الأنباري 37
منهج الأنباري في التعليل النحوي 41
مصادر علل السماع عند الأنباري 45
الفصل الثاني: التعليلات الصوتية **54**
التعليل بالاستخفاف والاستثقال 54
التعليل بالاستخفاف والاستثقال 57
أولا: في الأصوات 57
ثانيا: في الصرف 64
الفصل الثالث: التعليل بالعامل **73**
مفهوم العامل 73
حقيقة العامل 75
أنواع العامل 77
التعليل بالعامل في النحو 79

الفصل الرابع: التعليلات العقلية..... 91
التأويل: 91
التعليل بالتأويل العقلي 95
التعليل بالقياس 100
القياس التمثيلي 101
الفصل الخامس: التعليلات الذوقية 131
أولا: التعليل بالحسن والقبح..... 131
أولا: في النحو 131
ثانياً: في الأصوات 140
ثالثا: في الصرف 140
ثانياً: التعليلات قليلة التكرار..... 143
أولاً: في الأصوات 143
ثالثا: في الصرف 165
الخاتمة..... 173
المصادر والمراجع 174
الملخص باللغة الانجليزية 182

الملخص

المقابلة، عفاف، محمد فالح (التعليل في كتاب أسرار العربية لابن الأنباري). رسالة دكتوراه بجامعة اليرموك 2015 (المشرف الأستاذ الدكتور نهاد الموسى).

يعد كتاب "أسرار العربية" من أشهر كتب الأنباري، وأبرزها، فهو من الكتب القديمة التي جمعت قواعد اللغة العربية، وقد بيّن هذا الكتاب ما في قواعدنا النحوية من إحكام في الوضع، وإتقان في الترتيب والتبويب. وأما ما تضمنه هذا الكتاب فيمثل الجانب العلمي أو التطبيقي في التعليل؛ لذلك نجده مليئًا بالتعليلات المتتابعة، ولا تكاد مسألة تمّر أو حكم إلا وُيعلل، وتنتشر هذه التعليلات في كل صفحات الكتاب. ومن دراسة هذا المصنَّف توصلنا إلى قيمته العلمية، وإلى الجهد الذي بذله الأنباري فيه لإخراجه بهذه الصورة الحسنة الرائعة وهو يزيل الغموض عن مادته العلمية، ويضيء طريقه ومنهجه في تبويبه.

لقد جاءت هذه الدراسة في تمهيد وخمسة فصول وخاتمة موزعة كالآتي:

التمهيد، تناولت فيه حياة الأنباري اسمه ونسبه، ومولده ووفاته، وثقافته، ومكانته العلمية، ثم التعريف بكتاب أسرار العربية، ثم منهج الأنباري في تأليف الكتاب.

أمّا الفصل الأول: فتحدثت فيه عن مفهوم العلة لغة واصطلاحاً، وعن فائدة العلة ومسالكها العقلية والنقلية، ثم تحدثت عن قوادح العلة، وعرّجت على دوافع التعليل، وتناولت العلة والتعليل عند الأنباري، وبينت أنواع العلل النحوية عند الأنباري، ثم تحدثت عن مصادر علل الأنباري.

أما الفصل الثاني: فتناولت فيه التعليلات الصوتية التي تتضمن التعليل بالاستخفاف، بالاستثقال في الأصوات والصرف.

أما الفصل الثالث فتناول التعليل بالعامل التوجيه بالعامل إذ عرّجت على مفهوم العامل، وحقيقة العامل، أنواع العامل، ثم تناولت التعليل بالعامل في النحو.

أمّا الفصل الرابع: فتناولت فيه التعليلات العقلية التي تتضمن التأويل، وعرّجت على مفهوم التأويل، والحاجة إليه، والعوامل التي أدت إلى كثرة التأويل العقلي في الدرس النحوي، ثم تناولت التعليل بالتأويل العقلي في النحو وفي الدلالة، ثم القياس التمثيلي وعرّجت على مفهومه. وتحدثت عن التعليل بالقياس التمثيلي في الأصوات والصرف والنحو وتناولت القياس الاقتراني وعرّجت على مفهومه، ثم تحدثت عن التعليل بالقياس الاقتراني في النحو والصرف.

أما الفصل الخامس: فتناولت فيه التعليلات الذوقية المتمثلة بالحسن والقبح في النحو.

المقدمة

الحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فيعدّ التعليل أصلاً من أصول النحو العربي، نشأ معه مسانداً للقاعدة النحوية، وقدّم لها التفسير الأول، فكل قاعدة لا بد لها من علّة نحوية. وموضوع العلة النحوية موضوع قديم متجدد شغل العلماء قديمًا وحديثًا. والتعليل اللغوي يهتم أساساً بالحالة الإعرابية لأواخر الكلمات، إلى جانب كثير من الظواهر اللغوية كحذف بعض حروف الكلمة، أو استبدال حرف بآخر، أو تغيير صيغه الكلمة، وغير ذلك من الظواهر التي ستُبيّن أثناء البحث.

وأول من وظف التعليل من علماء العربية القدماء النحوي الجليل عبد الله بن إسحاق الحضرمي(117هـ)، والذي قيل عن أنه :"أول من بعج النحو ومد القياس والعلل" [1]. أو كما قال عنه الأنباري أنه: "أول من علل النحو"[2]. ثم جاء بعده الخليل بن أحمد الفراهيدي (175هـ) والذي قيل عنه: "سيد أهل الأدب قاطبة في علمه وزهده، والغاية في تصحيح القياس واستخراج مسائل النحو وتعليله"[3]، وأنه "كان الغاية في استخراج مسائل النحو وتصحيح القياس"[4].

وكما يروي عنه السيوطي في كتابه الاقتراح قوله: "وذكر عنه بعض شيوخنا أن الخليل بن أحمد الفراهيدي سئل عن العلل التي يعتل بها في النحو، فقيل له :عن العرب أخذتها أم

---

[1] ابن سلام، محمد، **طبقات الشعراء**، تحقيق: طه أحمد إبراهيم، دار الكتب العليه، بيروت، لبنان، ط1، 1982، 14/1.

[2] االأنباري، **نزهه الألباء**، تخقيق: محمد ابو الفضل ابراهيم، دار نهضه مصر لطباعة والنشر، 1967م، ص27.

[3] المصدر نفسه، ص45.

[4] السيوطي، جلال الدين، **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم، دار الفكر، ط2، 1979م، ص575.

اخترعتها من نفسك؟ فقال إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها، وقامت في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، وعللت أنا بما عندي إنه علة لماعللته منه..."[1]

ثم جاء بعده سيبويه(180هـ) في (الكتاب)امتدادا لشيخه واستأذه الخليل،حيث عج كتابه بالعلل التي أخذها عن أستاذه ومن ذلك عله الشبه، "...وسألته عن الثنايين فقال هو بمنزله النهايه؛لأن الزياده في آخره لاتفارقه فاشبهت الهاء"[2]، وتعليل سيبويه لإمالة الألفات بقوله:"إنما أمالوها للكسرة التي بعدها أرادوا أن يقربوها منها كما يقربون في الإدغام الضاد من الزاي...التماس الخفة"[3].

ثم جاء بعده علماء آخرون اهتموا بالتعليل وتناولوه من زوايا مختلفه منهم ابن السراج (316هـ) الذي قال في أول كتابه الأصول "واعتلالات النحويين على ضربين: ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب، كقولنا: كل فاعل مرفوع، وضرب آخر يسمى علة العلة، مثل أن يقولوا: لما صار الفاعل مرفوعا والمفعول به منصوبا، ولما إذا تحركت الياء والواو وكان ما قبلهما مفتوحا قلبتا ألفا، وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب وإنما نستخرج منها حكمتها في الأصول التي وضعتها، وتبين بها فضل هذه اللغة على غيرها من اللغات، وقد وفر الله تعالى من الحكمة بحفظها وجعل فضلها غير مرفوع. وغرضي في هذا الكتاب ذكر العلة التي إذا اطردت وصل بها إلى كلامهم فقط"[4].

---

(1) الزجاجي، أبو القاسم، **الإيضاح في علل النحو**، تحقيق، مازن المبارك، ص 65- 66.

(2) سيبويه، ابو بشر عمر بن عثمان بن قنبر، **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، 387/1.

(3) السيرافي، أبو سعيد، **شرح كتاب سيبويه**، تحقيق: رمضان عبد التواب ومحمود فهمي حجازي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 117/1.

(4) ابن السراج، محمد، **الأصول في النحو**، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1988، 35/1.

ونلاحظ من كلام ابن السراج أن العلة قبله لم تخرج عن العلة الثانية بل كانوا يكتفون بها ويقفون عندها، وكان للثورة العباسية دور في تطور الفكر العربي بانفتاحه على الثقافات الأخرى "فقد اتصل الفكر العربي بالفكر الإنساني على أوسع نطاق ممكن في هذه الفتره، وقد تم هذا الاتصال بواسطة الترجمة إلى العربية، مما أتاح لجمهور المثقفين أن يقفوا على حصيلة التراث الإسلامي في الهند وفارس واليونان وتمكنوا بذالك من أن يرفدوا ثقافتهم العربية الأسلامية بألوان جديدة من الفكر"[1].

وجاء بعده أبو القاسم الزجاجي(337هـ) في كتابه (الإيضاح في علل النحو) حيث تحدث فيه عن العلل النحوية مع أنه لم يكتب بالعلة كتابة نظرية إلا بابا واحدا لا يزيد على ثلاث صفحات هو:باب القول في علل النحو وبقية مافي الكتاب ممارسات عملية عن العلة والبحث عن أسرار الكلام العربي"[2].

ثم جاء ابن جني (392هـ) الذي اهتم بالتعليل اهتماماً كبيراً وأفرد له فصولاً عديدة في كتاب الخصائص، وأقام نظريته في التعليل على أساس أن نطق العرب اتخذ لنفسه أيسر السبل اذ يهرب من الثقل إلى الخفة حتى إنّ جميع علل النحويين موافقة للطباع، ولست تجد شيئاً مما علل به القوم وجوه الإعراب إلا والنفس تقبله والحس منطوٍ على الاعتراف به[3].

والأنباري (577هـ) من الذين تحدثوا في أصول النحو والعلة النحوية، عن طريق كتبه التي وصلت إلينا، وتخصصت في العلة والتعليل مثل: كتاب أسرار العربية ولمع الأدلة والإنصاف[4].

---

(1) أبو المكارم، علي، **أصول التفكير النحوي**، ص180.

(2) الزجاجي، **الإيضاح في علل النحو**، ص64.

(3) ابن جني، **الخصائص**، انظر على سبيل المثال 1/ 48- 54 – 87- /88 – 145- 237.

(4) الأنباري، أسرار العربية، ص10.

إن الناظر في كتاب أسرار العربية للأنباري يجد الطريقة التي ساق فيها الأنباري التعليل، ومحاولته إقناع الآخرين بأسرار اللغة التي ملك الأنباري زمامها، لذلك كان مدار بحثي عن التعليل في كتاب أسرار العربية للأنباري.

أهمية الدراسة

وبما أن كتاب أسرار العربية يُعد كتاباً جامعاً لمباحث النحو والصرف العربيين، ويتميز هذا الكتاب بأنه من الكتب النادرة التي تعالج موضوع العلة النحوية والتعليل معالجة تطبيقية ويقدم للمتعلم عرضاً شاملاً ومبسطاً لقواعد اللغة العربية إذ نجد هذا الكتاب مليئاً بالتعليلات المتتابعة، ولا تكاد مسألة تمر أو حكم، إلا وتنتشر هذه التعليلات في كل صفحات الكتاب ارتأيت أن أقوم بدراسة هذا الموضوع.

وعليه فقد تناولت التعليل عند الأنباري في "أسرار العربية"، ثم استخرجت علله وصنفتها كما هو مبين في البحث.

وجاءت هذه الدراسة في تمهيد وأربعة فصول وخاتمة على النحو الآتي:

التمهيد: تحدثت فيه عن الأنباري من حيث اسمه ونسبه ومولده ووفاته، ومكانته العلمية، والثقافية، ثم التعريف بكتاب "أسرار العربية".

الفصل الأول: تحدثت فيه عن مفهوم العلة وفائدتها، ومسالكها العقلية، والنقلية، ثم تحدثت عن قوادح العلة، ثم تناولت مفهوم التعليل، ودوافعه. ثم تحدثت عن العلة والتعليل عند الأنباري إذ تناولت أحكام العلة النحوية، ثم أنواع العلل النحوية عنده وبيّنت أسلوب الأنباري ومنهجه في التعليل النحوي، ومصادر علله من قرآن كريم وحديث نبوي وشعر ونثر.

الفصل الثاني: تحدثت فيه عن التعليلات الصوتية و تتضمن التعليل بالاستخفاف والاستثقال في الأصوات والصرف. الفصل الثالث تحدثت عن التعليل بالعامل من حيث مفهوم العامل وحقيقته أنواعه، النظرية ثم تحدثت عن التعليل بالعامل في النحو.

الفصل الرابع: تحدثت فيه عن التعليلات العقلية التي تتضمن أولاً: التعليل بالتأويل العقلي إذ عرّجت على مفهوم التأويل ثم تناولت التعليل بالتأويل العقلي في النحو والدلالة.

وثانياً: التعليل بالقياس التمثيلي إذ تحدثت عن مفهومه، وتناولت الحديث عن القياس التمثيلي في الأصوات، والصرف، والنحو.

ثالثاً: القياس الاقتراني: إذ تحدثت عن مفهومه، ثم تناولت الحديث عن التعليل بالقياس الاقتراني في النحو والصرف.

الفصل الخامس: تحدثت فيه عن التعليلات الذوقية المتمثلة بالحسن والقبح في النحو، والصرف والأصوات. ثم تحدثت عن التعليلات قليلة التكرار في الأصوات، والصرف، والنحو.

وختمت بخاتمة تضمنت أهم ما توصلت إليه في هذه الدراسة.

مشكلة الدراسة

يعد الأنباري من الذين اهتموا بالتعليل النحوي، وقد أفرد له كتاباً خاصاً هو (أسرار العربية) ويدور كتاب "أسرار العربية" حول العلة النحوية، فهو لا يترك حكماً من الأحكام دون تعليل بل يجعل لكل حكم علة، ولكل ظاهرة سبباً، وقد تميز هذا الكتاب عن غيره بأنه كتاب تعليمي تطبيقي. وكما كانت هذه العلل تكثر كثرة لافتة في كتاب أسرار العربية الذي يعدّ من كتب التراث؛ لذا ارتأيت أن أقوم بدراسة هذا الموضوع، وبيان العلل النحوية في هذا الكتاب.

منهج الدراسة

قامت الدراسة على استقراء العلل النحوية في كتاب أسرار العربية للأنباري، وبيان دور هذه العلل في إثبات الحكم، وقد اخترت المنهج الوصفي التحليلي لمناسبة موضوع الدراسة.

الدراسات السابقة:

يدور كتاب "أسرار العربية" على العلة النحوية، فهو لا يترك حكمًا من الأحكام دون تعليل، بل يجعل لكل حكم علة، ولكل ظاهرة سببًا. وقد تميز هذا الكتاب عن غيره بأنه يعد كتابًا تعليميًا تطبيقيًا لمنهج التعليل. فهو يمثل القسم التطبيقي من إنتاج الأنباري، وهو من الكتب النادرة التي تعالج موضوع العلة النحوية معالجة تطبيقية، فهو لا يترك حكمًا من الأحكام دون تعليل بل يجعل لكل حكم علة ولكل ظاهرة سبباً.

أما القسم الأول: فهو القسم النظري ويتضمن كتاب لمع الأدلة. ويمكن القول إنه كتاب في أصول المناظرة النحوية، وأما كتاب "الإغراب في جدل الإعراب" فتكمن أهميته في أنه يعالج موضوعاً غاية في الأهمية وهو الجدل الإعرابي، وتناول الأنباري فيه الاستدلال، والاعتراض عليه بأصول النحو من نقل وقياس واستصحاب حال.

وأما كتاب "لمع الأدلة" فقد أُلف في أصول النحو إذ يدور حول أصول النحو وأدلته من السماع والقياس والاستصحاب ثم يتتبع كل بند بالشرح والتفصيل وهذا القسم يبحث في العلة. وعلى الرغم من كثرة الدراسات التي تناولت التعليل والعلل النحوية، أما الدراسات السابقة مقسمة دراسة بعنوان (التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين) للباحث حسن خميس الملخ وجاءت هذه الدراسة في تمهيد وثلاثة فصول.

أما التمهيد فقد تحدث فيه عن التعليل في الدراسات النحوية الحديثة، وعن مفهوم التعليل والتفسير في النظرية التوليدية التحويلية.

أما الفصل الأول فقد تناول فيه الحديث عن التعليل النحوي نشأته وتطوره، ومرحلة النشوء والتكوين، ثم الحديث عن سمات التعليل في هذه المرحلة وتناول الحديث عن مرحلة النمو والارتقاء، والتعليل النحوي في الكتاب لسيبويه والتعليل عند المبرد، ثم تحدث عن سمات

التعليل في هذه المرحلة، وتحدث عن مرحلة النضج والازدهار وتناول التعليل عند كل من ابن السراج، والزجاجي، والسيرافي، والرماني، وابن جني، وعبد القاهر الجرجاني، والدنيوري، وابن الأنباري، والعكبري، ثم تناول سمات التعليل في هذه المرحلة ثم أنهى الملخ في هذا الفصل الحديث عن مرحلة المراجعة والاستقراء حيث تناول الحديث عن التعليل في هذه المرحلة.

أما الفصل الثاني فقد تحدث فيه عن نظرية التعليل في النحو العربي ودوافع التعليل، وطبيعة العلل النحوية وتقسيمات العلل النحوية، ثم تحدث عن أصول التعليل في إطار النحو إذ تناول أصل التناظر.

أما الفصل الثالث، فقد تناول الحديث عن التعليل النحوي، وموقف المحديثن منه، وانتقاء العلل النحوية، ثم تحدث عن التفسير في النظرية التحويلية والتوليدية، وأوجه الاتفاق بين التعليل والتفسير وأوجه الافتراق بينهما.

وهناك دراسة بعنوان" العلة النحوية عند الأنباري" للباحث إبراهيم عبد الفتاح خليل المجالي. وجاءت هذه الدراسة في تمهيد وثلاثة فصول إذ تحدث في الفصل الأول عن الأنباري وآثاره وإعطاء فكرة عن الكتب الثلاثة له.

أما الفصل الثاني فقد تناول تاريخ العلة وتطورها، ومراحل التعليل إذ قسمها إلى ثلاث مراحل كل مرحلة منها اختصت بخصائص عن غيرها، وتحدث عن أسباب التعليل.

أما الفصل الثالث فقد تناول العلة عند الأنباري وجاءت العلة في ثلاثة مباحث:

العلة القياسية في لمع الأدلة، والأصول والقواعد القياسية التي اعتمدها الأنباري في مناقشاته وردوده في كتابه الإنصاف، والعلل الجدلية في أسرار العربية إذن فهذه الدراسة تحدثت عن العلة عند الأنباري في كتبه الثلاثة في صفحات قليلة جداً بشكل عام.

أما هذه الدراسة فقد حصرت الحديث عن التعليل والعلة عند الأنباري في كتابه (أسرار العربية) وذلك بتتبع العلل فيه، واستخراجها وفق منهجية معينة تختلف عن منهجية تلك الرسالة. وهذا لا يعني انتقاص الدراسات السابقة، ولكن لكل نظرته ومنهجه ووجهته.

وثمة دراسة تناولت جهود الأنباري في النحو، وهي بعنوان: " ابن الأنباري وجهوده في النحو" لجميل علوش"، وقد اشتمل هذا الكتاب على ثلاثة أبواب وكل باب يتضمن ثلاثة فصول، أما الباب الأول فتتناول عصره وحياته وآثاره.

أما الباب الثاني فتناول إنتاج الأنباري النحوي، وقد ذكر المؤلف في هذا الباب جانباً تحدث فيه عن العلة والتعليل عند الأنباري فذكر في البداية مكانة العلة من أصول النحو، والعلة والتعليل قبل الأنباري. ثم تناول العلة والتعليل عند الأنباري وبين العلة القياسية والأصلية، والاستدلال على صحة العلة، وشروطها، ثم تعليل الحكم بعلتين، والإخالة، وإلحاق الوصف بالعلة. والعلة بين التعدي والقصور، وشبه وإشكالات، والاعتراض على العلة، وطبيعة العلة النحوية، ثم قارن بين العلة النحوية والدليل العقلي، ثم تحدث عن التعليل عند الأنباري وبين تعليلاته ونصيبها من القوة والضعف، ومصادره في العلة والتعليل.

أما الباب الثالث: فتناول منهج الأنباري في النحو.

في حين أن دراستي قامت على استقراء العلل النحوية وتحليلها في كتاب " أسرار العربية" للأنباري وردها إلى أصولها النحوية، وبيان دور هذه العلل في إثبات الحكم، والمقابلة بين العلة في أصولها النظرية وتطبيقاتها في "أسرار العربية" كما أن شطراً من الدراسة تناول العوامل والتعريفات وهي ملاحظات تأصيلية في علم النحو العربي وتعليماته.

منهج الدراسة:

أما عن منهج الدراسة، فقد اخترت المنهج الوصفي التحليلي لمناسبته لموضوع الدراسة.

التمهيد

حياة الأنباري (513- 577هـ)

أولاً: اسمه ونسبه[1]:

هو عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله،وقيل عبد الله بن أبي سعيد الأنبـــاري [*] وكنـــي بأبي البركات ولقب بكمال الدين النحويّ [2].

ثانيًا: مولد الأنباري ووفاته:

ولد الأنباري في الأنبار، وكان مولده في شهر ربيع الآخر مـــن ســـنة ثـــلاث عشـــرة وخمسمئة هجري، وتوفي في ليلة الجمعة تاسع شعبان سنة سبع وسبعين وخمسمائة، ودفن يـــوم الجمعه بباب أبزر بتربة الشيخ أبي إسحاق الشيرازي[3].

---

[1] ينظر: ابن الاثير، (639هـــ) عز الدين أبي الحسن علي بن أبي الكرم بن عبد الكريم، **الكامل في التاريخ**، دار صادر، بيروت، لبنان، (د ط)،،د.ت، 477/11. والقفطي (626هـــ)، جمال الدين أبو الحسن، إنباه الرواه على أنباه النحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهره، ط3، 207، 179/2 الخوانساري، الميرزا محمد باقر الموسوي، روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات،تحقيق:أسد الله اسماعيليان، 1392هـــ، 30/5. والسيوطي (911هـــ)، بغية الوعاة، ص30 وابن خلكان (681هـــ)، **وفيات الأعيان**، 350/1، والأسنوي، جمال الدين عبد الرحيم،طبقات الشافعية، تحقيق: عبد الجبوري، رئاسة ديوان الأوقاف، بغداد،1970، ص120-121.

[2] الانباري نسبه إلى أنبار، بلده قديمة على الفرات، بينها وبين بغداد عشرة فراسخ، سُميت الأنبار:لأن كسرى كان يتخذ فيها أنابير الطعام،والأنابير جمع الأنبار وهي جمع نبر (بكسر النون). ابن خلكان، **وفيات الأعيان**، 350/1. وتعني نبر التخزين: هو أعلى بيت في المنزل، صالح لخزن الحبوب والثمار ولد نبر: فاحش، لئيم. ينظر: المعجم الوسيط، مجمع اللغه العربيه في القاهره، مادة نبر. والأنبار بيت التاجر ينضد فيه المتاع. ينظر: الأصبهاني، **روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات**، 32/5.

[3] ينظر: القفطي، (626هـــ) جمال الدين، **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، ص171. الخوانساري، **روضات الجنات**، ص32.

ثالثاً: ثقافته ومكانته العلمية:

يعدّ الأنباري من الأئمة في علم النحو، وكان إماما ثقة فاضلا عالما زاهدا صدوقا فقيها مناظرا غزير العلم، ورعا عابدا تقيا عفيفا لا يقبل من أحد شيئا، خشن العيش والمأكل لم يتلبس من الدنيا بشيء سكن ببغداد من صباه إلى أن توفي فيها، وتفقّه على مذهب الشافعي على ابن الرزاز بالمدرسة النظامية. حتى برع وصار معتمدا للنظامية، وكان يعقد مجلس الوعظ، ثم قرأ اللغة على الشيخ أبي منصور الجواليقي، ولازم ابن الشجري ولم يكن ينتمي في النحو إلا إليه، وبرع في الأدب حتى صار شيخ وقته، ودرس في المدرسة النظامية النحو مدة، ثم انقطع في منزله مشتغلا بالعلم والعبادة، وأقرأ الناس العلم على طريقة سديدة، وسيرة جميلة من الورع والمجاهدة، وترك الدنيا ومحاسنة أهلها[1].

وله شعر منه [2]:

تدرع بجلبابِ القناعةِ والباس وصُنْهُ عن الأطماعِ في أكرمِ الناسِ

وكُنْ راضيًا بالله تحيا معًا وتنجو من الضراءِ والبؤسِ والباسِ

وللأنباري مؤلفات كثيرة أشهرها: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، والإغراب في جدل الإعراب، ولمع الأدلة، وكتاب أسرار العربية، ونزهة الألباء في طبقات الأدباء، والبيان في إعراب غريب القرآن، والبلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، وشرح مقصورة ابن دريد وغيرها[3].

ولما لهذا الكتاب (أسرار العربية) من إتقان في الترتيب والتبويب، وحكم ولطائف في الأحكام، وصفه مؤلفه بقوله: "وبعد، فقد ذكرت في هذا الكتاب الموسوم بـ: "أسرار العربية"،

---

[1] القفطي، **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، ص170- 169. الخوانساري، **روضات الجنات**، ص30-31.

[2] المصدر السابق، ص170- 171.

[3] ينظر: القفطي، **إنباه الرواة**، ص170. الخوانساري **روضات الجنات**، 31/5.

كثيرًا من مذاهب النحويين المتقدمين والمتأخرين، من البصريين والكوفيين، وصححت ما ذهبت إليه منها بما يحصل به شفاء الغليل، وأوضحت فساد ما عداه بواضح التعليل، ورجعت في ذلــك كله إلى الدليل، وأعفيته من الإسهاب والتطويل وسهلته على المتعلم غاية التسهيل"[1].

التعريف بكتاب أسرار العربية

يُعد كتاب أسرار العربية من الكتب القديمة التي جمعت قواعد العربية وقد بيّن هذا الكتاب ما في قواعدنا النحويّة من إحكام في الوضع، وإتقان في الترتيب والتبويب. وقد وصفه مؤلفه بقوله: "وبعد فقد ذكرت في هذا الكتاب الموسوم بـــ (أسرار العربية) كثيرًا من مذاهب النحويين المتقدمين والمتأخرين، من البصريين والكوفيين، وصححت ما ذهبت إليه منها بما يحصل به شفاء الغليل، وأوضحت فساد ما عداه بواضح التعليل، ورجعت في ذلك كله إلى الدليل، وأعفيته من الإسهاب والتطويل، وسهّلته على المتعلم غاية التسهيل[2].

وللأنباري كتب في النحو مفيدة، منها كتاب (الإغراب في جدل الإعراب) وكتاب (لمع الأدلة) وقد جمع في هذين الكتابين أصول النحو العربي وهما من أجود الكتب المصنفة في هذا الشأن؛ إذ يُعدانّ هذان الكتابان الوحيدين اللذين ألفا في أصول النحو على هذا المنهج والترتيب الذي جاء عليهما وفي مشابهتهما لأصول الفقه.

ويمثل كتاب لمع الأدلة الجانب النظري في الحديث عن العلة، قدمه الأنباري للدارسين والباحثين من العلماء، فهو يتناول في ثناياه أصول النحو العربي وأوليته من نقل وقياس، والاستحسان، واستصحاب الحال، والاستدلال وهذا الكتاب ينظر في العلة. وهذا الكتاب دليل على تأثر الأنباري بأصول الفقه؛ إذ إن أبوابه جاءت مطابقة لأبواب كتب الفقه، ويتألف هذا

---

[1] الأنباري: **أسرار العربية، تحقيق: محمد بهجت البيطار، دار البشائر، دمشق، 2003م**، ص 9.

[2] المصدر نفسه، ص 9.

الكتاب من ثلاثين فصلاً، تدور حول أصول النحو، وتناول فيه العلة من خلال حديثه عن أركان القياس.

أمّا ما تضمنه كتاب (أسرار العربية) فيمثل الجانب العلمي أو التطبيقي في التعليل.

ومن دراسة هذا المصنف، توصلنا إلى قيمته العلمية، وإلى الجهد الذي بذله الأنباري في إخراجه بهذه الصورة الحسنة والرائعة وهو يزيل الغموض عن مادته العلمية، ويضيء طريقه ومنهجه في تبويبه.

منهج الأنباري في تأليف الكتاب

يُعدّ كتاب أسرار العربية كسائر الكتب النحويّة، في أبوابه وعناوينه جمع فيه مباحث المعرب والمبني، والمذكر والمؤنث، والجموع الثلاثة، والمبتدأ والخبر، وسائر المرفوعات والمنصوبات والمجرورات بالحروف أو الإضافة، والمجزومات. وأفضل ما يمتاز به أسرار العربية منهجه المحكم، وترتيبه المنسق، وقد بوّب الأنباري مادته خير التبويب، ورتبها أحسن ترتيب، وفضلا عن ذلك استعرض الأنباري في هذا الكتاب مسائل النحو وجمعها ومن جهة نظر تعليلية. وقدم كتابه صورة شاملة للعلة النحويّة أبرزت مدى تشعب العلة وإحاطتها بكل مسائل القواعد. واعتمد الأنباري فيه منهجًا يختلف عن مناهج كتب النحو، وضمنّه جميع القواعد التي تحتويها هذه الكتب عادة، وهذا ما مكنّه من استعراض أنواع العلل النحويّة جميعها. ويمتاز هذا الكتاب من غيره بأمرين[1]:

أولهما: أن المؤلف رتب العلل والأسباب في علامات الإعراب، على طريق المسائلة والمطارحة، كالرفع بالضمة والألف وثبوت النون، وكالنصب وعلاماته، والخفض

[1] الأنباري، **أسرار العربية**، ص 10.

وعلاماته، والجزم وعلاماته، سواء أكانت العلامات حركات أم حروفًا أو كانت علامة الإعراب ثبوت الحركة أو الحرف أو الحذف.

و**الثاني:** قرب المأخذ وكثرة الفوائد، فهذا كتاب مختصر مركز في النحو، يخدم الطلاب ويغلب عليه الأسلوب الجدلي الخالي من الفضول، وقد وصفه ابن خلكان بقوله:

"سهل المأخذ كثير الفائدة"[1]. ويتضح ذلك بصورة جلية واضحة عن طريق عرض مادة الكتاب وهذا مثال من تعليله ودليل من باب الفاعل: "إذ قال قائل: ما الفاعل؟ قيل: الفاعل: اسم ذكرته بعد فعل وأسندت ذلك الفعل إليه، فإذا قيل: لمَ كان إعرابه الرفع؟ قيل: فرقًا بينه وبين المفعول، فإن قيل: فهلا عكسوا وكان الفرق واقعًا؟ قيل لخمسة أوجه (وعدّها) معللا مستدلاً وهذه طريقته في كتابه من أوّله إلى آخره[2].

احتوى كتاب الأنباري على مقدمة في بدايته وقد قسم كتابه إلى أبواب كثيرة، جعل منها الكلم وأقسامه من اسم وفعل وحرف، ثم اتبعه بالحديث عن الإعراب والبناء، ثم عن المعرب والمبني، وباب الإعراب، والاسم المفرد ثم عن باب التثنية والجمع، ثم عن باب التأنيث، ثم عن باب جمع التكسير، وبعد الحديث من مفاتيح النحو، شرع الحديث عن أبواب النحو الأساسية، فبدأ بمرفوعات فتناول الحديث عن باب المبتدأ ثم عن باب خبر المبتدأ، ثم عن باب الفاعل، ثم عن المنصوبات، ثم عن المجرورات بحروف الجر والإضافة.

ثم انتقل إلى التوابع كالنعت، والتوكيد، وباب الوصف والبدل، ثم أشار إلى إعراب الأفعال وبنائها، ثم إلى نواصب الأفعال وجوازمها، وباب الشرط والجزاء. ثم باب المعرفة والنكرة وعن جمع التكسير وعن النسب، وأسماء الصلات، وعن حروف الاستفهام وانتهى بمسائل في

---

[1] ابن خلكان، **وفيات الأعيان**، 320/3.

[2] الأنباري: **أسرار العربية**، ص91.

الصرف عن باب الحكاية، والخطاب، والألغاز، والإحالة وأنتهى بالوقف وختم كتابه بباب الإدغام.

وقد ربط الأنباري أجزاء الأبواب ربطًا محكمًا، فكانت أبواب كتابه كأنها سلسلة متصلة الحلقات بروابط متينة محكمة.

وهذا المنهج الذي اتبعه الأنباري في طيات كتابه دليل على قدرته على عرض الموضوعات بترابط محكم، متين، وفي هذا دقة في إيصال الأفكار إلى المتعلم، بأيسر الطرق من غير غموض ولا التواء؛ لتكون أقرب إلى الفهم والمعرفة.

الفصل الأول

العلة النحوية

الحديث عن تاريخ العلة النحوية ربما يكون مرتبطا بالحديث عن تاريخ النحو ومع أنه لم يتفق على بداية لتاريخ النحو العربي، إلا أنه يمكننا أن نتحدث عن تاريخ العلة النحوية بجرأة أكثر؛لأنها ثمرة ونتاج من نتائج الثورة العقلية للعقل الإسلامي الذي يمكن أن نحدد تاريخها وبدايتها، بعكس تاريخ النحو. إذ إننا لم نضع أيدينا على شيء يمكن الوثوق به على أنه بدأ من تلك النقطة أو تطور في تلك حتى وصل إلى ما وصل إليه الآن.

أما العلة النحوية فهي نتيجة من نتائج الثورة العقلية للمجتمع الإسلامي الذي بدأ في النهوض وتكوين شخصيته المستقلة والمتطورة؛ نتيجة توحد العقول العربية والإسلامية وانصهارها في بوتقه حضارية واحدة، هي الحضارة الإسلامية هذا من جهة، وتفاعلها مع الحضارات الأخرى كالفارسية، واليونانية من جهة أخرى؛ فكان نتيجة هذا الانصهار والتفاعل أن يظهر المسلمون في شتى مجالات الحياة والعلوم ومنها علم اللغة.

وإذا كان علم أصول النحو قد تأثر بأصول الفقه في تقسيماته، فإن العلة النحوية قد تأثرت بعلم الكلام وليس أدل على ذلك من أن من برع في العلة النحوية هم من المتكلمين كالرماني وأبي على الفارسي، وابن جني" وقد يكون لمعتقداتهم ومذاهبهم الأثر في أن تكون عللهم كعلل أصول الفقه وعلم الكلام[1]، إذ إن غالبيتهم من معتقدي المذهب المعتزلي الذي يعتمد على الكلام والفلسفة فساقوا هذه الفلسفة إلى اللغة، ومن هنا بدأ التعليل للنحو يأخذ شكل الرياضة العقلية في

---

[1] الحموز، عبد الفتاح، **الكوفيون**، دار عمار، عمان، الأردن، ط1، 1997، ص137.

أحيان كثيرة، حتى عد التعليل "من الأسس المنهجية في الدرس النحوي ومن أبرز الموضـــوعات التي تكشف عن تأثر النحو بغيره من العلوم وأهمها علم الكلام وأصول الفقه"[1].

ويرى أبو المكارم أن نشأة التعليل كانت "استجابة لظروف وبواعــث إســلامية عربيــة خالصة دون تأثير خارجي غير عربي والسبب في ذلك الظروف التي نشأ العربي العربي فيهــا وهيأت له استجابات عقدية عاطفية متعددة وراء الفكرة التي تعد السبب الأساسي في نشأه التعليل النحوي"[2].

وتستطيع القول إن تاريخ العلة النحوية هو تاريخ القياس، ذلك أن العلة هي ركن من أركــان القياس النحوي، وهذا ما ينطبق على العلة القياسية بالذات، أما بالنسبة للعلة الجدلية لعلَّ الســبب الذي دعاهم إلى إلحاقها بأصول النحو واعتبارها جزءا منه عدم وضوح الرؤيا الفكريــة للعلــة الجدلية واعتبارها جزءا من القياس خلطا بينها وبين العلة القياسية وأظن أن الدكتور محمد عيــد كان أقرب إلى الصواب عندما عد العلة النحوية جزءا من أصول النحو ولكنه أفرد لهــا فصــلا خاصا دون أن يلحقها بالقياس[3]، بينما نجد الكثرة الغالبة من القــدماء،أو المحــدثين يلحقونهــا بالقياس كالأنباري في لمع الأدلة، والسيوطي في الاقتراح، وخديجة الحديثي من المحــدثين فــي الشاهد وأصول النحو ويجعلونها جزءا من القياس.

---

[1] ياقوت، محمود سليمان، **النحو العربي**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية،1994،ص366.

[2] أبو المكارم، علي، **أصول التفكير النحوي**، منشورات الجامعة الليبية،1973،ص162.

[3] ينظر: عيد، محمد، **أصول النحو العربي**، مطبعة دار الثقافة،1973، ص127-178،

مفهوم العلة

العلة في اللغة

العلة هي المرض: جاء في كتاب العين للخليل "والعلّة المرض، وصاحبها مُعْتَلٌّ .... والعَلِيلُ المريض[1].

علَّ الإنسان يَعِلُّ واعْتَلَّ أي مرض، وعلّ فهو عليل، والعلة هي السبب، وهو ما يهمنا هنا، فالعلة: هي السبب[2]، وعلة الشيء سببه، يقال: "هذا علة لهذا أي سبب"، وقد اعتل وهذه علته؛ أي سببه. ومن هذا المدلول اللغوي أخذ النحاة هذه اللفظة .

والعلة حدث يشغل صاحبه عن وجهه كأن تلك العلة صارت شغلاً ثانيًا منعه من شغله الأول وعلّله بالشيء تعليلاً أي لهّاهُ به[3].

وفي ذلك قال الإمام الغزالي: "والعلة في الأصل عبارة عما يتأثر المحل بوجوده ولذلك سمي المرض علّة"[4].

العلة في الاصطلاح

إن مفهوم العلة في الاصطلاح لا يبتعد عن مفهومها اللغوي، وقد تنوعت تعبيرات اللغويين والفلاسفة والمناطقة. والأصوليين في ذلك، فقد عرّفها الرّمانيّ بأنها: "تغيير المعلول عما كان عليه"[5]، أو "هي الأمر الذي يزعم النحويون أن العرب لاحظته حين اختارت في

---

[1] الفراهيدي، الخليل بن أحمد، **معجم العين**، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار مكتبة الهلال، ط3، مادة (علل).

[2] ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم، **لسان العرب**، دار صادر، بيروت، ط3، 1994، مادة (علل).

[3] ينظر: ابن فارس، أحمد، **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق: شهاب الدين أبو عمر، بيروت، ط2، 1998، مادة (علل).

[4] ينظر: الغزالي، أبو حامد، **شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل**، تحقيق: محمد الكبيسي، مطبعة الإرشاد، بغداد، 1971، ص20.

[5] الرمانيّ، أبو الحسن علي بن عيسى، **الحدود**، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر للنشر والتوزيع، الأردن، 1984، ص67.

كلامها وجها معينا من التعبير والصياغة"[1]، أو هي تفسير الظاهرة اللغوية والنفوذ إلى ما وراءها وشرح الأسباب التي جعلتها على ما هي عليه"[2]. فالعلة النحوية إذن هي السبب الذي أدى إلى الحكم وأوجبه.

وقال عنها السيد الجرجاني بأنها ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون خارجًا ومؤثرًا فيه، وهي على قسمين: **العلة التامة:** ما يجب وجود المعلول عندها، **والعلة الناقصة** بخلاف ذلك[3]. والعلة ما يثبت به الحكم[4].

وهي الوصف الذي يكون مظنّة وجه الحكمة في اتخاذ الحكم.

والعلة النحوية هي: الأمر الذي يزعم النحويون أن العرب لاحظته حين اختارت في كلامها وجها معينا من التغيير والصياغة [5].

ومن المعروف أن النحو العربي بُنِيَ على أصول وأدلة سار عليها النحاة واتبعوها، وكان من بين هذه الأصول (القياس) وهو في عرف النحاة يعني "تقدير الفرع بحكم الأصل، وقيل: هو حمل فرع على أصل بعلة"[6].

ولا بد لكل قياس من أركان أربعة يقوم عليها؛ إذ يقول أبو البركات الأنباري (577هـ): "ولا بد لكلّ قياس من أربعة أشياء: أصل، وفرع، وعلة، وحكم"[7]. فالأصل هو

---

(1) ينظر: الدرويش، محمود جاسم: **العلة النحوية تاريخ وتطور حتى نهاية القرن السادس الهجري**، رسالة دكتوراه، جامعة بغداد، 1987م، ص90.

(2) الحلواني، محمد خير، **أصول النحو العربي**، جامعة تشرين، اللاذقية، 1979، ص108.

(3) ينظر: الجرجاني، أبو الحسن محمد، **التعريفات**، دار الشؤون الثقافية العامة آفاق عربية، (د. ت)، ص98.

(4) ينظر: الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني، **الكليات**، وضع فهارسه: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، ط2، 1998، 221/3.

(5) المبارك، مازن، **العلة النحوية وتطورها**، دار الفكر، 1974، ص91.

(6) الأنباري، **لمع الأدلة في أصول النحو**، تحقيق: سعيد الأفغاني، ط2، دار الفكر، بيروت، 1971، ص93.

(7) الأنباري، **لمع الأدلة**، ص93.

المقيس عليه، والفرع، هو المقيس، والحكم هو ما ينتقل من المقيس عليه إلى المقيس، والعلة هي السبب الذي من أجله استحق المقيس حكم المقيس عليه[1]. فالنائب عن الفاعل مثلا استحق الرفع قياسًا على الفاعل، فالأصل هو الفاعل، والفرع هو النائب عن الفاعل، والحكم هو الرفع، والعلة الجامعة هي الإسناد[2]. ويتضح لنا من ذلك أن العلة النحوية فرع من أصل وهو القياس، وليس أصلاً قائمًا بذاته، ولكن النحاة اهتموا بها اهتمامًا كبيرًا وأعقبوا بها الأحكام النحوية تفسيرًا، فعوملت معاملة الأصل، فأصبحت كأنها أصل من أصول النحو العربي.

يُعدّ أرسطو أول من قسم العلة على أربعة أقسام هي:(المادية والصورية والفاعلية والغائية). ويقرب هذه العلل من الفهم أن العلة المادية هي التي يجاب بها عن سؤال: ما الشيء؟ والعلة الصورية هي ما يجاب بها عن كيف؟ والعلة الفاعلية هي التي يجاب بها عن: من فعل الشيء؟ والعلة الغائية هي التي يجاب بها عن لم ؟[3].

أمّا الفقهاء فقد عرّفوها بأنها: "الوصف الذي بني عليه الحكم في الأصل"[4]. وتعدّ العلة عندهم ركنًا أساسيًا في القياس. وإن صحة القياس ترتبط ارتباطًا وثيقًا بدقة العلة، وهي في الفقه ما تعلق الحكم به من صفات الأصل المنصوص عند القياس"[5].

والعلة النحوية عند النحويين غيرها عند الفقهاء فهي عندهم: "هي المعرفة للحكم بأن جُعلت علامة على الحكم في الفرع، أو هي الموجبة للحكم بذاتها أو هي الموجبة للحكم بمعنى أن الشارع جعلها ذلك، أو هي الباعث على التشريع "[6].

---

(1) السيد، عبد الرحمن، **مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها**، مطابع سجل العرب، ط1، 1968، ص248.

(2) ينظر: الأنباري، **لمع الأدلة**، ص93.

(3) ينظر: عيد، **أصول النحو العربي**، عالم الكتب، القاهرة، 1973م، ص131.

(4) ينظر: **الموسوعة الفقهية**، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، مطابع دار الصفوة للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1994، 286/30.

(5) العسكري، أبو هلال، **الفروق في اللغة**، دار الأفاق الجديدة، بيروت، ط3، 1979م، ص65.

(6) المبارك، مازن، **العلة النحوية**، ص89.

إن بين علل النحو وعلل الفقه "من المناسبة ما لا يخفى؛ لأن النحو معقول من منقــول؛ كما أن الفقه معقول من منقول، ويعلم حقيقة هذا أرباب المعرفة بهما"[1].

ولكن ثمة فرق بين علل النحو وعلل الفقه نبه عليه النحاة ولعل من أوائل من فرق بــين النوعين أبا الفتح في الخصائص فجعل علل النحو أقرب إلى العقل من علل الفقهاء فنراه يقــول: "اعلم أن علل النحويين وأعنى بذلك حذّاقهم المتقنين لا ألفافهم المستضعفَين أقــرب إلــى علــل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين وذلك أنهم إنما يحيلون على الحس ويحتجون فيه بثقل الحال أو خِفَتها على النفس وليس كذلك حديث علل الفقه"[2].

فائدة العلة

جعل النحويون للعلة فائدة إذ لا يمكن أن يقيم النحاة تعليلاتهم من غير فائــدة، وفائــدتها "العلم بأن الحكم في غاية الوثاقة"[3]. وإلى مثل ذلك أشار سيبويه قال: "وليس شيء يضُــطَرّون إليه إلا وهمْ يحاوِلون به وجها"[4].

لذلك لا بد لكل شيء من سبب يدعو إليه، وعلة تسوغه "والعلة أثرها في النفس من جهة تثبيت الأحكام والحقائق فإن إثبات الشيء معلّلا آكد في النفس من إثباته مجردًا عن التعليل"[5].

مسالك العلة

تأثر النحاة تأثراً بالغًا بأصول الفقه، وذلك في تصنيف مؤلفاتهم، ويظهر هذا التأثر فــي مسالك العلة وقوادحها فهي تنبىء عن هذا التأثير والتفاعل بين أصول النحــو وأصــول الفقــه.

---

[1] الأنباري: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله، **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**. تحقيق: إبراهيم الســامرائي. مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، ط3، 1985م، ص76.

[2] ابن جني، **الخصائص**، 49/1.

[3] الجزائري، يحيى الشاوي المغربي، **ارتقاء السيادة في علم أصول النحو**، تحقيق: عبد الرزاق عبد الــرحمن السعدي، مطبعة النواعير، العراق، الرمادي، 1990م، ص69.

[4] سيبويه، **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 23/1.

[5] اليمني، يحيى بن حمزة العلوي، **الطراز**، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت)، 138/3.

ومسالك العلة في أصول الفقه هي الإجماع والنص الصريح، والإيماء، والسبر والتقسيم، والإخالة، والشبه، والدوران، والطرد.

ومسالك العلة في أصول النحو هي: "الإجماع، والنص، والإيماء، والسبر والتقسيم، والمناسبة، والطرد، وإلغاء الفارق[1].

ومسالك العلة في أصول النحو هي: "الإجماع، والنص، والإيماء، والسبر والتقسيم، والمناسبة، والطرد، وإلغاء الفارق[2].

وكما نلاحظ أن مسالك العلة، في النحو مأخوذة من مسالك العلة في علم أصول الفقه. وقد توصل بعض الدارسين إلى "أنها لا تصلح مصدراً من مصادر التعليل إلا الطرد والسبر والتقسيم، فهما صالحان لإنتاج التعليل[3].

ويرى الدكتور حسن الملخ أن الطرد والسبر والتقسيم مسلكان واضحان في أعمال النحويين لكن المسالك الأخرى غير بارزة وإن كنا لا نقدم مثالاً، أو بضعة أمثلة على كل واحد منها إلا أنها تشكل ظاهرة[4].

ومسالك العلة هي طرق معرفة العلة، وقد يطلق عليها أحياناً طرق العلة[5]. وذلك لأن السين واللام والكاف أصل يدل على نفوذ شيء في شيء، يقال سلكت الطريق أسلكه، وسلكت الشيء في الشيء أنفذته[6].

---

[1] التاج السبكي، جمع الجوامع، ص112 – 114.

[2] السيوطي، الاقتراح، ص 58– 63.

[3] ابو المكارم، علي، اصول النحو العربي، ص 225 – 229.

[4] الملخ محسن، نظرية التعليل في النحو العربي، ص170.

[5] ينظر: الدرويش، محمود جاسم، **العلة النحوية**، تاريخ وتطور، ص20.

[6] ابن فارس، أحمد، **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق: شهاب الدين أبو عمر، ط2، 1998م، مادة (سلك).

المسالك النقلية وهي:

1. **الإجماع:** بأن يجمع أهل العربية على أن علة هذا الحكم كذا كإجماعهم على أن تقدير الحركات في المقصور التعذر وفي المنقوص الاستثقال[1].
2. **النص:** بأن ينص العرب على العلة. قال أبو عمرو وسمعت رجلاً من اليمن يقول: فلان لغُوبٌ جاءته كتابي فاحتقرها، فقلت له: أتقول جاءته كتابي؟ فقال: نعم أليس بصحيفة[2].
3. **الإيماء:** وهو أن يفهم التعليل من سياق الكلام ومن القرائن التي تدل عليه[3]، ويسوق النحاة أمثلة لهذا المسلك من العلة "كما رُوى أن قومًا من العرب أتَوا النبي – صلى الله عليه وسلم – قال: من أنتم؟ فقالوا: نحن بنو غيّان، فقال: أنتم بَنُو رَشْدَانَ، قال ابن جني: أشار إلى أن الألف والنون زائدتان، وإن كان لم يتفوه بذلك، غير أن اشتقاقه إياه من الغيّ بمنزلة قولنا نحن: إن الألف والنون فيه زائدتان"[4].

المسالك العقلية هي:

السبر والتقسم:

والسبر في اللغة، الأصل واللون، والهيأة، والمنظر، يقال أنه لحسن السبر إذا كان حسن الهيأة واللون وينطق بفتح السين وكسرها، ويقال: "أَسبَرْتُ الجُرْحَ أَسْبُرُهُ: إذَا نَظَرْتَ ما في غَوْرِه"[5]. والتقسيم في اللغة: قسَمَ الشيءَ جزَّأه، وفرقه[6].

---

(1) السيوطي، **الاقتراح في علم أصول النحو**، ص95.

(2) المصدر نفسه، ص95.

(3) الفتلي، حميد، **العلل النحوية دراسة تحليلية في شروح الألفية إلى نهاية القرن الثامن الهجري**، كتاب ناشرون، لبنان، بيروت، ط1، 2011م، ص16.

(4) السيوطي، **الاقتراح في علم أصول النحو**، ص96، وابن جني، **الخصائص**، 251/1.

(5) ينظر: ابن منظور، **لسان العرب**، مادة (سبر).

(6) ينظر: المصدر السابق، مادة (قسم).

وفي الاصطلاح: "بأن يذكر الوجوه المحتملة ثم يسبرها أي يختبر ما يصلح وينفي ما عداه بطريقه، قال ابن جني: مثاله إذا سئلت عن وزن (مروان) فتقول لا يخلو إمّا أن يكون (فَعْلان)، أو (مِفْعالاً)، أو (فَعْوالاً) هذا ما يحتمله"[1]، لا يجوز مفعال ولا فعوال لعدم وجودهما في كلام العرب فتحتم فعلان، ولا يذكر في السبر (فَعْوَان) ونحوه مما لم يقرب من الوجود بخلاف مفعال مفتوح الميم، فإنه قريب من مكسورها (كمِخْراب)[2].

ومثال ذلك ما قاله الأنباري: " لو جاز دخول اللام في خبر (لكن) لم يخل إما أنها تكون: لام التوكيد، أو لام القسم. بطل أن تكون لام التوكيد؛ لأن لام التوكيد إنما حسنت مع"إنّ" لاتفاقهما في المعنى لأن كل واحد منهما للتوكيد، وأما (لكن) فمخالفة لها في المعنى، وبطل أن تكون لام القسم؛ لأن لام القسم إنما حسنت مع (إنّ) لأن (إنّ) تقع مع جواب القسم كما أن (اللام) تقع مع جواب القسم [3].

وقد أورد الأنباري أمثلة كثيرة لهذا المنهج في كتابه (أسرار العربية) لقد علل ابن الأنباري بناء (من) وفق منهج السبر والتقسيم فقال: "فأما (من) فإنها بُنيت؛ لأنها لا تخلو إمّا أن تكون أستفهامية، أو شرطية، أو اسمًا موصولاً، أو نكرة موصوفة فإن كانت نكرة موصوفة فقد تنزلة بعض الكلمة وبعض الكلم مبني، فإن كانت شرطية فقد تضمنت معنى حرف الشرط، وإن كانت نكرة موصوفة فقد تنزلت منزلة الموصولة فبنيت"[4].

---

[1] السيوطي، **الاقتراح في علم أصول النحو**، ص97.

[2] ينظر: المصدر السايق، ص97.

[3] الأنباري، **أسرار العربية**، ص49

[4] المصدر السابق، ص49.

المناسبة:

وتسمى الإخالة أيضا؛ لأن بها يُخال، أي يظن، أن الوصف علة، ويسمى قياسها قياس علة، وهو أن يحمل الفرع على الأصل بالعلة التي علق عليها الحكم في الأصل كَحمْل ما لم يُسَمَّ فاعله على الفاعل في الرفع بعلة الإسناد، وحَمْلَ المضارع على الاسم في الإعراب بعلة اعتوار المعاني عليه[1].

الشبه:

وهو أن يُحْمَل الفرع على أصل بضرب من الشبه غير العلة التي علق عليها الحكم في الأصل، وذلك مثل أن يدل على إعراب المضارع بأنه يتخصص بعد شياعه[2]. ويقول أبو البركات الأنباري: "إن قياس الشبه قياس صحيح يجوز التمثل به في الأصح كقياس العلة[3].

الطرد:

وهو الذي يوجد معه الحكم ويَفقد الإخالة في العلة، واختلفوا في كونه حجة، فذهب قوم إلى أنه ليس بحجة ... وقال قوم: بأنه حجة[4].

إلغاء الفارق:

وهو بيان أن الفرع لم يفارق الأصل إلا فيما لا يؤثر فيلزم اشتراكهما ومثاله قياس الظرف على المجرور لأنهما متساويان في كل شيء[5].

---

[1] المصدر نفسه، ص100.

[2] السيوطي، **الاقتراح في علم أصول النحو**، ص100.

[3] الأنباري، **لمع الأدلة**، ص109.

[4] السيوطي، **الاقتراح في علم أصول النحو**، ص101، والأنباري، **لمع الأدلة**، ص110.

[5] المصدر السابق، ص102.

قوادح العلة:

وبالنسبة لقوادح العلة التي تؤدي إلى إفسادها فهي جميعاً من قوادح العلة في اصول الفقه[1]. فيرى بعض الباحثين أن قوادح العلة في اصول النحو منقولة عن أصول الفقه ولا تناسب النحو[2].

ومما يقوي رأيه هذا ما ذهب إليه الاستاذ محمود أحمد فحلة من "أن العلة النحوية اجتهاد بعد شوق الحكم وتقريره، فهي لا تنتج حكماً نحوياً جديد على بل تقرر حكمًا ثابتًا"[3]. هي العيوب التي إذا حلّت إحداها بالعلة أحالتها وجعلتها علة مرفوضة، وقد ذكرها الأنباري في كتابه (الإغراب في جدل الإعراب) في حديثه عن الاعتراض على الاستدلال بالقياس[4]. وذلك لأن العلة القياسية جزء مهم في القياس، فإذا بطلت بطل القياس. وهي:

فساد الاعتبار: وهو تعارض الدليل والنص فيفسد اعتبار الدليل دليلاً ومثلوا لذلك بترك صرف ما ينصرف، قالوا: إنه يجوز لضرورة الشعر[5].

فساد الوضع: وهو أن يعلق على العلة ضد المقتضى كأن يقول الكوفي: "إنما جاز التعجب من السواد والبياض دون سائر الألوان لأنهما أصلا الألوان، فيقول له البصري قد علقت على العلة ضد المقتضى؛ لأن التعجب إنما امتنع من سائر الألوان للزومها وهذا المعنى في الأصل أبلغ منه في الفرع"[6].

---

[1] الناتج السبكي، جمع الجوامع، ص 114 – 118، نقلا عن حسن الملخ، نظرية التعليل ص171.

[2] أبو المكارم، علي، اصول التفكير اللغوي، ص235.

[3] نحلة، محمود أحمد، اصول النحو العربي، ص 36.

[4] الأنباري، **الإغراب في جدل الإعراب**، ص54–62.

[5] ينظر: السيوطي، **الاقتراح في علم أصول النحو**، ص105، وحسان، تمام، **الأصول**، ص207.

[6] السيوطي، **الاقتراح في علم أصول النحو**، ص107.

تخلف العكس:

وهو انتفاء الحكم عند عدم العلة، كعدم رفع الفاعل لعدم إسناد الفعل إليه لفظًا أو تقديرًا، وعدم نصب المفعول لعدم وقوع الفعل عليه لفظًا أو تقديرًا[1].

النقض:

قال الأنباري في الإغراب في جدل الإعراب: النقض هو وجود العلة ولا حكم على من لا يرى تخصيص العلة[2]. فذهب أكثرهم إلى اشتراط الطرد في العلة[3]. ومثال النقض أن يقول: إنما بنيت حَذَامِ وفَطَام ِورَقَاشِ لاجتماع ثلاث علل، وهي التعريف والتأنيث والعدل، فيقول هذا ينتقض بـــ"أذربيجان" فإن فيه ثلاث علل بل أكثر وليس بمبني [4].

عدم التأثير:

وهو أن يكون الوصف لا مناسبة فيه، قال الأنباري: الأكثر على أنه لا يجوز إلحاق الوصف بالعلة مع عدم الإخالة، سواء أكان لدفع نقص أم غيره بل هو حشو في العلة، وذلك مثل أن تدل على ترك صرف (حبلى) فنقول: إنما امتنع من الصرف لأن في آخره ألف التأنيث المقصورة، فذِكْرُ المقصورة حشو لأنه لا أثر له في العلة؛ لأن ألف التأنيث لا تستحق أن تكون سببا مانعا من الصرف لكونها مقصورة بل لكونها للتأنيث فقط[5].

المعارضة:

وهو أن يعارض بعلة مبتدأة، والأغلب على قبولها لأنها دفعت العلة، وقيل: لا تقبل لأنها تصدّ لنصب الاستدلال وذلك رتبة المسؤول لا السائل، مثل أن يقول الكوفي في إعمال أحد

---

[1] السيوطي، **الاقتراح في علم أصول النحو**،، ص103.

[2] الأنباري، **الإغراب في جدل الإعراب**، 60.

[3] السيوطي، **الاقتراح في علم أصول النحو**، ص102.

[4] المصدرنفسه، الصفحة نفسها.

[5] المصدر السابق، ص103-104.

الفعلين في باب التنازع: "إنما كان إعمال الفعل الأول أولى من الثاني لأن الأول سابق على الفعل الثاني وهو صالح للعمل؛ فكان إعماله أولى لقوة الابتداء والعناية به[1].

منع العلة:

وقد يكون المنع للعلة في الأصل والفروع:

"فأمّا المنع في الأصل فمثل أن يقول البصري: "إنما ارتفع الفعل المضارع لقيامه مقام الاسم، وهو عامل معنوي فأشبه الابتداء في الاسم المبتدأ والابتداء يوجب الرفع فكذلك ما أشبهه ... والمنع في الفرع مثل أن يقول البصري: الدليل على أن فعل الأمر مبني لأن (دراك، ونزال، وتراك) وما أشبه ذلك من أسماء الأفعال مبنية لقيامها مقامه ولولا أنه مبني وإلا لما بني ما قام مقامه"[2].

القول الموجب:

وهو أن يسلم المستدل ما اتخذه موجبًا للعلة مع استبقاء الخلاف[3] وهذا يرتبط بالجدل في النحو أكثر مما يرتبط باستخراج القواعد[4]. ومثال ذلك جواز تقديم الحال على عاملها إذا كان الفعل متصرفًا نحو "راكبًا جاء زيدٌ" وفي هذا خلاف بين النحويين البصريين والكوفيين[5].

المطالبة بتصحيح العلة:

إن المستدل إن لم يأت بما يطلبه خصمه من دليل على صحة العلة بتأثيرها وشهادة الأصول. والتأثير هو أن تتصف العلة بالطرد والعكس؛ فيوجد معها الحكم ويزول بزوالها. كأن يقول: إنما بنيت (قبلُ) و(بَعْدُ) على الضم لأنها اقتطعت عن الإضافة، فيقال وما الدليل على صحة هذه العلة؛ فيقول التأثير وهو وجود البناء لوجود هذه العلة وعدمه لعدمها. وأمّا شهادة

---

[1] الأنباري، **الإغراب في جدل الإعراب**، ص62، والسيوطي، **الاقتراح في علم أصول النحو**، ص108.

[2] الأنباري، **الإغراب في جدل الإعراب**، ص58.

[3] السيوطي، **الاقتراح في علم أصول النحو**، ص105.

[4] حسان، تمام، **الأصول**، ص207.

[5] ينظر: السيوطي، **الاقتراح في علم أصول النحو**، ص105.

الأصول فكأن يقول: إنما بُنيت (كيف) و(أين) و(متى) لتضمنها معنى الحرف، فيقال وما الدليل على صحة هذه العلة فيقول: إن الأصول تشهد وتدل على أن كل اسم تضمن معنى الحرف وجب أن يكون مبنيًا[1].

وبالنسبة لقوادح العلة التي تؤدي إلى إفسادها فهي جميعاً قوادح العلة في أصول الفقه[2]. فيرى بعض الباحثين أن قوادح العلة في أصول النحو منقولة عن أصول الفقه ولا تناسب النحو"[3].

ومما يقوي هذا ما ذهب إليه الأستاذ الدكتور محمود أحمد نحلة من "أن العلة النحوية اجتهاد بعد ثبوت الحكم وتقريره، فهي لا تنتج حكماً نحويًا جديداً بل تقرر حكماً ثابتًا[4].

التعليل

يُعدّ التعليل جزءًا من النّحو العربيّ، نشأ معه مساندًا للقاعدة النّحويّة، يقدم لها التفسير الأول، فكل قاعدة لا بد لها من علّة، وكان التعليل عند النحاة القدامى يرد على الصورة السهلة الواضحة التي يدعو إليها البحث في الظاهرة وعرض أحكامها وأصولها من تبيين لعلل ورود هذه الموضوعات أو الظواهر الإعرابية والصرفية والصوتية على الصورة التي وردت لإيضاح أسباب ذلك للدارسين من العرب وغيرهم من الأقوام التي دخلت في الإسلام والتي وضع النحو ودراسات العربية من أجلهم مما كان لا بد منه ولا مفر منه وهو ما سماه الزجاجي العلة التعليمية وهي أول العلل وأوضحها[5].

---

[1] ينظر: السيوطي، **الاقتراح في علم أصول النحو**، ص108.

[2] التاج السبكي، جمع الجوامع، ص114 – 118 نقلاً عن حسن الملخ، نظرية التعليل ص171.

[3] ابو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي، ص235.

[4] نحلة، محمود أحمد، أصول النحو العربي، ص16.

[5] ينظر: الزجاجي، **الإيضاح في علل النحو** ،ص64–65، وابن جني، **الخصائص**، 249/1، والسيوطي، **الاقتراح**، ص47–48، والحديثي، **الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه**، ص317 وما بعدها.

والتعليل في الاصطلاح هو بيان علة الشيء، وتقرير ثبوت المؤثر لإثبات الأثر، ويطلق على ما يُستدلّ فيه من العلّة على المعلول[1]. والتعليل في النحو هو تفسير اقتراني يُبيّن علّة الإعراب أو البناء على الإطلاق وعلى الخصوص وفق أصوله العامّة[2]. والتعليل هو بيان سبب ابتداع العرب ظاهرة لغوية[3].

ويذهب الدكتور حسن الملخ إلى أن لعملية التعليل ركنين أساسيين: العلة والمعلول، فالعلة دليل يقترن بالمعلول لتفسيره نحوياً، ويسميها بعض النحاة سببًا أو وجهًا، والمعلول مدلول عليه بالعلة لحكمة المستعمل، كجر الاسم بحرف الجر، أو لحكمه النظري المهمل، كوجوب جر إن وأخواتها للمبتدأ"[4].

ويذهب الدكتور حسن الملخ إلى أن لعملية التعليل ركنين أساسيين: العلة والمعلول فالعلة دليل يقترن بالمعلول لتفسيره نحوياً، ويسميها بعض النحاة سبباً أو وجهاً، والمعلول كجر الاسم بحرف الجر، أو لحكمه النظري المهمل، كوجوب جر" إن وأخواتها للمتبدأ[5].

وتكاد كتب النحاة تكون مبنية على التعليل والحوار وخاصة كتاب سيبويه. فكان سيبويه يكثر من التعليلات المتتابعة، ولا تكاد مسألة تمر أو حكم إلا ويُعلل. وكان سيبويه يشرح ويعلل ويبرهن جواز حكم أو امتناعه باستعمال عبارات التمثيل الصناعية التي تستعملها العرب، وتوضيحها في تثبيت الحكم[6].

---

(1) ينظر: التهانوي، **كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**، تحقيق: علي دحروج، ط1، 489/1.

(2) الملخ، حسن خميس سعيد، **نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين**، دار الشروق، عمـــان، ط1، 2000م، ص29.

(3) الكندي، خالد سليمان بن مهنا، **التعليل في الدرس اللغوي**، دار المسيرة، عمان، ط1، 2007م، ص123.

(4) الملخ، حسن، نظرية التعليل في النحو العربي، ص29.

(5) الملخ، حسن، نظرية التعليل في التعليل النحوي، ص29.

(6) ينظر: الحديثي، خديجة، **الشاهد أصول النحو العربي**، ص356.

دوافع التعليل:

ثمة مجموعة من الدوافع أدت إلى وجود التعليل في النحو العربي وبروزه، وكانت سببًا في بقائه معلمًا أساسيًا من معالم الدرس النحوي العربي، وهي[1]:

أولاً: طبيعة العقل البشريّ:

من طبيعة العقل البشري أن يسأل عن الأسباب الكامنة وراء أي ظاهرة، مهما كان نوعها، فيطمع إلى تفسيرها وإخضاعها للأحكام التي يرتضيها[2].

ثانيًا: البحث عن أسرار حكمة الواضع:

بعد أن استقرأ النحاة وجوه اللغة العربية، وجدوا أنها تسير وفق نظام مُحكم مطرد في الإعراب والبناء، ومراعاة العلاقات التركيبية بين أجزاء الكلام، فرأوا أن ذلك لم يكن إلا لحكمة أرادها واضع اللغة، فلم يتأت للعرب مراعاة رفع كل فاعل، ونصب كل مفعول، وجرّ كل مضاف إليه عفوًا من غير قصد مقصود، وحكمة مبتغاه[3]؛ لذلك فإن مهمة النحوي الحكيم لا ينبغي أن تقتصر على الوقوف عند الظواهر بغية تقعيدها، بل تمتد إلى ما في الظواهر، وما بينها من حكمة هدفت إليها"[4].

ثالثا: طبيعة النحو الاجتهادية:

قام النحو العربي على ركيزتين أساسيتين: الوصف ثم التفسير، وقد تمثل الوصف بتجريد قواعد من استقراء نصوص الاحتجاج المقبولة. أمّا التفسير فهو اجتهاد من النحويّ في تعليل القاعدة المستخلصة من الوصف يفسّرها وفق مؤثرات مختلفة منها قدرته العقلية، وثقافته،

---

[1] الملخ، حسن خميس سعيد، **نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين**، ص95.

[2] ينظر: المرجع السابق، ص159.

[3] ينظر: ابن جني، **الخصائص**، 239/1.

[4] الملخ، حسن خميس سعيد، **نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين**، ص115.

ومذهبه الدينيّ، وخبرته اللّغويّة، وقد دفع النحاة إلى التعليل أن القاعدة النحويّة مبنية على استقراء جزئيّ، فالتعليل تعويض عن نقص الاستقراء من جهة، وبرهنة على صحة القاعدة من جهة أخرى؛ لأن لبعض قواعد النحو سمة القواعد الرياضية من حيث التلازم في الترتيب، كضرورة تأخر الفاعل عن فعله، أو التلازم في الاحتياج، كاحتياج المبتدأ إلى خبره. فالنحو العربي متساو في خطين: **خط الثبات**، ويمثله الوصف، **وخط التغيّر**، ويمثله التعليل[1].

رابعًا: تعليم النحو:

إنّ تعليم النحو كان موافقًا لبروز التعليل؛ لأن التعليل بطبيعته يرتبط بمعيارين: **الأول:** صورة مجرّدة للتراكيب والأبنيّة، وهي ما تسمّى بالقاعدة، يصوغ وفقها المتعلم أبنية وتراكيب من إنشائه بعد الاستئناس بنماذج دالة.

والثاني: اعتماد القاعدة مقياسًا من مقاييس الصواب، يستند إليها المعلّم؛ ولهذا، فمن المألوف أن يتسلح المعلِّمُ بالعلل التي تبرهن صحة ما يعلّمه وفق سنّ المتعلّم الذي يقفز إلى ذهنه أسئلة التعليل، لماذا كذا. ولماذا، ... الخ[2].

خامساً: وقد يكون التعليل رد الفعل المباشر لتسرب اللحن إلى اللغة العربية، والقرآن الكريم على وجه الخصوص، وأول من أوجد التعليل عبدالله بن اسحق (117هـ) وعيسى بن عمر (149هـ) وعمرو بن العلاء (154هـ).

وقد قسمت العلل إلى أقسام كما فعل ابو القاسم الزجاجي ت (337هـ) في كتابه (الإيضاح في علل النحو) "أن علل النحو على ثلاثة أضرب علل تعليمية، وعلل قياسية وعلل جدلية نظرية فمن[3].

1. العلل التعليمية، إن زيداً خاتمٌ بم نصبت زيداً.

---

[1] الملخ، حسن خميس سعيد، **نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين**، ص99.

[2] الزجاجي، ابو القاسم، الإيضاح في علل النحو، ص 64- 65.

[3] الكندي، خالد سليمان بن مهنا، **التعليل في الدرس اللغوي**، دار المسيرة، عمان، ط1، 2007م، ص123.

2. علل قياسية، نحو: علة نصب زيد بأن، لأنها وأخواتها ضارعت العقل المغدي إلى مفعول فعملت عمله.

3. وأما نحو العلل الجدلية فهي كل ما يعتل به فمن أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال.

- وقد أحصت خديجة الحديثي (76) علة في كتاب سيبويه منها علة: تضاد، تحليل في إشعار، اختصار تغليب جواز، أصل وجوب، معادلة نظير، نقيض.

العلة والتعليل عند الأنباري:

يتضح من دراسة كتاب "أسرار العربية" أن الأنباري لم يعالج قضايا النحو والصرف بالطريقة التقليدية التي اعتمدها سابقوه التي اعتمد ما فيها على ذكر الباب النحوي وتعريفه وذكر مسائله والأمثلة والشواهد التي تدعمه، وإنما عالج جميع القضايا النحوية والصرفية بطريقة اعتمد فيها على السؤال والجواب "ولعل الذي اضطره إلى ابتكار هذه الطريقة ... هو نظرية التعليل التي وضعها نصب عينيه التي هي محور كتابه"[1].

وقد استعمل الأنباري أسلوب الجدل والحجاج والتعليل في عرض معظم مسائلة النحوية لتقوية وجهه نظره في وضع الادلة أو استنباط الأقيسة،أو إطلاق الأحكام وذالك بأن يعرض حكما أوقاعدة لظاهرة نحوية أو صرفية فيحس فيها بما يستفهم عنه فيقول: "فإن سأل سائل...فالجواب كذا وكذا لأنه كذا، ولقوله كذا " أو: "فإن قال قائل ...قيل له " وهذه الطريقة في الاحتجاج والاستدلال والجدل المصحوب بالتعليل لكل وجه من الوجوه ولكل حكم من الأحكام في أسلوب الأنباري الذي لم يكن أحد من اوائل البصريين أو الكوفيين يستخدم هذا الأسلوب الذي استعمله. وهذا دليل على تأثر النحاة المتأخرين منذ انتشار العلوم الفقهية وعلم الكلام

([1]) حامد، أحمد حسن: **دراسات في أسرار اللغة**، ص 50.

وظهور المترجمات كالعلوم الفلسفية والمنطقية بهذا الأسلوب من الاحتجاج الذي لم يكن معروفا في زمن النحاة حتى سيبويه[1].

وعند الإقدام على دراسة جهود الأنباري في العلة والتعليل يبدو لنا أن إنتاجه في العلة ينقسم إلى قسمين:

القسم النظري: وهو الذي يتضمنه كتاب "لمع الأدلة" وهذا القسم ينظر في العلة.

والقسم التطبيقي: وهو الذي يتضمنه كتاب (أسرار العربية) وهذا القسم ينظر في التعليل.

يعنى الأنباري في العلة بتعريف العلة القياسية التي تعدّ الجانب النظري، وهي الأصل الثالث من أصول القياس النحوي، إذ عرّف القياس بأنه (حمل فرع على أصل لعلة تقتضي إجراء حكم الأصل في الفرع"[2]. والعلة القياسية ركن من أركان القياس، إذ يقول: "ولا بد لكل قياس من أربعة أشياء: أصل وفرع، وعلة، وحكم"[3]. ومثال ذلك رفع نائب الفاعل قياسا على الفاعل: قال: "وذلك مثل أن تُرَكِّب قياسا في الدلالة على رَفَع ما لم يُسَمَّ فاعله فتقول: اسم أسند الفعل إليه مقدمًا عليه فوجب أن يكون مرفوعًا قياسا على الفاعل، فالأصل هو الفاعل والفرع هو ما لم يُسَمَّ فاعله، والعلة الجامعة هي الإسناد، والحكم الرفع، والأصل في الرفع أن يكون للأصل الذي هو الفاعل، وإنما أُجْرِي على الفرع الذي هو ما لم يسم فاعله بالعلة الجامعة التي هي الإسناد، وعلى هذا النحو تركيب قياس كل أقيسة النحو"[4].

يلاحظ من كتب الأنباري أنه مقلّ وموجز في عرض رأيه والتعبير عنه؛ إذ نجده لا يبسط القول ولا يتوسع في الكلام بل يكتفي باللمحات عن الإفاضة والشرح.

([1]) الحديثي، خديجة، **المدارس النحوية**، مطبعة جامعة بغداد، ط2، 1990، 297-299.

([2]) الأنباري، **لمع الأدلة**، ص 93.

([3]) المصدر نفسه، ص 93.

([4]) المصدر نفسه، ص 93.

ويسوق الأنباري أحكام العلة القياسية وهي:

أولا: الطرد: ومعنى الطرد وجود الحكم حيث توجد العلة، وعكسه التخصيص؛ أي عدم اشتراط العلة للحكم.

وهذا الشرط غير مجمع عليه عند العلماء، إذ يذكر الأنباري أن العلماء انقسموا في ذلك إلى قسمين، قسم اعتبر الطرد شرطا للعلة، وقسم لم يعتبره شرطا فقال: "اعلم أن العلماء اختلفوا في ذلك فذهب الأكثرون إلى أنه شرط في العلة؛ وذلك أن يوجد الحكم عند وجودها في كل موضع، كرفع كل ما أسند إليه الفعل في كل موضع لوجود علة الإسناد"[1].

والقسم الآخر لم يشترط الطرد "وذهب قوم إلى أنه ليس بشرط فيجوز أن يدخلها التخصيص"[2]. والأنباري من القائلين بالطرد ويعارض تخصيص العلة، وقد جهد في الرد على الذين قالوا بذلك من باب أن العلة النحوية كالعلة العقلية إذ يقول: لا خلاف أن العلة العقلية لا تكون إلا مطردة". ولا يجوز أن يدخلها التخصيص، فكذلك العلة النحوية[3].

ويبدو أن الأنباري قد خرج في هذا الرأي على سالفيه من المذهب البصري، إذ أشار ابن جني إلى أن مذهب البصريين هو تخصيص العلل "واعلم أن محصول مذهب أصحابنا، ومتصرف أقوالهم مبنيّ على جواز تخصيص العلل، وذلك أنها وإن تقدمت على الفقه، فإنها أو أكثرها، إنما تجري مجرى التخفيف والفرق، ولو تكلف متكلف نقضها لكان ذلك ممكنا" [4].

---

[1] الأنباري، **لمع الأدلة**، ص 112.

[2] المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

[3] المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

[4] ابن جني، **الخصائص**، 1/145-146.

ولكن الأنباري نراه على غير عادته في الدفاع عن البصريين فهو يخالفهم في العلة ويعمل على الرد على القائلين بتخصيص العلل بسرد الأدلة على ذلك دون محاولة الرد على أدلة القائلين بالتخصيص، وهذا مما يوحي بأنه ذهب في العلة مذهبا خاصا.

ثانيا: العكس:

وهو أن يعدم الحكم عند انعدام العلة، وذلك مثل عدم رفع الفاعل لعدم إسناد الفعل إليه[1].

ويصرح هنا أن العلماء اختلفوا في ذلك على مذهبين، مذهب يمثله الأكثرية ؛لان العكس شرطا في العلة، إذ يقول: "اعلم أن العلماء اختلفوا في ذلك فذهب الأكثرون إلى أنه شرط في العلة، وذلك أن يعدم الحكم عند عدمها" [2].

وهذا لا خلاف فيه عند البصريين، والأنباري أكثر من بحث العلل، وقد أخذ بمبدأ الطرد، وأخذ أيضا بمبدأ العكس مخالفا الذين لا يعدونه شرطا.

ثالثا: تعليل الحكم بعلتين

يقول الأنباري في عرض هذه المسألة: فذهب قوم إلى أنه لا يجوز، وحجتهم في ذلك أن هذه العلة مشبهةٌ بالعلة العقلية، والعلة العقلية لا يثبت الحكم معها إلا بعلة واحدة، فكذلك ما كان مشابها لها.

والرأي الآخر هو أن يُجوّز تعليل الحكم بغير علة "وذهب قوم إلى أنه يجوز أن يعلل بعلتين فصاعدا" [3].

---

[1] الأنباري، **لمع الأدلة**، ص115.

[2] الأنباري، **لمع الأدلة**، ص115.

[3] المصدر نفسه، ص117.

وحجة القائلين بتعدد العلل أن هذه العلة ليست موجبة، وإنما هي أمـــارة ودلالـــة علـــى الحكم، وكما يجوز أن يستدل على الحكم بأنواع من الأمارات والدلالات، فكذلك يجوز أن يستدل عليه بأنواع من العلل[1].

أما الأنباري فيذهب إلى عكس ذلك، وحجته في ذلك القياس على العلـــل العقليـــة قـــال: "فإنها بعد الوضع أصبحت بمنزلة العلل العقلية فينبغي أن تجري مجراها[2].

ومنشأ الخلاف في هذه المسألة كما هو ظاهر هو الاختلاف في وضع العلـــة، فـــالفريق الأول نظر إلى العلة على أنها مؤثرة موجدة للحكم، أما الفريق الثاني فنظر إليها على أنها أمارة على الحكم تابعة له وغير موجدة له.

ثالثا: الإخالة:

ويقصد بها التناسب والانسجام بين الحكم والعلة؛ لأن أحدهما يترتب علـــى الآخـــر، ولا يجوز أن يترتب حكم على علة دون أن يكون بينهما نوع من التناسب.

والأنباري لا يهتم بوصف الإخالة أو تعريفها بقدر ما يهتم بوجـــوب إبرازهـــا أو عـــدم وجوبه، فيقول في ذلك: اعلم أن العلماء اختلفوا في ذلك (الإبراز) فذهب قوم إلى أنه لا يجـــب إبراز الشبه، وتمسكوا في الدلالة على أنه لا يجب إبراز الإخالة بأن المستدلّ أتى بالدليل بأركانه فلا يبقى عليه الإتيان بوجه الشرط وهو الإخالة، وبالإضافة إلى هذا الفريق الذي لا يوجب إبراز الإخالة ثمة تعريف آخر يقول بوجوب إبرازها، وقد تمسك هذا الفريق في الدلالة على ذلك "بـــأن

---

[1] الأنباري، **لمع الأدلة**، ص120.

[2] المصدر نفسه، ص120.

الدليل إنما يكون دليلا إذا ارتبط به الحكم وتعلق به وإنما يكون متعلقا به إذا بان وجه الإخالة"[1].

أمّا الأنباري فيؤيد الفريق الأول، ويرد على احتجاج الفريق الثاني بقوله: هذا ليس بصحيح: وقولهم: "إنهم إنما يكون دليلاً إذا ارتبط به الحكم وتعلق "فنقول: الارتباط موجود فإنه قد صرح بالحكم فصار بمنزلة ما قد قامت عليه البينة بعد الدعوة"[2].

بذل الأنباري جهودا في العلة والتعليل، وقد أعلن فيما كتبه عن العلة "جزءا" من أصول النحو، ولعل السبب في ذلك كثرة من سبقوه في الحديث عن هذا الموضوع، أو اشتهار بعض المؤلفات فيه، والدارس للعلة والتعليل عند الأنباري يجد أنه ليس ثمة صلة بين ما كتبه في العلة وما كتبه في التعليل، وكأنهما موضوعان مختلفان منفصلان، فكان من الواجب أن يوجد هذه الصلة وتنميتها حتى يكون تعليله تطبيقا لما كتبه في العلة، وصورة عنه لا شيئا آخر مختلفا عنه إذ كان الأنباري قد أخفق في إيجاد الصلة وإقامة العلاقة بين العلة والتعليل، فلأنه كان يرى التعليل فنا نحويا أصيلا في حين كان يرى العلة فنا فقهيا دخيلا. وكان عليه أن يجعل التعليل صورة للعلة وتطبيقا لها وتعاملا بها وبحديثه عن العلل يتحدث عن العلة القياسية فقط، ولكنه في الحديث عن التعليل استعمل كل أنواع العلل من تعليمية وقياسية وجدلية وعلل أخرى.

أنواع العلل النحوية عند الأنباري

اهتم النحاة بالعلة النحوية اهتمامًا بالغًا فتناولوا طريقة بحث العلة وتعريفها وتقسيماتها، فقسموها إلى أنواع مختلفة.

وجاء بها سيبويه في الكتاب الذي يُعدّ أول كتاب جامع للعلل النحوية من غير أن يفرد لها بابًا مستقلاً، فالعلة النحويّة والصرفيّة متوافرة فيه؛ إذ امتاز سيبويه بوضع العلل لما وقع من

---

[1] الأنباري: **لمع الأدلة**، ص123-124.

[2] المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

كلام العرب وما لم يقع، فقد كان يفترض القواعد النحويّة ويضع لها التعليلات، يقول: "وليس شيء يضطَرّون إليه إلا وهمْ يحاوِلون به وجها"[1]، مما يشير إلى تمكّن العلة في النحو العربي وازدياد الحديث حولها ورسوخ الحاجة إليها.

لم تكن العلل النحوية التي ذكرها الأنباري في كتاب (أسرار العربية) عللاً فردية أفردها وحده جميعها، وإنما كانت نشاط نحاة سبقوه وجهودهم في تعليل الأحكام النحوية منهم ابن أبي إسحاق الحضرمي، والخليل وسيبويه والمبرد، وقد استفاد الأنباري فيما كتبه عن العلة من ابن جني، فمعظم مصطلحات الأنباري في العلة لها مقابل في كتاب الخصائص[2].

أما في التعليل فيبدو أنه اعتمد على الزجاجي في كتاب (الإيضاح) ولا سيما أن كتاب (الإيضاح) قد أنشئ في علل النحو خاصة والاحتجاج له وذكر أسراره وهو الهدف الذي قصد إليه الأنباري من تأليف (أسرار العربية) فهما متطابقان من حيث الهدف وأسلوب المعالجة[3].

وثمة ثلاث علل رئيسة أوردها الزجاجي في كتابه وهي:

العلة التعليمية والجدلية والقياسية[4].

وقد استعمل الأنباري كل أنواع العلة من تعليمية وقياسية وجدلية[5]. وضروب أخرى فرعية متعددة، أمّا العلة التعليمية فهي التي يتوصل بها إلى تعليم كلام العرب، مما يُسمع من

---

[1] سيبويه: **الكتاب**، 65/1.

[2] يُنظر: علوش، جميل: **ابن الأنباري وجهوده في النحو**، الدار العربية للكتاب، ليبيا، (د. ط)، 1991، ص230.

[3] علوش: **ابن الأنباري وجهوده في النحو**، ص230.

[4] الأنباري، **لمع الأدلة**، ص87.

[5] المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

كلامهم، فيقاس عليه ومثال ذلك: أننا لما سمعنا " قام زيدٌ فهو قائم" عرفنا اسم الفاعل فقلنا: "جلس فهو جالس" وهذا النوع من العلل معروف بالعلة الأولى[1].

ولذلك نجد الأنباري لا يتعرض لهذه العلة إلا في مواضع قليلة، من ذلك قوله في تعريف الفاعل: هو اسم ذكرته بعد فعل وأسندت ذلك الفعل إليه، نحو: قام زيد وذهب عمرو[2].

أمّا العلة القياسية: فهي العلة التي يكون القياس سببًا في حمل كلام على كلام آخر أو إلحاق بناء بآخر لمشابهة بينهما[3]. ومن هذه العلة ما ذكره الأنباري في حمل نائب الفاعل على الفاعل في الرفع قال: "فإن قيل: فَلِمَ كان ما لم يُسَمَّ فاعله مرفوعًا؟ قيل: لأنهم لَمَّا حذفوا الفاعل، أقاموا المفعول مقامه، فارتفع بإسناد الفعل إليه، كما كان يرتفع الفاعل[4]. وهذه العلة كثيرة في أسرار العربية.

والعلل القياسية كثيرة في (أسرار العربية) وسوف نعرض أمثلة منها عند تعرضنا لعلة التشبيه، وعلة النظير، وعلة النقيض.

أمّا العلة الجدلية: فهي كل ما يُعتل به من علل بعد العلة التعليمية والقياسية[5]. وتظهر هذه العلة عند الأنباري في الحديث عن الفاعل. قال بعد تعريفه له: فإن قيل فلِمَ كان إعرابه الرفع؟ قيل: فرقًا بينه وبين المفعول، فإن قيل: فهلا عكسوا وكان الفرق واقعًا، قيل لخمسة أوجه... [6].

---

(1) الأنباري، **لمع الأدلة**، ص87..

(2) المصدر نفسه، ص77.

(3) يُنظر: علوش، **ابن الأنباري وجهوده في النحو**، ص218.

(4) الأنباري: **أسرار العربية**، ص88.

(5) يُنظر: علوش، **ابن الأنباري وجهوده في النحو**، ص218.

(6) الأنباري، **أسرار العربية**، ص77.

وهذا الضرب من العلة النحوية كثير في (أسرار العربية) لا يمكن الإحاطة به. فالأنباري يكثر من افتراض الأسئلة والإجابة عليها ويظل ينتقل من سؤال إلى آخر.

وبعد تتبع هذه العلل الثلاث الرئيسة عند الأنباري وجدنا أنواعًا أخرى من التعليلات الفرعية المتنوعة، التي يمكن أن تقود كل فئة منها إلى أحد الموضوعات الآتية[1]:

1- **علة الأصوات:** وتدور التعليلات في هذا المجال حول بناء الكلم، وما يجب أن تكون عليه حروفها من تناسق وبعد عن الاستكراه والاستثقال والتنافر. ويقع تحت هذا الموضوع التعليلات الآتية:

علة استثقال، وعلة استخفاف، وعلة معادلة، وعلة دلالة على الأصل.

2- علة القياس، ويقصد به حمل بناء على بناء، أو إلحاق صيغة بأخرى، لما ببين الطرفين من تشابه. وقد يُحمل الشيء على نظيره كما يُحملُ على نقيضه. وبيان ذلك التعليلات الآتية:

علة تشبيه، وعلة نظير، وعلة نقيض، وعلة أوْلى، وعلة زوال مشابهة.

3- علة البيان: البيان اسم لكل شيء كشف لك عن بيان المعنى وأزال لك الحجب دون الضمير حتى يفضي السامع إلى حقيقته ويهجم على محصوله[2].

وتدور هذه التعليلات في هذا المجال حول سبل إيضاح المعنى، وإيصاله إلى القلب في أحسن صورة من اللفظ بعيدًا عن التعقيد، أو الالتباس، أو الإطناب، أو الإيجاز المخل ويدخل في ذلك ما يعتور الكلام من تقديم وتأخير وتعريف وتنكير وحذف وإثبات؛ ويقع تحت هذا الموضوع

---

[1] شيخو، لويس، **مقالات لمشاهير العرب**، ص105.

[2] الأنباري، **لمع الأدلة**، ص105.

التعليلات الآتية: علة فرق، وعلة توكيد، وعلة فائدة، وعلة استغناء، وعلة اتساع، وعلة كثرة استعمال، وعلة دلالة حال، وعلة تخفيف.

وثمة طائفة أخرى من التعليلات الصرفية وهي: علة اشتقاق، وعلة صرف، وعلة أصل، انزياح، وعلة اختصاص، وعلة عدم نظير، وعلة تفضيل.

وسنوضح هذه العلل كل واحدة على حدة عند الحديث عنها.

منهج الأنباري في التعليل النحوي

بذل الأنباري جهودا في التعليل كما بذل جهودًا في العلة. فكان عنده لكلّ ظاهرة علة. ولكل حكم سبب، وهو يورد التعليلات بشكل متسلسل متتابع، فلا يتوقف عند تفسير ظاهرة ولا يعجز عن تعليل حكم. وأول ما يبدو لنا أن الأنباري لم يحاول أن يستفيد من المصطلحات والتسميات التي وضعها من سبقوه لأنواع العلة وتعريفاتها، منها: علة الالتباس، وعدم النظير، ودلالة. وهي ظاهرة لا ينفرد بها الأنباري وحده بل يشاركه فيها غيره من المتصدّين لموضوع العلة. فكان كلّ واحد يدرس الموضوع وكأن أحدًا لم يقل فيه شيئا قبله، فيبتدع ما يراه مناسبًا من المصطلحات دون النظر في مصطلحات الآخرين، أو محاولة الاستفادة منها أو الإشارة إليها على الأقل[1].

وبعد الاطلاع على التعليل والعلل النحوية في كتاب (أسرار العربية) بدا لنا أسلوب الأنباري فيها واضحًا ووجدنا أنه يتسم بجملة من السمات نجملها فيما يلي:

أولا: لم يصرح الأنباري بلفظ العلة عند تعليله الأحكام والمسائل النحوية إلا قليلاً.

ومع كثرة التعليلات في كتاب (أسرار العربية)، للأنباري لم نجده في كثير من الأحيان يصرح بلفظ العلة إلا قليلاً. ويكتفي بأن يقول: "لأن، ولأنه، وذلك لأن" إلى غير هذا من الألفاظ

---

[1] يُنظر: علوش، **ابن الأنباري وجهوده في النحو**، ص216.
أو من حديث الشعر والنثر – المقمة – ص 3-5.

والعبارات التي تدل على كون ما بعدها علة لما قبلها من حكم أو نحوه. وهـذا دليـل علـى أن التعليل لم يكن غاية عند الأنباري، وإنما كان يسوقه لتفسير المسائل النحويّة والأحكام وتوضيحها وتعزيزها، وشأنه شأن سيبويه في ذلك يقول مازن المبارك: "يذكر سيبويه العلل التـي يختارهـا بعقب الأحكام دون أن يشير إلى أنه يعلل ودون أن يقول – كما صار النحاة من بعده يقولـون – والعلة في ذلك كذا ..، وذلك لأن سيبويه كان يوجه عنايته للنحو نفسه، فإذا لجـأ إلـى التعليـل فلتثبت الحكم النحوي وتأييده ولم يكن مفتونًا بإظهار براعته وتوجيه عنايته إلى العلة من حيـث هي كما هو الشأن عند النحويين من بعده"[1].

وهذا الأسلوب في التعليل هو الذي كان معروفًا وسائدًا عند النحاة حتى أواخـر القـرن الثاني الهجري، فلم يكن همهم سوى تعرّف العلة من حيث هي سبب للحكم ولم يحـاولوا التفـنن باستخراج العلل كما ظهر عند نحاة القرنين الثالث والرابع الهجريين ممـن اتسـمت تصـانيفهم بالطابع الفلسفي[2].

ثانيا: كثيرًا ما نجده يورد العلة ثم يشبهها بعلة أخرى قد تكون أوضح منها توضيحًا لتلك العلة وتقوية لها:

فكثيرًا ما نجد الأنباري يبيّن علة الحكم في المسألة ثم يؤكد هذه العلة ويقويهـا بتمثيلهـا بغيرها من المسائل التي أشبهتها في العلة. ومثال ذلك تعليله رفع الفاعل كمـا يرفـع المبتـدأ إذ يقول: إن الفاعل يشبه المبتدأ، والمبتدأ مرفوع، فكذلك ما أشبهه، ووجه الشبه بينهما: أن الفاعـل

---

[1] المبارك، مازن، **النحو العربي، العلة النحوية، نشأتها، تطورها**، دار الفكر، بيروت، ط2، 1974، ص66.

[2] ينظر: الدرويش، محمود جاسم، **العلة النحوية تاريخ وتطور حتى نهاية القرن السادس الهجري**، رسالة دكتوراه، جامعة بغداد، 1987م، ص76

يكون هو والفعل جملة، كما يكون المبتدأ مع الخبر جملة، فلما ثبت للمبتدأ الرفع؛ حمل الفاعل عليه[1]. وذلك لأن كلاً منهما مسند إليه.

ونرى اتباع الأنباري هذا الأسلوب في تعليلاته النحوية؛ لأنه كان يقصد من هذه العلل أن تكون عللاً تعليمية فهو يشبهها بما هو أيسر وأوضح ليسهل فهمها لدى القارئ ليرسخها في ذهنه.

ثالثا: يكثر من التعليلات في الموضع الواحد:

نجد الأنباري يأتي بالعلل المتتابعة في الموضع الواحد على اختلاف ما يعلله من الأحكام في سهولة ويسر ومن غير تعقيد في المعنى ولا في الأسلوب. ومثال ذلك: قوله في باب المعرب والمبني فإن قيل: فالفعل المضارع محمول على الاسم في الإعراب، أو هو أصل؟ قيل: لا بل هو محمول على الاسم في الإعراب وليس بأصل فيه؛ لأن الأصل في الإعراب أن يكون للأسماء دون الأفعال والحروف.

وذلك لأن الأسماء تتضمن معاني مختلفة نحو الفاعلية والمفعولية والإضافة فلو لم تعرب لالتبست هذه المعاني بعضها ببعض...، فإن قيل: فإذا كان الأصل في الفعل المضارع أن يكون مبنيًّا، فَلِمَ حُمِل على الاسم في الإعراب؟ قيل: إنما حمل الفعل المضارع على الاسم في الإعراب؛ لأنه ضارع الاسم؛ ولهذا، سُمِّي مضارعًا؛ والمضارعة: المشابهة، ومنها سُمِّي الضّرع ضرعًا؛ لأنه يشابه صاحبه. ووجه المشابهة بين هذا الفعل والاسم من خمسة أوجه:...[2].

---

[1] الأنباري، **أسرار العربية**، ص92.

[2] المصدر السابق، ص50.

ونلاحظ تتابع العلل في هذا النص من غير تعقيد أو اضطراب نجد فيه علتين هي (علة حمل)، وعلة المشابهة. ومع ذلك فهاتان العلتان ليستا علتين لحكم واحد، وإنما علتان لأحكام مختلفة تعددت في موضع واحد بسهولة ويسر.

رابعًا: يأتي الأنباري بغير علة للمسألة الواحدة.

نجد الأنباري يورد المسألة الواحدة ويعللها بغير علة، كل منها يصح أن يحمل الموضع عليه أو أن يكون مجموعها علة للحكم أو المسألة نفسها وليس في كتابه علة إلا وتبيّن حكمًا أصليًا يعلمنا كيف ننطق العبارات على الوجه الصحيح بحيث تفيد المعنى الصحيح الذي نقصده. كما في باب الفاعل... علة فرق وثقل، وعلة مُعادلة وشبه إسناد.

خامسا: أسلوبه قائم على الأسئلة والأجوبة في الغالب.

يورد الأنباري تلك التعليلات على شكل سؤال وجواب وهو أسلوب تعليمي واضح كي تكون مفهومة لدى القارئ؛ كأنها قد تمت في جو تعليمي قائم على السؤال والجواب.

ومن الأمثلة على ذلك قول الأنباري في باب (حبَّذا): "إن قال قائل: ما الأصل في "حبَّذا"؟ قيل: الأصل في "حبَّذا": حَبُبَ ذا؛ إلا أنه لَمّا اجتمع حرفان متحركان من جنس واحد، استثقلوا اجتماعهما متحركين، فحذفوا حركة الحرف الأول، وأدغموه في الثاني، فصار: حبَّ، وركبوه مع ذا، فصار بمنزلة كلمة واحدة، ومعناها المدح، وتقريب الممدوح من القلب. فإن قيل: فَلِمَ قلتم إن الأصل: حَبُبَ: على فعُل، دون فَعَل وفَعِل؟ قيل: لوجهين أحدهما أن اسم الفاعل منه حبيب، على وزن فَعِيل، وفصيل أكثر ما يجيء في ما فعله: فَعُل، نحو شَرُف فهو شريف، وظروفه فهو ظريف، وطلُف فهو لطيف، وما أشبه ذلك[1]، والوجه الثاني أنه قد حُكى عن بعض العرب أنه نقل الضمة من الباء إلى الحاء، كما قال الشاعر"[2]:

---

[1] الأنباري، اسرار العربية، ص 45 – 47

[2] المصدر السابق، ص115.

وحُبَّ بها مقتولة حين تُقْتَلُ[1].

ومن ذلك قوله: "فإن قيل: فَلِمَ جعلوهما بمنزلة كلمة واحدة؟ قيل: إنما جعلوهما بمنزلة كلمة واحدة طلبًا للتخفيف على ما جرت به عادتهم في كلامهم"[2].

وهذا الأسلوب مستفيض في كتاب (أسرار العربية)، بل يشبه أن يكون قسمه المنهجي الفارق.

سادسا: قد يذكر الحكم المعلل صراحة، وقد لا يذكره.

كثيرًا ما نجد الأنباري يذكر الحكم الذي يريد تعليله صراحة وقد لا يصرح به، وإنما يسوق أمثلة يفهم من خلالها الحكم ثم يبدأ بتعليله فمثال ما لا يصرح به وإنما يفهم من أمثلته، قوله في باب الشرط والجزاء: "وأمَّا قول من قال: إنَّه مبني على الوقف؛ لأنَّه لم يقع موقع الاسم ففاسد"[3].

مصادر علل السماع عند الأنباري

تتمثل مصادر التعليل عند الأنباري فيما أورده من الشواهد التي كان يحتج بها على ظاهرة من الظواهر النحويّة واللغويّة. وقد كان الأنباري يستشهد بالقرآن الكريم، والقراءات القرآنية، والشعر، والحديث النبوي الشريف، والأمثال العربية، فلم يترك أيًّا منها في الاستشهاد لتأكيد قاعدة نحويّة معينة. وسنتحدث في هذا البحث عنها بإيجاز:

---

[1] عجز بيت للأخطل في ديوانه ص 263. وصدره فقلتُ اختلوها عنكمُ بمزاجها.

[2] المصدر نفسه، ص 116.

[3] المصدر نفسه، ص 300.

أولا: الاستشهاد بالقرآن الكريم والقراءات القرآنية:

إن الاستشهاد بالقرآن الكريم والقراءات القرآنية، أمر لا خلاف فيه بين العلماء، فقد اهتم الأنباري بالاستشهاد بالقرآن الكريم، والقرءات القرآنية، فيما تناوله من مسائل نحويّة ولغويّة، فبلغ عدد الآيات خمسًا وتسعين آية في كتابه (أسرار العربية).

وكان الأنباري يتخذ من آيات القرآن الكريم شاهدا على تدعيم قاعدة نحويّة ومن ذلك "إن (ما) في لغة أهل الحجاز، ترفع الاسم، وتنصب الخبر كما أن (ليس) تدخل على المبتدأ والخبر؛ ويقوي هذه المشابهة بينهما دخول الباء في خبرها، كما تدخل في خبر (ليس) (فإذا ثبت أنها قد أشبهت (ليس) وجب أن تعمل عملها، فترفع الاسم، وتنصب الخبر، وهي لغة القرآن [1]، قال الله تعالى: ﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾"[2].

وفي مجيء المفرد والجمع على لفظ واحد، مثّل بـــ (الفُلك)، واستشهد على مجيئة جمعا بقوله تعالى: ﴿ فِي ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ ﴾ [3] فأراد به الواحد، ولو أراد به الجمع؛ لقال: المشحونة، وأما كونه جمعًا؛ فنحو قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِي ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم ﴾ [4] وقال تعالى: ﴿ وَٱلْفُلْكِ ٱلَّتِي تَجْرِي فِي ٱلْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ ﴾ [5] فأراد به الجمع؛ لقوله: وجرين، والتي تجري"[6].

ويقول الأنباري: إن تقديم ضمير الاسم على ظاهره جائز كما في قوله تعالى: ﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ ﴾ [7] فالهاء في "نفسه" ضمير موسى، وإن كان في اللفظ مقدمًا على

---

[1] الأنباري، **أسرار العربية**، ص143.

[2] سورة يوسف:31.

[3] سوره يس: 41.

[4] سورة يونس :22.

[5] سورة البقرة: 164.

[6] الأنباري، **أسرار العربية**، ص82.

[7] سورة طه: 67.

موسى، إلا أنه لَمّا كان موسى مقدمًا في التقدير؛ والضمير في تقدير التأخير؛ كان ذلك جائزًا، وكذلك ههنا[1].

ويقول الأنباري: إنّه يجوز أن يكون المفعول له نكرةً؛ والدليل على ذلك، قوله تعالى: ﴿ وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ وَتَثْبِيتًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ ﴾[2] فـــ"ابتعاد مرضاة الله" معرفة بالإضافة، و"تثبيتًا" نكرة[3].

وكان الأنباري يبيّن دلالة بعض الكلمات في شواهده القرآنية التي يمثل بها. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ عُرُبًا أَتْرَابًا ﴾ [4] أي متحببات إلى أزواجهن فلما كان المعرب للكلام كأنه يتحبب إلى السامع بإعرابه سمّي إعرابًا[5].

كان الأنباري مهتمًا بالشواهد القرآنية إذ كان يستشهد بالقرآن الكريم تارة لتوضيح قاعدة نحويّة، وتارة أخرى يفسر ويبيّن ويخرج شواهده القرآنية.

أما القراءات القرآنية، فقد اهتم بها الأنباري فكان ينسب القراءات إلى أصحابها وأحيانا لا ينسبها لأحد، منها قوله تعالى: ﴿ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ﴾ [6] قرئت بالتاء على الخطاب للكفار[7].

---

[1] الأنباري، **أسرار العربية**، ص86.

[2] سورة البقرة: 265.

[3] الأنباري، **أسرار العربية**، ص177.

[4] سورة الواقعة: 37.

[5] الأنباري، **أسرار العربية**، ص45.

[6] سورة يونس: 58.

[7] الأنباري، **أسرار العربية**، ص 285.

[7] ابن غلبون، أبو الحسن طاهر بن عبد المنعم، **كتاب التذكرة في القراءات**، تحقيق: عبد الفتاح بحيري إبراهيم، الزهراء للإعلام العربي، ج2، ط1، 1990، ص451.

قرأ ورش (فليفرحوا) بالتاء، وقرأ الباقون بالياء، وقرأ ابن عامر وورش (خير مما يجمعون) بالتاء ، وقرأ الباقون بالياء [7]

ومن القراءات قراءة ينسبها إلى نافع وعاصم قوله تعالى: ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ كَانُواْ مُسۡلِمِينَ ﴾ [1] بتخفيف الباء في (رُبّ) [2].

قرأ عاصم ونافع الباء مخففا، وقرأ الباقون مشددا، وهما لغتان فصيحتان غير أن الاختيار التشديد؛ لأنه الأصل، ولو صغرت لقلت: ربيب، ومن خفف أسقط باء تخفيفا[3].

ورب لا يليها إلا الأسماء فإذا وليتها الأفعال وصلوها ب "ما" لقوله تعالى "ربما يود الذين كفروا" ولا تقل: رب يود [4].

قال ابن الجوزي رحمه الله في زاد المسير: "قال الفراء :أسد وتميم يقولون: ربَما بالتشديد وأهل الحجاز وكثير من قيس يقولون: "رُبْما بالتخفيف، وتيم الرباب يقولون رَبَما بفتح الراء"[5].

وأورد الأنباري قراءات غير منسوبة إلى أحد، ويتضح ذلك بعبارات ذكرها، منها مثلا: (قرأ القراء) نحو، قرأ القراء قوله تعالى:﴿ مَا عِندَكُمۡ يَنفَدُۖ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٖۗ وَلَنَجۡزِيَنَّ ٱلَّذِينَ صَبَرُوٓاْ أَجۡرَهُم بِأَحۡسَنِ مَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ﴾ [6] بغير الياء في كلمة (باق)[7].

---

[1] سورة الحجر: 2.

[2] لأنباري، **أسرار العربية**، ص 195.

[3] ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين، **إعراب القراءات السبع وعللها**، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، (ط1)، 1992م، 339/1.

[4] الصدر نفسه،ص341

[5] ابن الجوزي، **زاد المسير**، 378/4.

[6] سورة النحل: 96.

[7] الأنباري، **أسرار العربية**، ص 61.

وقد قرأ بعض القراء قوله تعالى: ﴿أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ [1].

ثانيا: الاستشهاد بالحديث الشريف:

استشهد الأنباري في بعض المواضع بالحديث النبوي الشريف لتأكيد قاعدة نحويّة أو لغوية، وقد صرّح بأنها من الحديث النبوي الشريف. وأشار إلى أنها من قول الرسول – صلى الله عليه وسلم – ولكن استشهاده به قليل جدًا، إذا بلغت الأحاديث أربعة أحاديث فقط. ومن ذلك استشهاده بالحديث النبوي الشريف في تسمية الإعراب بهذا الاسم؛ لأنه يبين المعاني، مأخوذ من قولهم: أعرب الرجل عن حجته، إذا بينها؛ ومنه قوله – صلى الله عليه وآله وسلم – [2].: "الثّيّب تعرب عَنْ نَفسِها، والبكرُ رضاها صَمْتُها [3].

وكذلك استشهد بالحديث الشريف في إعراب فعل الأمر على أنه معرب مجزوم؛ لأن الأصل في: "قُم، واذهب: لتقم، ولتذهب" قال الله تعالى: ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾[4] وذُكر أنَّها قراءة النبي – صلى الله عليه وسلم– وقد رُوي عن النبي –صلى الله عليه وسلم– أنه قال في بعض مغازيه: "لتأخذوا مصافَّكم"؛ فدل على أن الأصل في "قم: لتقم، واذهب: لتذهب" إلا أنَّه لَمّا كثر في كلامهم، وجرى على ألسنتهم؛ استثقلوا مجيء اللام فيه مع كثرة الاستعمال فيه؛ فحذفوها مع حرف المضارعة تخفيفًا"[5].

واستشهد أيضا بالحديث الشريف في الحديث عن مخارج الحروف المهموسة وهي عشرة أحرف: الهاء، والحاء، والخاء، والكاف، والسين، والشين، والصاد، والتاء، والثاء، والفاء،

---

[1] سورة البقرة: 186.

[2] أخرجه أحمد بن حنبل وابن ماجه من حديث عميرة الكندي.

[3] الأنباري، **أسرار العربية**، ص 44. بلفظ "الثيب تُعرب عن نفسها بلسانها، والبكر رضاها صـــمتها" 192/4، ورواه مسلم في النكاح، رقم (1421).

[4] سورة يونس: 58.

[5] الأنباري، **أسرار العربية**، ص 285.

ويجمعها، قولك: "سَتَشْحَتُكَ خَصَفَه". ومنه حديث عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها: هَلُمِّي الْمُدْيَةَ فاشْحَذِيهَا بِحَجَرٍ[1]؛ أي حُدّيها وسُنيّها[2].

واستشهد أيضا بالحديث الشريف في أن المخاطب يقع الأمر له بالفعل من غير لام الأمر؛ نحو: قم، واذهب؛ فلا يفتقر إلى لام الأمر، وأما الغائب والمتكلم فلا يقع لهما إلا باللام، نحو: "ليقم زيد، ولأقم معه" فيفتقر إلى لام الأمر؛ فلما أقاموها مقام الفعل؛ كرهوا أن يستعملوها للغائب والمتكلم؛ لأنها تصير قائمة مقام شيئين؛ اللام والفعل، ولم يكرهوا ذلك في المخاطب؛ لأنها تقوم مقام شيء واحد، وهو الفعل؛ وأما قوله عليه السلام: "ومن لم يستطع منكم الباءة فعليه الصوم، فإنه وجاء"[3] فإنما جاء لأن من كان بحضرته بأمره للغائب على أنه داخل في حكمه[4].

ثالثا: الاستشهاد بالشعر العربي:

استشهد الأنباري بالشعر العربي، وقد بلغت الشواهد الشعرية التي ذكرها مئة واثنين وثلاثين شاهدًا، فقد أوردها لإجازة ظاهرة نحويّة، أو لبيان معاني بعض الكلمات أو لشرح بعض الشواهد، وفيما يلي بيان ذلك:

يقول الأنباري: "إن "أمس" بنيت؛ لأنها تضمنت معنى لام التعريف؛ لأن الأصل في "أمس" الأمس، فلما تضمنت معنى اللام، تضمنت معنى الحرف؛ فوجب أن تبنى. وإنما بنيت على حركة لالتقاء الساكنين، وإنما كانت الحركة كسرة، لأنها الأصل في التحريك لالتقاء

---

[1] رواه مسلم في كتاب الأضاحي رقم (1967).

[2] الأنباري، **أسرار العربية**، ص 367.

[3] ينظر: البخاري في الصوم (967) وصحيح مسلم، في النكاح (1400).

[4] الأنباري، **أسرار العربية**، ص 159.

الساكنين. ومن العرب من يجعل "أمس" معدولة عن لام التعريف، فيجعلها غير مصروفة؛ وشاهده على هذا قول الشاعر[1]:

لقد رأيتُ عجبًا مُذْ أَمْسا عجائزًا مثل السعالي قُعْسَا

ونلحظ أن الأنباري أراد أن يؤكد ظاهرة نحويّة أو حكمًا نحويا، معتمدًا على استشهاده بالشاهد الشعري.

وهناك شواهد أخرى وضح بها الأنباري المعنى اللغوي لبعض الكلمات التي يراها غامضة في شواهده الشعرية، ومن ذلك بيان معنى (مقصور) والقصر بمعنى الحبس؛ ومنه يقال: امرأة مَقّصُورَة، وقَصِيرة، وقَصُوره، وقال الله تعالى: ﴿ **حُورٌ مَّقْصُورَٰتٌ فِي ٱلْخِيَامِ** ﴾ [الرحمن: ٧٢]؛ أي محبوسات؛ وشاهد على ذلك قول الشاعر كثير عزة[2]:

وأنت التي حَبَّبت كُلَّ قصيرَةٍ إلَيَّ وما يدري بذاكَ القَصائرُ

عنيتُ قصيرات الحِجال ولم أردْ قِصارَ الخُطا، شَرُّ النساء البحاتر[3]

ويروى: قصورة، والبحاتر: القصار بمعنى واحد.

نلاحظ مما سبق أن الأنباري كان يحاول أن يشرح الكلمات الغامضة ويبيّن معناها.

ومما أورده من الشواهد الشعرية في بيان ظاهرة نحويّة، في "خلا" فإنها تكون فعلاً وحرفًا، فإذا كانت فعلاً؛ كان ما بعدها منصوبًا، وتتضمن ضمير الفاعل، وإذا كانت حرفًا؛ كان ما بعدها مجرورًا؛ لأنها حرف جر، فإن دخل عليها: "ما" كانت فعلاً، ولم يجز أن تكون حرفًا؛

---

[1] ديوان كثير عزة، جمعه وشرحه: إحسان عباس دار الثقافة، بيروت، 1971، ص369.

[2] المصدر نفسه، ص 62.

[3] الأنباري، **أسرار العربية**، ص 56.

لأنها مع "ما" بمنزلة المصدر، وإذا كانت فعلاً؛ كان ما بعدها منصوبًا لا غير؛ والشاهد على ذلك قول لبيد بن ربيعة بن مالك العامر[1]:

ألا كلُّ شيءٍ ما خَلا اللهَ باطلٌ وكلُّ نعيمٍ لا محالةَ زائلُ

فكلمة (خلا) هنا فعل؛ لأنه جاء بعدها منصوب.

رابعا: الاستشهاد بالأمثال العربية:

استشهد الأنباري بمثلين فقط من الأمثال العربية في كتابه (أسرار العربية)، وهذا دليل على أنه لم يكن في تطبيقاته للأمثال العربية نصيب كبير في الاستشهاد على حكم ظاهرة لغوية أو نحويّة.

والمثلان هما: "عسى الغوير أبؤسًا" و "من يَسْمَع يَخَل"

أما "عسى الغوير أبؤسًا"[2] فقد احتج به الأنباري على أن عسى ترفع الاسم وتنصب الخبر مثل كان، إلا أنّ خبرها لا يكون إلا (أنْ) مع الفعل المستقبل، نحو "عسى زيد أن يقوم" والدليل على أنّ موضع (أنْ) وصلتها النصب هو معنى "عسى زيد أن يقوم": قارب زيد القيام" والذي يدل على ذلك قولهم: "عسى الغوير أبؤسًا، وكان القياس أن يقال: "عسى الغوير أن يبأس" إلا أنهم رجعوا إلى الأصل المتروك، فقالوا: "عسى الغوير أبؤسًا" فنصبوه بعسى؛ لأنهم أجروها مجرى قارب[3].

---

[1] ديوان لبيد بن ربيعة، تحقيق يحيى الجبور، دار القلم، الكويت، (ط3)، 1983، ص338.

[2] يضرب هذا المثل للرجل يقال له: لعل الشرّ يأتي من قبلك، الميداني، أبو الفضل أحمد النيسابوري، **مجمع الأمثال**، تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم، دار الجيل ،بيروت، لبنان، طه(2)،1987، 341/2.

[3] الأنباري، **أسرار العربية**، ص 131.

والغُوَيْر[1]: تصغير غارٍ، والأبؤس: جمع بؤس، وهو الشدة.وأصل هذا المثل – فيما يقال – من قول الزبّاء حين قالت لقومها عند رجوع قصير من العراق ومعه الرجال وبات بالغُوير على طريقه "عسى الغويرُ أبؤسا" أي لعل لا شرَّ يأتيكم من قبل الغار .

وجاء رجل إلى عمر _ رضى الله عنه _ يحمل لقيطا فقال عمر "عسى الغوير أبؤسا". قال ابن الأعرابي: إنما عرّض بالرجل، أي لعلك صاحب هذا اللقيط، فقال: ونصب "أبؤسا" على معنى عسى الغوير يصير أبؤسا، ويجوز أن يقدر عسى الغوير أن يكون أبؤسا، وقال أبو علي: جعل عسى بمعنى كان، ونزله منزلته. ويضرب للرجل يقال له لعل الشر جاء من قبلك[2].

واستشهد الأنباري بالمثل السائر: "من يَسْمَع يَخَلْ" على جواز الاقتصار على الفعل والفاعل. في باب (ظن وأخواتها) بقوله:" إن قيل: فهل يجوز الاقتصار فيها على الفعل والفاعل؟ قيل: اختلف النحويون في ذلك؛ فذهب البعض إلى أنه يجوز، واستدل عليه بالمثل السائر، وهو قولهم: "من يَسْمَع يَخَل"، فاقتصر على "يَخل" وفيه ضمير الفاعل"[3].

يقال: خِلْتُ إخَال، بالكسر وهو الأفصح وبنو أسد يقولون: "أَخَالُ" بالفتح وهو القياس، المعنى مَنْ يَسْمع أخبار الناس ومعايبهم يقع في نفسه عليهم المكروه[4].

---

[1] الغوير: تصغير الغور. ماء لكلب بأرض السماوة بين العراق والشام، وهو ايضا موضع على الفرات ذكرته الزباء في قصير. ينظر الحموي، ياقوت، **معجم البلدان**، 22/4.

[2] الميداني، ابوالفضل، **مجمع الامثال**، تحقيق وشرح قصي الحسين، دار ومكتبة الهلال، بيـــروت، ط1، 2003 ص29

[3] الأنباري، **لمع الأدلة**، ص 155.

[4] الميداني، ابو الفضل، **مجمع الامثال**، 310/3.

الفصل الثاني
التعليلات الصوتية

التعليل بالاستخفاف والاستثقال

تعد ظاهرة التخفيف من الظواهر اللغوية التي لها وجودها الفعلي في اللغة العربية بكل مستوياتها، والتخفيف يوضح جانبا كبيرا من اللغة في مراعاة الخفة في سلوكها ورفض الثقل، ويوضح طبيعة اللغة العربية وحقيقة بنائها. إن ظاهرة التخفيف قائمة على رفض الثقل النطقي باعتباره علة أثرت في اللغة تاثيرا واضحا؛ إذ كان الثقل سببا في اللجوء إلى النقيض وهو الخفة. والخفة والثقل ظاهرتان متضادتان، إلا أنهما كوجهي العملة الواحدة، وهما مرتبطتان بطبيعة اللغة ولا يمكن الاستغناء عن دراستهما لفهم كثير من أسرار اللغة، وإن كانت ظاهرة الخفة قائمة على قسيمها، وهو الثقل، فإنه ليس علة من العلل الثواني والثوالث، ولكنه من العلل التي بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب، وطلب الخفة أو التخفيف يعد مظهر من مظاهر التفسير اللغوي الذي ينبني على الذوق الاستعمالي للغة[1].

إن ظاهرة التخفيف فسرت كثيرا من الظواهر الصرفية والنحوية التي كانت غامضة أمامنا، وقد قام بهذا التفسير العرب الفصحاء "الذين كانوا يدركون علل ما يقولون، وأنهم كانوا يعللون بعض ما يقولون ومن ثم جعل النحاة نص العربي على العلة أو إيماءه إليها مسلكا من مسالك العلة" [2].

---

[1] عفيفي، أحمد، **ظاهرة التخفيف في النحو العربي**، الدار المصرية اللبنانية، ط1، 1996، ص 15-17.

[2] حسان، تمام، **الأصول**، دار الثقافة، المغرب، ط1، 1981، ص187.

وتعد ظاهرة التخفيف ظاهرة متكاملة، اتكأت عليها الدراسات النحوية في مستوياتها المختلفة، وهذه الظاهرة نتجت عن الاستعمال اللغوي، فوضع لها النحاة قواعد منها: ظاهرة التعادل في الكلام العربي نطقا وتقعيدا، وهي عبارة عن ذلك التوازن الكامن في كلمات اللغة عند تغيرها من حالة إلى أخرى، وكما يعد الإعراب بطرقه المختلفة أصليا أو فرعيا، ظاهرا أو مقدرا، حذفا أو إثباتا إنما هو مظهر من مظاهر الخفة في اللغة. ويعد الاختصار بالرغم من أنه ليس إسقاطا لعنصر لغوي، فإنه نوع من التخفيف فهو تقصير لعنصر لغوي طويل، ولا ينتج عن هذا التقصير إخلال بالمعنى أو غموض له أو إحلال عنصر لغوي مكان عنصر لغوي آخر أطول منه. ويعد الحذف في اللغة سواء أكان لحركة أم لحرف إنما يتم في كثير من أحواله طلبا للخفة بشرط ألا يكون الحذف مخلا بشكل الكلمة أو الجملة مع وجود قرينة لعدم الإخلال بالمعنى، وظهر أن كثيرا من أسباب حذف الحروف يرتبط ارتباطا وثيقا بفكرة الخفة والثقل، مثل الحذف لثقل التقاء الساكنين[1].

ويمكن القول: إن تعليل الظواهر النحوية واللغوية قد بدأ مع نشأة النحو، عندما أخذ اللغويون والنحاة يتساءلون عن كثير من القضايا النحوية واللغوية، ويبحثون عن العلة في ظواهر اللغة المختلفة، فقد أورد سيبويه إشارات كثيرة للخليل بن أحمد متعلقة بقضايا اللغة المختلفة التي يعدها أحمد حامد من أقدم ما بحث في العلة بشكل واضح[2]. ولم يقتصر سيبويه على الإشارات التي نقلها عن الخليل، وإنما أورد تعليلات لغوية ونحوية مختلفة؛ كتعليله لخفة النكرة وثقل المعرفة[3]، ومنع (أفْعَل) من الصرف[4]. ووجود الترخيم في الأسماء[5]، وحذف

---

[1] عفيفي، أحمد، **ظاهرة التخفيف في النحو العربي**، ص385-387.

[2] حامد، أحمد حسن، **التضامن في العربية بحث في البلاغة والنحو**، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2001. ص69

[3] سيبويه، **الكتاب**، 324/1.

[4] المصدر نفسه 193/3.

[5] المصدر نفسه، 330/2.

النون والتنوين[1]، وتخفيف إحدى الهمزتين المجتمعتين[2]، وقلب التنوين ألفًا في الوقف وحذف الضم والكسر[3]، وغيرها من التعليلات التي تملأ كتابه.

وتجدر الإشارة إلى أن المتمعن في كتب النحو واللغة، يمكنه ملاحظة هذه التعليلات التي ترتكز على أساس لغوي قائم على ميل الذوق العربي إلى التخفيف، والابتعاد عن الثقل والصعوبة.

وعلة التخفيف هي علة تتصل بطبائع العرب في القول إذ كانوا يميلون إلى اختيار الأخف إذا لم يكن ذلك مخلاً بكلامهم[4]. فهم يفضلون ما خف من الكلام ويستحبونه ويستثقلون الثقيل ويتجنبونه اقتصادًا بالجهد المبذول، فلذلك من الممكن أن نربط بين هذه العلة وما يسميه علم اللغة الحديث بقانون الاقتصاد اللغوي، ويعني به أن المتكلم يحاول أن يوصل ما في ذهنه من أفكار، أو ما في نفسه من إحساسات بأقلّ جهد عضلي مبذول، وقد عبر عنه القدماء بالاستخفاف؛ لأن المصطلحات العلمية تختلف باختلاف الأزمنه...[5].

وعلة التخفيف من العلل التي كان يعلل بها سيبويه، فهو يعلل بعض ظواهر اللغة فيصف تصرف العرب حيالها بالخفة أو طلب الخفة[6]. بقوله: " التماساً للخفة " [7]، أو "أرادوا التخفيف"[8]

---

[1] سيبويه، **الكتاب**،، 165/1.

[2] المصدر نفسه، 549/3.

[3] المصدر نفسه، 167/4.

[4] ابن الوراق، أبو الحسن محمد بن عبد الله، **العلل في النحو**، تحقيق: محمود جاسم الدرويش، بيت الحكمة، بغداد، 2002م، ص66.

[5] الحلواني، محمد خير، **أصول النحو العربي**، حلب، 1979، ص114.

[6] ينظر: العبيدي، شعبان محمد عوض، **التعليل اللغوي في كتاب سيبويه**، منشورات جامعة قار يونس بنغازي، ليبيا، 1999، ص250.

[7] سيبويه، **الكتاب**، 117/4

[8] المصدر نفسه، 467/4.

وقد وردت هذه العلة عند سيبويه في مواضع كثيرة، وأكثر ما تكون للحذف كما في قوله: "وسألته عن قوله: على كم جذعٍ بيتُك مبني؟ فقال: القياس النصب وهو قول عامة الناس. فأما الذين جَرُّوا فإنهم أرادوا معنى (مِن)، ولكنهم حذفوها هنا تخفيفا على اللسان، وصارت "على" عوضا منها"[1].

وعلة الاستثقال هي من العلل التي يكثر دورانها في كتاب سيبويه ومؤداها أن العرب يستثقلون عبارة أو حرفا، أو حركة وأكثر ما يكون ذلك فيما كثر دورانه في كلامهم فيفرون منه إلى ما هو أخف عليهم. فالقصد من هذه العلة كالقصد من علة التخفيف؛ لأن مؤداهما واحد وهو طلب الخفة في الكلام وفاقًا لخديجة الحديثي إذ إن "هذه العلة من حيث النتيجة علة هي تخفيف أو الاستخفاف"[2].

التعليل بالاستخفاف والاستثقال

أولا: في الأصوات

إن أصوات الكلام هي في حالة تغيير وتبدل دائمين، نتيجة التطور اللغوي، وتختلف التغيرات الصوتية عن التغيرات الصرفية والنحوية في أن التغيرات الصوتية هي تغيرات لا شعورية في الغالب، كما أنها لا أثر لها في تغيير معنى الكلمة المفردة أو الكلام المركب[3] فتحريك الساكن الأول بالكسر في قولنا: جاءت الفتاة، هي حركة لا شعورية يقوم بها المتكلم دون أن يشعر بذلك، كما أن إمالة كلمة (عماد) لا يغير معناها سواء نطقت ألفها بالإمالة أو بالفتح.

---

[1] سيبويه، **الكتاب**، 160/2.

[2] الحديثي، خديجة، **دراسات في كتاب سيبويه**، دار غريب للطباعة، القاهرة، 1980، ص202.

[3] الأنطاكي، محمد، **المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها**، دار الشرق العربي، ط3، ص54.

أمّا التغيرات الصرفية، فهي تختلف عن ذلك فكلمة (شارب)، مثلاً، تختلف عن الصيغة الصرفية (مشروب) أو (الشرب) وفقًا لتغيّر الصيغة.

استعمل النحاة علة الاستخفاف في نحوهم في الأصوات. والمقصود بالتعليل بالخفة في المستوى الصوتي أن الناطق يعدل عن نطق صوت فونيم كان يجب أن ينطقه – طبقا لنظام اللغة – ولكنه يستبدل به صوتًا آخر نشدانا للخفة[1].

فمن ذلك ما علّل به الأنباري بناء قبلُ وبعدُ كما في قوله تعالى:﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾[2]، إذ يرى أنهما بنيا على حركة؛ لأن كلّ واحد منهما كان له حالة إعراب قبل البناء، فوجب أن يُبْنَيَا على حركة تَمَيُّزًا لهما على ما بني، وليس له حالة إعراب؛ نحو: (مَنْ) و(كَمْ)، وقيل: إنما بنيا على حركة؛ لالتقاء الساكنين؛ والقول الصحيح هو الأول[3].

ومن ذلك ما علّل به الأنباري حذف الياء من الاسم المنقوص في حالتي الرفع والجر في باب (إعراب الاسم المفرد)؛ إذ يقول: "فالمنقوص: ما كانت في آخره ياء خفيفة قبلها كسرة؛ وذلك نحو: القاضي، والداعي؛ فإن قيل: فلمَ سُمّي منقوصًا؟ قيل: لأنه نقص الرفع والجر، تقول: هذا قاضٍ يا فتى، ومررت بقاضٍ يا فتى، والأصل: هذا قاضيٌ، ومررت بقاضيٍ ، إلا أنهم استثقلوا الضمة والكسرة على الياء، فحذفوها؛ فبقيت الياء ساكنة، والتنوين ساكنًا، فحذفوا الياء لالتقاء الساكنين، وكان حذف الياء أولى من حذف التنوين لوجهين..."[4].

---

[1] شمس الدين، جلال، **التعليل اللغوي عند الكوفيين**، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، (د، ط)، 1994، ص89.

[2] سورة الروم: 4.

[3] الأنباري، **أسرار العربية**، ص55.

[4] المصدر نفسه، ص60.

ومن التعليل بالاستثقال عند الأنباري قوله: "استثقلوا الفتحة على الواو والياء فقلبوا كل واحدة منهما ألفا في باب وناب والأصل فيهما: بَوَب ونَيبَ؛ ويستدل على تعليله بأعمال على منهجه إذ يورد قول معترض مفترض: "فإن قيل: الحركات كلها تستثقل على حرف العلة، بدليل قولهم: باب وناب. والأصل فيهما: بَوَب، ونَيَب، إلا أَنَّهم استثقلوا الفتحة على الواو والياء؛ فقلبوا كلّ واحدة منهما ألفًا؛ قيل: الفتحة في هذا النحو لازمة، ليست بعارضة، بخلاف الفتحة التي على ياء (قاض) فإنها عارضة وليست لازمة؛ فلهذا المعنى، استثقلوا الفتحة في نحو: باب وناب ولم يستثقلوها في نحو: قاضٍ[1].

وعلل الأنباري بعلة الاستخفاف ظهور الفتحة على الاسم المنقوص في حالة النصب لخفة الحركة بقوله: "إن التنوين دخل لمعنى وهو الصرف، وأما الياء، فليست كذلك، فلما وجب حذف أحدهما؛ كان حذف ما لم يدخل لمعنى أولى من حذف ما دخل لمعنى. وأما إذا كان منصوبًا، فهو بمنزلة الصحيح لخفة الفتحة"[2].

وعلل الأنباري بعلة والاستثقال إذ جعلوا التثنية في حالة الرفع بالألف، والجمع السالم بالواو؛ إذ يقول: "فإن قيل: فَلِمَ خَصُّوا التثنية في حال الرفع بالألف، والجمع السالم بالواو، وأشركوا بينهما في الجر والنصب؟ قيل: إنما خصوا التثنية بالألف، والجمع بالواو؛ لأن التثنية أكثر من الجمع؛ لأنها تدخل على من يعقل، وعلى ما لا يعقل، وعلى الحيوان، وعلى غير الحيوان من الجمادات والنبات، بخلاف الجمع السالم، فإنه في الأصل لأولي العلم خاصة، فلما

---

[1] الأنباري، **أسرار العربية**، ص60.

[2] المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

كانت التثنية أكثر، والجمع أقل؛ جعلوا الأخف وهو الألف للأكثر، والأثقل وهو الواو للأقل؛ ليعادلوا بين التثنية والجمع"[1].

وعلل الأنباري فتح ما قبل ياء التثنية دون ياء الجمع؛ بأنّ التثنية أكثر من الجمع، ولذلك أعطوا الأكثَر الحركةَ الخفيفة؛ إذ يقول الأنباري: "فإن قيل: فَلِمَ فتحوا ما قبل ياء التثنية دون ياء الجمع؟ قيل لثلاثة أوجه: الوجه الأول: أن التثنية أكثر من الجمع على ما بَيّنّا، فلمَّا كانت التثنية أكثر من الجمع، والجمع أقل، أعطوا الأكثر الحركة الخفيفة، وهي الفتح، والأقل الحركة الثقيلة، وهي الكسرة"[2].

وعلل الأنباري بعلة الاستثقال والاستخفاف كسر نون التثنية، وفتح نون الجمع بقوله: "إنّ نون التثنية تقع بعد ألفٍ، أو ياءٍ مفتوحٍ ما قبلها، فلم يستثقلوا الكسرة فيها، وأما نون الجمع، فإنها تقع بعدَ واوٍ مضمومٍ ما قبلها، أو ياءٍ مكسورٍ ما قبلها، فاختاروا لها الفتحة؛ ليعادلوا خفة الفتحة ثقل الواو والضمة، والياء والكسرة، ولو عكسوا ذلك؛ لأدى ذلك إلى الاستثقال، إما لتوالي الأجناس، وإما للخروج من الضم إلى الكسر"[3].

وكذلك يقول الأنباري: "إن التثنية قبل الجمع، والأصل في التقاء الساكنين الكسر، فحركت نون التثنية بما وجب لها في الأصل، وفتحت نون الجمع؛ لأن الفتح أخف من الضم"[4].

---

[1] الأنباري، **أسرار العربية**، ص70.

[2] المصدر نفسه، ص73.

[3] المصدر نفسه، ص75.

[4] المصدر نفسه، ص75.

وعلل الأنباري بعلة الاستخفاف والاستثقال في قلب الألف ياء في كلمة (حُبلَيات)، ولم تقلب واوًا لأن الياء أخف من الواو، والواو أثقل، فلما وجب قلبها إلى أحدهما؛ كان قلبها إلى الأخف أولى من قلبها إلى الأثقل[1].

وكذلك الأمر علل الأنباري قلب الهمزة واوا في جمع صحراء فتصبح (صحراوات)، "أنهم أبدلوها واوًا، ولم يبدلوها ياء؛ لأن الواو أبعد من الألف، والياء أقرب إليه منها، فلو أبدلوها ياء؛ لأدى ذلك إلى أن تقع ياء بين ألفين، فكان أقرب إلى اجتماع الأمثال، وهم إنما قلبوا الهمزة فرارًا من اجتماع الأمثال؛ لأنها تشبه الألف، وقد وقعت بين ألفين، وإذا كانت الهمزة إنما وجب قلبها فرارًا من اجتماع الأمثال، وجب قلبها واوًا؛ لأنها أبعد من الياء في اجتماع الأمثال "[2].

وعلل الأنباري بعلة الاستخفاف حذف الضمير العائد إلى المبتدأ في "السمن منوان بدرهم" ففيه ضمير محذوف يرجع إلى المبتدأ؛ والتقدير فيه: (منوان منه بدرهم)، وإنما حذف منه تخفيفًا للعلم به[3].

وبهذا الملحَظ علل الأنباري دخول الهاء في العدد من الثلاثة إلى العشرة في المذكر؛ نحو: (خمسة رجال) ولم تدخل في المؤنث؛ لأن المذكر أخف من المؤنث، فلما كان المذكر أخف من المؤنث، احتمل الزيادة، والمؤنث لَمّا كان أثقل، لم يحتمل الزيادة[4].

وعلل الأنباري بناء ما زاد على العشرة، من أحد عشر إلى تسعة عشر بالاستخفاف؛ لأن الأصل في "أحد عشر: أحد وعشر" فلما حذفت واو العطف ضُمّنا معنى حرف العطف، فلما

---

[1] الأنباري، **أسرار العربية**، ص79.

[2] المصدر نفسه، ص79.

[3] ينظر: المصدر نفسه، ص88.

[4] المصدر نفسه، ص203.

تضمنّا معنى الحرف وجب أن يبنيا،وبنيا على حركة لأن لهما حالة تمكن قبل البناء وكان الفتح أولى لأنه أخف الحركات[1].

وعلل الأنباري (الترخيم) بالتخفيف، وأوضح الأنباري اختصاص الترخيم بالنداء، وذلك من خلال إجابته عن سؤال مفترض؛ إذ يقول: "إن قال قائل: ما الترخيم؟ قيل: حذف آخر الاسم في النِّداء. فإن قيل: فَلِمَ خُصَّ الترخيم بالنداء؟ قيل: لكثرة دوره في الكلام؛ فحُذف طلبًا للتخفيف، وهو باب تغيير، ألا تَرى أنه عرض فيه حذف الإعراب والتنوين، وهما من باب تغيير، فالتغيير يؤنس بالتغيير[2]. ويعد الترخيم ضربا من ضروب الخفة التي تستخدمها العربية لمواجهة الاستثقال الذي يعترض مفرداتها، وذلك ما أكدته المصادر اللغوية، وأشار إليه كثير من اللغويين في أثناء حديثهم عن الترخيم؛ فقد عرّفه سيبويه، بأنه "حذف أواخر الأسماء المفردة تخفيفًا، كما حذفوا غير ذلك من كلامهم تخفيفًا"[3]. ووصفه ابن هشام بأنه "ضرب من التخفيف"[4].

ومما يؤكد علاقة الترخيم بالتخفيف، هو ما اشترطه أهل اللغة في الاسم المرخم من ضرورة كونه علما زائدا على ثلاثة أحرف[5]. وإنما كان اشتراطهم للمرخم أن يكون علما هو "لكثرته وشهرته في كلامهم، مناسب التخفيف، أمّا زيادته على ثلاثة أحرف فهو يؤكد على اجتلاب الترخيم للتخفيف؛ لأن ما كان على ثلاثة أحرف، فهو على غاية الخفة، فلا يحتمل الحذف؛ لأنَّ الحذف منه يُؤدّي إلى الإجحاف به"[6].

---

[1] الأنباري، **أسرار العربية**، ص203.

[2] المصدر نفسه، ص217.

[3] سيبويه، **الكتاب**، 330/2.

[4] ابن هشام، **أوضح المسالك**، 55/4.

[5] ينظر: ابن يعيش، **شرح المفصل**، 19/2.

[6] الأنباري، **أسرار العربية**، ص217.

وعلل الأنباري حذف (الياء والواو) من (يد، وغد، ودم) بقوله: "إنهم إنما حذفوا (الياء والواو) من "يد، وغد، ودم" لاستثقال الحركات عليها؛ لأن الأصل فيها: "يَدَيٌ، وغَدَوٌ، ودَمَوٌ"؛ وأما في باب الترخيم، فإنما وقع الحذف فيه على خلاف القياس؛ لتخفيف الاسم الذي كثرت حروفه، ولم يوجد هنا لأنه في غاية الخفة، فلا حاجة بنا إلى تخفيفه بالحذف"[1].

وعلل الأنباري بناء الفعل الماضي على حركة وهي الفتحة؛ لأن الأصل في الأفعال البناء... وإنما كانت الحركة فتحة؛ لأن الفتحة أخف الحركات، فلمّا وجب بناؤه على حركة وجب أن يُبنى على أخفِّ الحركات[2].

وقد علل الأنباري تحريك الاسم دون الصفة بعلة الاستخفاف؛ لأن الاسم أقوى وأخف من الصفة، والصفة أضعف وأثقل؛ إذ يقول: "فإن قيل: فَلِمَ كان الاسم أولى بالتحريك من الصفة وهلا عكسوا، وكان الفرق حاصلاً؟ قيل: إِنَّما كان الاسم أولى بالتحريك من الصفة؛ لأنَّ الاسم أقوى وأخف، والصفة أضعف وأثقل؛ (فلمَّا كان الاسم أقوى وأخف، والصفة أضعف وأثقل)؛ كان الاسم للتحريك أحمل"[3].

فأمَّا قول الشاعر[4]:

أَبَتْ ذِكَرٌ، عوَّدْنَ أحشاءَ قَلْبه خُفُوقًا، ورَفْضَاتُ الهوى في المفَاصِلِ

فسكن (رَفْضات") والأصل (رَفَضَات) بالفتح لأجل ضرورة الشِّعر.

وعلل الأنباري سكون العين "إذا كانت العين من "فَعْلة" معتلَّة أو مضاعفة كالصفة ؛ نحو: (عَوْرات)؛ لأن الحركة، توجب ثقلاً في الواو والياء؛ فسكَّنوهما هربًا من ثقل الحركة

---

[1] الأنباري، **أسرار العربية**، ص218.

[2] ينظر: المصدر نفسه، ص282.

[3] المصدر نفسه، ص312.

[4] البيت لذي الرمة، ينظر: ديوان ذي الرمة، **شرح أبي نصر الباهلي**، تحقيق: عبد القدوس أبو صالح، 1332/2-1353؛ والشاهد في المقتضب، 192/2؛ وابن يعيش، 28/5؛ والخزانة، 423/3.

عليهما، يقول الأنباري: "فإن قيل: فَلِمَ إذا كانت العين من "فَعْلة" معتلَّة أو مضاعفة، تكون ساكنة كالصفة؛ نحو: "عَوْرات، وبَيْضات وسلات" وما أشبه ذلك؟ قيل: إنَّما كانت ساكنةً إذا كانت العين معتلَّة؛ لأنَّ الحركة توجب ثقلاً في الواو والياء؛ فسكَّنوهما هربًا من ثقل الحركة عليهما، وحرصًا على تصحيحهما"[1].

ومن العرب من يفتح الواو والياء، فيقول:" عَوَرَات، وبَيَضَات" كما لو كان صحيح العين، وعلى هذه اللغة قراءة من قرأ:"﴿ ثَلَٰثُ عَوۡرَٰتٖ لَّكُمۡۚ ﴾"[2] تفتح الواو، قال الشاعر[3]:

أخو بَيَضَات رائع متأوّب رفيق بمسح المنكبين سبوح[4]

إذ يقول :"وانما كانت ساكنة إذ كانت مضاعفة لئلا يجتمع حرفان متحرِّكان من جنس واحد، وذلك مستثقل، ألا ترى أنك لو قلت في جمع: "سَلَّة: سَلَلات، وملَّة: ملَلَات"؛ لكان ذلك مستثقلاً[5]. والصواب سلات وملات.

ثانيا: في الصرف

ومعنى التعليل بالاستخفاف في المستوى الصرفي أن يعدِل الناطق عن صيغة صرفية معينة إلى صيغة أخرى نشدانًا للخفة في النطق[6].

ويؤكد اللغويون أن الأصل في الوقف على المتحرك هو السكون[7]؛ لأنه سَلبٌ للحركة وذلك أبلغ في تحصيل غرض الاستراحة[8] وهذا يدل على أن هناك علاقة واضحة بين الوقف

---

(1) الأنباري، **أسرار العربية**، ص312.

(2) سورة النور: 58.

(4) الأنباري، **أسرار العربية**، ص313.

(5) أكثر العلماء من ذكر هذا الشاهد في كتب النحو والصرف ولم ينسبه أحد الى قائل معين.

(5) الأنباري، **أسرار العربية**، ص313.

(6) جلال، شمس الدين، **التعليل النحوي عند الكوفيين**، ص92.

(7) المصدر نفسه، ص207.

(8) ينظر: ابن يعيش، **شرح المفصل** 67/9.

والخفة، تؤكدها أقوال اللغويين في تعليلهم لاختيار السكون أصلا في الوقف، فقد ذهب الأنباري إلى "أنهم خصوا الوقف بالسُّكون؛ لأن راحة المتكلم ينبغي أن تكون عند الفراغ من الكلمة، والوقف عليها، والراحة في السُّكون لا في الحركة"[1].

وقد كان السيوطي أكثر وضوحًا في بيانه أن الوقف مكان تخفيف وتسهيل إذ يقول "الْوَقْف مَوضِع استراحة لأنه مَوضِع يضعف فِيهِ الصَّوْت، فَاخْتَارُوا للحرف الْمَوْقُوف عَلَيْهِ أخف الأحوال السّكُون"[2].

فالمصادر اللغوية تذكر أن الوقف على الاسم المنون، يختلف باختلاف الحركة الواقعة على ذلك الاسم؛ فإذا كان التنوين واقعا بعد فتحة أبدل ألفًا، وواضح أن قلب التنوين ألفًا في الوقف، وحذفه في الضم والكسر، مَردَه خفة الألف وثقل الواو والياء، وهذا ما يقوله اللغويون، وفي مقدمتهم سيبويه[3]، الذي يفسر ذلك "بأن الألف أخف عليهم، وذلك أنهم يفرون إليها، في مثنى ونحوه، ولا يحذفونها في وقف [4]. ومعروف أن إبدال التنوين بعد الضمة واوًا، وبعد الكسرة ياء هو مضاعفة للثقل؛ لأنه يؤدي إلى اجتماع الضمة مع الواو والكسرة مع الياء، فيزداد الثقل، ولذلك كان من دواعي التيسير أن يحذف الضمة والكسرة في الوقف؛ لأنهما ثقيلتان"[5].

فمن ذلك ما علل به الأنباري في الوقف إبدال التنوين ألفًا في حال النصب لخفة الفتحة؛ إذ يقول: " فإن قيل: فَلِمَ أبدلوا من التنوين ألفًا في حال النصب، ولم يبدلوا من التنوين واوًا في

---

[1] الأنباري، **أسرار العربية**، ص358.

[2] السيوطي، **الهمع**، 207/2.

[3] سيبويه، **الكتاب**، 167/4.

[4] ووُجد من أهل اللغة من لا يكتفي في تعليل ذلك بخفة الألف، بل يعد الألف وسيلة لتخفيف الكلمة، منهم الأسْتَرَابَاذِي في ما ذكره في شرحه للشافية، إذ ذهب إلى أن المنصوب المنون تقلب نونه ألفا؛ لأنه لا يستثقل الألف، بل تخفف به الكلمة. ينظر: الأستراباذي، **شرح الشافية**، 279/2.

[5] الأنباري، **أسرار العربية**، ص359.

حال الرفع، ولا ياء في حال الجر؟ قيل: لوجهين: أحدهما: إنما أبدلوا من التنوين ألفًا في حال النصب؛ لخفة الفتحة، بخلاف الرفع والجر، فإن الضمة والكسرة ثقيلتان[1].

وعلل الأنباري بهذه العلة في الاسم المقصور المنصرف الذي دخله التنوين نحو: عَصَوٌ، وَرَحَيٌ إلا أن الواو والياء، لَمّا تحرّكا، وانفتح ما قبلهما؛ قلبا ألفين، وحذفت الألف منهما؛ لسكونها وسكون التنوين؛ إذ يقول الأنباري "فالمنصرف: ما دخله التنوين؛ نحو: هذه عصًا ورحىً، ورأيت عصًا ورحىً، ومررت بعصًا ورحىً، والأصل فيه: عَصَوٌ، وَرَحَيٌ، إلا أن الواو والياء، لَمّا تحركا، وانفتح ما قبلهما؛ قلبا ألفين، وحذفت الألف منهما؛ لسكونها وسكون التنوين، وكان حذفهما أولى لما ذكرناه في حذف الياء؛ نحو: قاضٍ"[2].

ومن ذلك ما علل به الأنباري "الوقف على الألف المبدلة من التنوين في حالة الرفع والجر والنصب؛ لأنهم إنما خصوا الإبدال بحال النصب في الصحيح؛ لأنه يؤدي إلى الألف التي هي أخف الحروف، ولم يبدلوا في حالة الرفع والجر؛ لأنه يفضي إلى الثقل واللبس"[3].

وعلل الأنباري بعلة الاستثقال قلب الألف في جمع كلمة (حبلى) على حبلات وذلك عنده أنها لو لم تقلب لكان ذلك يؤدي إلى حذفها لأنها ساكنة، وألف الجمع بعدها ساكن، وساكنان لا يجتمعان؛ فيجب حذفها لالتقاء الساكنين[4]. لذلك قلبت الألف ياء فتصبح حبليات.

وعلل الأنباري بعلة الاستثقال كسر أول المعتل في: قِيلَ، وبِيعَ، بقوله: "فإن قيل: فلِمَ كسروا أول المعتل نحو: قيل وبيع ولم يَضمُّوه كالصحيح؟ قيل: كان القياس يقتضي أن يجرى

---

[1] المصدر نفسه، ص359.

[2] الأنباري، **أسرار العربية**، ص62.

[3] المصدرنفسه، ص63.

[4] الأنباري، **أسرار العربية**، ص79.

المعتل مجرى الصحيح في ضم أوله، وكسر ثانية[1]، إلا أنهم استثقلوا الكسرة على حرف العلة، فنقلوها إلى القاف، فانقلبت الواو ياء؛ لسكونها وانكسار ما قبلها، كما قلبوها في: ميعاد وميزان، وميقات"[2].

وعلل الأنباري قلب الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها كما قال الشاعر[3]:

ليتَ وهل ينفع شيئًا ليتُ ليتَ شبابًا بُوعَ فاشتريتُ

والشاهد: بيع، فقلب الياء واوًا، لسكونها، وانضمام ما قبلها، فأصل الفعل: "بَيَع، ثم بُني للمجهول بضم أوله وكسر ما قبل الآخر على القاعدة العامة بُيع، واستثقلت الكسرة تحت الياء فحذفت: بُيع، وقلبت الياء واوا، لسكونها بعد ضمة: بُوع، كما قلبوها في نحو: موسر، وموقن؛ والأصل: مُيْسر، ومُيْقن؛ لأنهما من اليسر واليقين"[4].

وعلل الأنباري في جمع (فِعلة) بكسر الفاء وسكون العين كسر العين وفتحها وسكونها نحو:" سِدرَه: سِدرات وسِدَرات وسِدْرات" قيل: أمّا الكسر فللإتباع، وأمّا الفتح فراراً من اجتماع الكسرتين، وأمّا السكون فللتخفيف كقولهم في " كَتِف: كَتْف" كما بينا في جمع (فعله).[5]

وعلل الأنباري في باب (النسب) حذف الياء المتحرِّكة مما قبل آخره ياء مشددة بطلب التخفيف؛ إذ يقول: "قيل: فَلِمَ وجب حذف الياء المتحرِّكة مما قبل آخره ياء مشددة؛ نحو قولهم في النسب: "أُسَيِّد: أُسَيْدِيّ" ونحو ذلك؟ قيل: لئلا تجتمع أربع ياءات وكسرتان، وذلك مُستثقل،

---

[1] هذا خطا طباعي في كتاب أسرار العربية، والصواب (ثانيه).

[2] الأنباري، **أسرار العربية**، ص101.

[3] الشاعر هو رؤبة بن العجاج، ينظر: ابن يعيش، **شرح المفصل**، 70/7؛ السيوطي، **المغني**، ص513، الشاهد 731، **وهمع الهوامع**، 248/1

[4] الأنباري، **أسرار العربية**، ص102، في الحاشية.

[2] الأنباري، **أسرار العربية**، ص 314.

وإنما وجب حذف المتحرِّكة؛ لأنَّ المقصود بالحذف التخفيف، والمتحرِّكة أثقل من الساكنة، فكان حذفها أولى"[1].

وعلل الأنباري قلب الكسرة فتحة بقولة: فإن قيل: فلِم قالوا:"صنفي" بالفتح ، وإن كان الأصل هو الكسر؟ قيل: لأنهم قلبوا الكسرة فتحة طلبًا للتخفيف كما قالوا في النسب. بقوله:"فإن قيل: فلم وجب قلب اهمزة التأنيث في النسب واوًا في نحو قولهم في "صحراء: صحراوي" ولم يجب ذلك في النسب إلى (كساء) وعلباء وما أشبه ذلك."

والإمالة هي وسيلة لتحقيق التماثل والتوافق بين الأصوات اللغوية التي تحمل صفات متنافرة مع تجاوزها؛ إذ يرى اللغويون أن في الألف والفتحة تصعدا واستعلاء، وانحدارا وتسفلا في الكسرة، ووقوع هذين الصوتين متجاورين، مع تضمنهما هاتين الصفتين المتنافرتين، يجعل أمر مزجهما ونطقهما أكثر مشقة على اللسان.

وتأكيدا للغرض الذي تقصده الإمالة، فإن سيبويه إذ يقول: ربط بينها وبين الإدغام في سعيهما لإحداث السهولة، إذ جعل غرض الإمالة كغرض الإدغام إذ يقول: "إنما أمالوا الألف للكسرة التي بعدها، أرادوا أن يقربوها منها كما قربوا في الإدغام الصاد من الزاي حين قالوا صدر، فجعلوها بين الزاي والصاد، فقربها من الزاي والصاد التماس الخفة"[2].

ومن المعروف، أن إمالة الألف نحو الياء، أو الفتحة نحو الكسرة، هو تقريب ما بين هذه الأصوات المتباعدة، وتخفيف الهمزة القائمة ما بين التسفل والانحدار من جهة، والتصعد والاستعلاء من جهة أخرى، ولذلك، فإن الإمالة تجعل هذه الأصوات أكثر اقترابا وأقل ابتعادا[3].

---

[1] الأنباري، **أسرار العربية** ، ص331.

[2] سيبويه، **الكتاب**، 117/4.

[3] ينظر: ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، 520/2.

وقد منع اللغويون الإمالة بعد أحرف الاستعلاء: (الصاد والضاد والطاء والظاء والعين والقاف والخاء)[1]. وكما مُنعت الإمالة مع هذه الحروف، كذلك منعها أهل اللغة مع الراء مفتوحة كانت أو مضمومة؛ لأن فتح الراء أو ضمها يبعدها كثيرا عن التسفل الذي تؤديه الإمالة، خاصة وتكرير الراء يجعلها كراءين مفتوحتين في حالة النصب فتقوى على نصب الألف[2]. أما الراء المكسورة فقد عللوا جواز الإمالة معها. وعلل الأنباري جواز الإمالة في الراء المكسورة؛ بأن الكسرة فيها بمنزلة كسرتين؛ فغلبت بتسفُّلها تصعُّدَ المستعلي[3].

وعلل الأنباري بعلة الاستثقال كلمة (حبذا) بقوله: "إن قال قائل: ما الأصل في "حبّذا"؟ قيل: الأصل فيها حَبُبَ ذا؛ إلا أنه لَمّا اجتمع حرفان متحركان من جنس واحد، استثقلوا اجتماعهما متحركين، فحذفوا حركة الحرف الأول، وأدغموه في الثاني؛ فصار: حبَّ، وركبوه مع ذا، فصار بمنزلة كلمة واحدة"[4].

وعلل الأنباري جعل (حبذا) بمنزلة كلمة واحدة بطلب التخفيف على ما جرت به عادتهم في كلامهم؛ بقوله: "فإن قيل: فَلِمَ جعلوهما بمنزلة كلمة واحدة؟ قيل: إنما جعلوهما بمنزلة كلمة واحدة طلبًا للتخفيف على ما جرت به عادتهم في كلامهم"[5].

وعلل الأنباري نقل فعل التعجب الثلاثي دون غيره، وذلك لوجهين: أحدهما: أن الأفعال على ضربين؛ ثلاثي ورباعي، فجاز نقل الثلاثي إلى الرباعي؛ لأنك تنقله من أصل إلى أصل...

---

[1] ينظر: السيوطي، **همع الهوامع**، 200/2.

[2] ينظر: ابن يعيش، **شرح المفصل**، 67/9.

[3] الأنباري، **أسرار العربية**، ص357.

[4] المصدر نفسه، ص115.

[5] الأنباري، **أسرار العربية**، ص116.

والوجه الثاني: أن الثلاثي أخف من غيره، فلما كان أخف من غيره، احتمل زيادة الهمزة، وأما ما زاد على الثلاثي فهو ثقيل، فلم يحتمل الزيادة[1].

وعلل الأنباري في باب (القسم) بعلة صرفية وهي إبدال حرف بحرف فجعلوا التاء دون غيرها بدلاً من الواو؛ بقوله: "فلم جعلوا التاء دون غيرها بدلاً من الواو؟ قيل: لأن التاء تبدل من الواو كثيرًا؛ نحو قولهم: "تراث، وتجاه، وتخمة وتهمة، وتيقور" والأصل فيه: "وراث، ووجاه، ووخمة، ووهمة، ويقور"؛ لأنَّه مأخوذ من الوقار (إلا أنهم أبدلوا التاء من الواو) فكذلك هنا"[2].

وعلل الأنباري في باب جمع التكسير بعلة الاستخفاف والاستثقال جمع "فَعْل" بفتح الفاء وسكون العين على أَفْعُلْ دون سائر أو زان الثلاثي بقوله: "لِمَ جمع فَعْل بفتح الفاء، وسكون العين في القلة على "أَفْعُل"، وسائر أوزان الثلاثي يجمع على "أَفْعَال؛ لأنَّ "أفعُل" أخفُّ من "أفعال" فأعطوا ما يكثر استعماله الأخفَّ، وأعطوا ما يقلُّ استعماله الأثقلَ؛ ليعادلوا بينهما"[3].

وعلل الأنباري جمع (فَعْل) إذا كانت عينه ياءً أو واوًا على "أفعال" ولم يجمعوه على "أَفْعُل"؟ بقوله: "قيل لأنهم لو جمعوه على "أَفعُل"؛ لأدَّى ذلك إلى الاستثقال؛ألا ترى أنك لو قلت في الجمع "بَيت: أبيت" وفي الجمع"عور، أعور" لأدى ذلك إلى ضم الياء والواو، والياء تستثقل عليها الضمة؛ لأنها معها بمنزلة ياء وواو، وكذلك الواو أيضًا تُستثقل عليها الضمة أكثر من الياء؛ لأنها بمنزلة واوين كما هو في جمع عود: (أعْوُد)، فلمَّا كان ذلك مستثقلاً؛ عدلوا عنه إلى "أَفْعَال"[4].

---

[1] الأنباري، **أسرار العربية**، ص125.

[2] المصدر نفسه، ص251.

[3] المصدر نفسه، ص308.

[4] المصدر نفسه، ص309.

وكذلك علل الأنباري جمع ما كان على وزن (فَعْل) بقوله:" فإن قيل: فلم خصوا في جمع التكسير جمع ما كان على وزن (فَعْل) مما عينه واو بـــ "فِعال"؛ نحو: "ثوب: وثياب" وما عينه ياء بـــ"فُعُول"؛ نحو: "شيخ: وشُيُوخ" ولم يجمعوا ما كان من ذوات الواو على "فُعُول"؛ لأنَّه كان يؤدي إلى الاستثقال، ولا يؤدي إلى ذلك إذا جمع على "فِعَال" ألا ترى أنَّه لو جمع على "فُعول"؛ لكان يؤدي إلى اجتماع واوين وضَمَّة؛ نحو "ثُوُوب، وحُوُوض" وذلك مستثقل لاجتماع واوين وضَمَّة وجوَّزوا ذلك في الياء؛ لأنَّها أخف من الواو، فكذلك خصّوا ما كان عينه واوًا بـــ "فِعَال"، وما كان عينه ياء بـــ "فُعُول"[1].

وعلل الأنباري جمع ما كان رباعيا على مثال واحد وهو (فعالل) بقوله: "قيل: لأن ما كان على أربعة أحرف كان أثقل مما كان على ثلاثة أحرف أُلزم طريقة واحدة، وزيدت الألف على واحدة دون غيرها؛ لأنها أخفّ الحروف؛ لأنّها قط لا تكون إلا ساكنة" [2].

وكذلك علل الأنباري حذف آخر الاسم الخماسي في الجمع؛ نحو: "سفرجل وسفارج"؟ لطوله ولو أتى على الأصل لكان مستثقلاً، فحذف طلبًا للخفة وفي ذلك يقول: "فإن قيل: فلم حذف آخر ما كان خماسيا في الجمع نحو سفرجل وسفارج"؟ قيل: إنما وجب حذف آخر حروفه لطوله، ولو أتي به على الأصل، لكان مستثقلاً، فحُذف طلبًا للخفة"[3].

وعلل الأنباري وجوب ردّ التاء في الثلاثي في التصغير؛ لخفة لفظه؛ إذ يقول: "فإذا كان حذف التصغير يردّ الأشياء إلى أصولها؛ والأصل في نحو: "شمس" أن تكون بعلامة

---

[1] الأنباري، **أسرار العربية**، ص310.

[2] المصدر نفسه، ص316.

[3] المصدر نفسه، ص317.

التأنيث، للفرق بين المذكر والمؤنث؛ وجب ردها في التصغير، واختص رد التاء في الثلاثي لخفة لفظ"[1].

وعلل الأنباري حذف الياء من "فُعَيلةَ، وفَعِيلة"؛ بطلب التخفيف إذ يقول: "فإن قيل: فلم حذفت الياء من فُعَيْلة، فَعِيلة" كقولهم في النسب إلى "جُهينه: جُهنيّ" وإلى ربيعة: ربعيّ دون باب: "فعيل، وفُعيل"كقولهم في النسب إلى:"ثقيف ثقيفي" وإلى "هذيل هُذيْلي" قيل: إنما وجب حذف الياء، في باب"فعيلة" وفعلية دون باب فعيل، وفُعيل" لأن باب فُعيلة وفَعيلة" اجتمع فيه سببان موجبان للحذف وهما طلب التخفيف، وتأسيس التغيير بحذف تاء التأنيث..."[2].

علّل بها الانباري رد تاء التأنيث في تصغير المؤنث إذا كان الاسم ثلاثيا، وعدم ردها إذا كان الاسم رباعيا بقوله: "فإن قيل: فلم ردوا التاء في تصغير المؤنث إذا كان الاسم ثلاثيا نجو: شمس شُمَيْسة، ولم يردوها إذا كان الاسم على أربعة أحرف نحو: زينب زُيينب؛ لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها نحو: باب بويب. والأصل في (شمس) أن تكون بعلامة التأنيث للفرق بين المذكر والمؤنث، وجب ردها في التصغير، واختص رد التاء في الثلاثي لخفة لفظه. فأما الرباعي فلم يرد فيه التاء لطوله، فصار الطول بدلا من تاء التأنيث"[3].

وعلّل بها الأنباري وجوب حذف الألف والياء إذا كان الاسم على خمسة أحرف في النسب لطول الكلمة بقوله: "فإن قيل: فلمَ وجب حذف الألف والياء إذا كان الاسم على خمسة أحرف، نحو قولهم في النسب إلى "مُرْتجى: مُرْتجِيّ" وإلى "مشتري: مشتريّ"؟ قيل: إنما وجب حذف الألف والياء في الاسم إذا كان على خمسة أحرف لطول الكلمة"[4].

---

[1] الأنباري، **أسرار العربية**، ص322.

[2] المصدر نفسه، ص329

[3] المصدر نفسه، ص322.

[4] الأنباري، **أسرار العربية**، ص 330.

الفصل الثالث

التعليل بالعامل

تعد نظرية العامل من الأسس المهمة التي قام عليها النحو العربي، وهي نظرية عربيـــة؛ لأنها ولدت في بيئة عربية لم تتأثر بمؤثرات أجنبية. فقد وُلدت في المرحلة التي تأســس فيهــا النحو العربي واكتملت قواعده.

وظهرت فكرة العامل في النحو العربي، منذ البداية الأولى لوضع النحو، إذ نجــد لهــا ظلالا في ما ورد عن النحاة الأوائل كعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (117هــ)[1]، وعيســى ابن عمر الثقفي (149هــ) الذي يتضح أن فكرة العامل لم تغب عن ذهنه[2]، والحقيقة أن الخليل ابن أحمد وإن كان سُبق إلى القول بالعوامل، ولكنه أول من توسع في تطبيقها، وتبســط ظلالهــا على أبواب النحو كلها تقريبا[3]. لتظهر واضحة جلية تشكل الأساس الــذي قــام عليــه كتــاب سيبويه[4]. ثم تناولها النحاة في مؤلفاتهم النحوية بعد ذلك.

مفهوم العامل

تفاوت النحاة في مفهوم العامل، فظاهر قول سيبويه أنه المحــدث لعلامــات الإعــراب لقوله: "وإنّما ذكرتُ لك ثمانية مجار لأُفرقَ بين ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة لما يُحِدثُ فيــه العامل – وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه – وبين ما يُبْنَى عليه الحرفُ بناءً لا يزول عنــه

---

(1) ينظر: ابن سلام، محمد، **طبقات فحول الشعراء**، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، مصر، دون طبعة، 1980، 14/1.

(2) ينظر: الحلواني، محمد خير، **المفصل في تاريخ النحو العربي**، مؤسسة الرسالةــ بيروت، لبنان، ط1، 1979، 170/1-171.

(3) عبابنة، جعفر، **مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي**، دار الفكر، عمان، الأردن، ط1، 1984، ص11.

(4) ينظر: سيبويه، **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام هارون، 13/1، 33، 35، 38، 44، 45. وينظر: بحيري، سعيد حسن، **عناصر النظرية النحوية في كتاب سيبويه، محاولة لإعادة التشكيل في ضوء الاتجاه المعجمي الوظيفي**، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، ط1، 1989، ص136.

لغير شيء أحدثَ ذلك فيه من العوامل، التي لكلّ عامل منها ضربٌ من اللفظ في الحرف، وذلك الحرفُ حرف الإعراب"[1]. والناظر في (الكتاب) يجد أن ذكر العمل والعامل يأتي في ثنايا المادة النحوية، مما يدل على أنه كان متداولا مفهوما في تلك الفترة. لا يحتاج إلى توضيح.

ولعل الرماني(384هـ) من أوائل من حدّ العامل كان في قوله: "عامل" الإعراب هو موجب التغيير في الكلمة على طريقة المعاقبة لاختلاف المعنى"[2].

وعرّفه ابن بابشاذ (469هـ) في شرح المقدمة المحسبة فقال: "العامل هو ما عمل في غيره شيئًا من رفع أو نصب أو جر أو جزم، على حسب اختلاف العوامل"[3].

وعرّفه ابن الحاجب (646هـ): "بأنه ما به يتقوم المعنى المقتضى"[4].

وعرّفه الشريف الجرجاني (816هـ) بقوله: " العامل: ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب"[5]. وتبعه في هذا التعريف التهانوي[6].

فالعامل إذن هو الموجد المنشئ لشيئين هما:

1- الحالة الإعرابية، من رفع أو نصب، أو جر، أو جزم.

2- العلامة الإعرابية التي تقع في آخر الكلمة، وتدل على حالتها الإعرابية، وهذه العلامة حركة أو حرف أو سكون أو حذف.

---

[1] سيبويه، **الكتاب**، 13/1.

[2] الرماني، **علي** بن عيسى، **الحدود**، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر للنشر والتوزيع، الأردن، 1984 ص69، والأنصاري، وليد عاطف، **نظرية العامل في النحو العربي عرضا ونقدا**، جامعة اليرموك، 1988، ص40.

[3] ابن بابشاذ، شرح **المقدمة المحسبة**، 2/ 344.

[4] الأستراباذي، **شرح الكافية**، 65/1.

[5] الجرجاني، **التعريفات**، ص78، وينظر: الأنصاري، وليد عاطف، **نظرية العامل في النحو العربي**، ص40.

[6] التهانوي، **كشاف اصطلاحات الفنون**، 1045/4.

فإذا قلنا: ذهب زيدٌ، فإن (ذهب) هو العامل الذي أوجد حالة الرفع في (زيـــد) وعلامـــة الضمة الدالة على حالة الرفع.

حقيقة العامل

اختلف أكثر النحاة في حقيقة العامل فكانوا على ثلاثة مذاهب:

الأول: ذهب النحاة إلى أن العامل هو الكلمات أو المعاني. فالكلمة نفسها تحمل بين طياتها قـــدرة على التأثير في كلمة أخرى أو عدة كلمات، فتحدث فيها الرفع أو النصـــب أو الجـــر أو الجزم. وأحيانا لا يكون العامل كلمة من الكلمات، بل معنى من المعاني، يدرك بالقلـــب ولا ينطق به. فالمعنى عندهم له قدرة على إيجاد الحالة الإعرابية والعلامة الدالة عليها، كما هو مثلا في الابتداء الذي يرفع المبتدأ. فإذا قلت مـــثلا: (المـــؤمن صـــادقٌ)، فـــإن الابتداء هو الذي رفع كلمة (المؤمنُ) وهو الذي اجتلب العلامة الإعرابية فيهـــا، وهـــي الضمة. هذا هو رأي الجمهور البصري الشائع في كتب النحو[1].

الثاني: وذهب أبو الفتح عثمان بن جني إلى أن العامل هو المتكلم، إذ اعتبر أن الناطق باللغـــة هو الذي يعمل بمفرداتها العلامات الإعرابية؛ لقوله: " فأمـــا فـــي الحقيقـــة ومحصـــول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجرّ والجزم إنما هو للمتكلّم نفسِه لا لشيءٍ غيرِه، وإنما قالوا: لفظيّ ومعنويّ لمّا ظهرت آثار فعل المتكلم بمُضامَةِ اللفظ للفظ أو باشـــتمال المعنى على اللفظ وهذا واضح"[2]. وإلى هذا ذهب الأنباري لاعتباره العوامـــل ليســـت مؤثرة على وجه الحقيقة، إنما هي مجرد علامات وإمارات[3]. وعليه اختيـــار الرضـــي

---

[1] ينظر: الأنصاري، وليد، **نظرية العامل في النحو العربي عرضا ونقدا**، ص42.

[2] ابن جني، **الخصائص**، 109/1-110.

[3] ينظر: الأنباري، **أسرار العربية**، ص68.

الأستراباذي (686هـ) فقد صرح بأن الموجد لمعاني الفاعلية والمفعولية وغيرها هو المتكلم، والآلة في ذلك العامل[1].

الثالث: فئة ثالثة تذهب إلى أن الألفاظ يعمل بعضها في بعض، وهو ظاهر قول سيبويه[2]، وعليه معظم النحاة، فهو مذهب أبي علي الفارسي لقوله: "وخصّ كل ضرب من الإعراب بعامل عمل ذلك فيه"[3]، ولقوله في موضع آخر أيضا: الإعراب تغيير أواخر الكلم واختلافها باختلاف العوامل"[4].

وعليه ظاهر قول ابن الحاجب[5]، واختيار ابن هشام لقوله: "كل الأفعال ترفع إما الفاعل أو نائبه أو المشبه به وتنصب الأسماء ..." [6]، وغير ذلك مما يدل على أن ابن هشام يجعل الألفاظ عاملة.

وقد ذهب ابن مضاء (592هـ) إلى أن العامل هو الله بقوله: " وأما مذهب أهل الحق فإن هذه الأصوات إنما هي من فعل الله تعالى، وإنما يُنسب إلى الإنسان كما ينسب إليه سائر أفعاله الاختيارية"[7]. وقد قال هذا ابن مضاء؛ لأنه أنكر أن يكون المتكلم عاملاً، لأنه قول المعتزلة، كما اعتبر أن القول بأن الألفاظ هي العوامل باطلٌ عقلا وشرعا[8].

---

(1) ينظر: الأستراباذي، **شرح الكافية** 65/2.

(2) ينظر: سيبويه، **الكتاب**، 13/1، 33، 38، وغيرها.

(3) الفارسي، أبو علي، **المسائل العسكريات**، ص137.

(4) المصدرنفسه، ص123.

(5) ينظر: الأستراباذي، **شرح الكافية**، 50/1-65.

(6) ابن هشام، **شذور الذهب**، ص271.

(7) القرطبي، ابن مضاء، **الرد على النحاة**، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط3، 1988، ص77.

(8) المصدرنفسه، ص123.

فهو لا يتفق وجمهور النحويين في هذا الشأن، إذ تراه في مباحثه النحوية يرفض العامل النحوي ولا يقرّ بوجوده[1].

وترى الباحثة أن الأنسب لما سبق هو أن المتكلم ليس له أن يكون عاملاً ما دام محكومًا بقوانين اللغة[2]. ومن الجدير بالذكر أن الألفاظ يعمل بعضها في بعض بوحي من المعاني لما سبق التأكيد عليه من قيام فكرة العامل على جانبين: اللفظ والمعنى.

أنواع العامل

قسم النحاة من بصريين وكوفيين العوامل إلى لفظية ومعنوية. والعوامل اللفظية ثلاثة أنواع: أفعال وأسماء وحروف، أما العوامل المعنوية فهي تمثل حالات خاصة[3] بخلاف اللفظية فهي أعم، كالابتداء، والصرف، والمخالفة، وعوامل لفظية ومعنوية.

1. لفظي وهو أن العمل يأتي مسبباً عن لفظ يصحبه كمررت بزيد، وليت عمرًا قائم"[4]. وذلك كحروف الجزم والنصب والجر وغير ذلك من العوامل اللفظية.
2. معنوي وهو أن طرفاً من العمل يأتي عارياً من مصاحبته للفظ يتعلق به كرفع المبتدأ بالابتداء ورفع الفعل المضارع لوقوعه موقع الاسم[5].
3. لفظي ومعنوي: وذلك مثل رفع الخبر فالمبتدأ عامل لفظي والابتداء عامل معنوي وعلى هذا فإننا يمكن لنا أن نقول بأن عامل الرفع في الخبر (لفظي معنوي) [6].

---

(1) القرطبي، ابن مضاء، **الرد على النحاة**، ص76-78.

(2) ينظر: عيد، محمد، **أصول النحو العربي في نظر النحاة، ورأي ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث**، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط4، 1989، ص230.

(3) ينظر: الحلواني، محمد خير، **أصول النحو العربي**، 169-179. وعمايرة، خليل، **العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه، ودوره في التحليل اللغوي**، ص60-63. والملخ، حسن، التعليل في النحو العربي، ص112.

(4) ابن جني، الخصائص، ج1/ 109.

(5) المصدر السابق، ج1 / 103.

(6) ينظر ابن جني الخصائص، ج2/ 385.

إن نظرية العامل – مهما قيل عن أصلها – فهي من حيث المنطوق ومن حيث التطبيق ليست نظرية عقلية أو منطقية أو فلسفية، بل هي نظرية تجريبية؛ لأنها أقيمت على أهم مبدأين تجريبيين هما: مبدأ الاستقراء (induction)، ومبدأ التحقق بالرجوع إلى الواقع (verification) [1].

وأول من تناول هذه النظرية بالنقد هو ابن مضاء القرطبي (592هـ) النحوي الأندلسي حيث رفضها من زاوية فلسفية وعقائدية.

وفي العصر الحديث رفض الأستاذ إبراهيم مصطفى هذه النظرية؛ لأنها تتجاهل المعنى فلا فرق بين رفع أو نصب فقد يرفع بعضهم اسمًا بينما يصرّ آخرون على نصبه دون أن يأخذوا المعنى في الاعتبار [2].

أمّا الدكتور شوقي ضيف فقد رحب بما ذهب إليه ابن مضاء من حيث إلغاء نظرية العامل إذ قال: "وما من ريب في أن إلغاءها يتيح لنا أن نصنف النحو بشكل آخر تستمر فيه مواد النحو القديم، ولكن يعتبر نسيجها ويكيف على أصل آخر هو العناية بأحوال الكلمات لا بالعوامل الداخلة عليها" [3].

وأما محمد عيد فيرى أن نظرية العامل هي المسؤول الرئيس عن التخريج وتعدد الآراء واضطرابها في النحو، إذ تصل الأقوال في تحديد عامل معمول واحد أحيانا إلى أكثر من عشرة أقوال، كما أن قضايا العامل العقلية التي أخذت حكم المسلمات العلمية، ترجع إليها مسؤولية التوغل في التأويل وما ترتب عليه من جدل وخلاف بين الباحثين في العامل [4].

---

[1] شمس الدين، جلال، التعليل اللغوي عند الكوفيين، ص108.

[2] مصطفى، إبراهيم، **إحياء النحو**، ص36.

[3] ضيف، شوقي، **مقدمة كتاب الرد على النحاة لابن مضاء**، ص48.

[4] عيد، محمد، **أصول النحو العربي**، ص243–244.

التعليل بالعامل في النحو

المقصود بالتعليل بالعامل في النحو "هو أن يُرْجع النحويّ نطقًا من النطوق لعمل أحد العوامل سواء كان لفظيا أو معنويا أي يجعل العامل العلة لهذا النطق"[1]، وليس لهذه النظرية استعمال في الدرس اللغوي إلا في المستوى النحوي فقط.

ومن هذه التعليلات بالعامل اللفظي والمعنوي عند الأنباري ما يلي:

رفع الفعل المضارع ونصبه وجزمه، إذ يقول الأنباري: "إن الفعل المضارع يجري على اسم الفاعل في حركاته وسكونه، ألا ترى أنَّ "يضرب" على وزن "ضارب" في حركاته وسكونه؛ ولهذا أعمل اسم الفاعل عمل الفعل؛ فلما أشبه الفعل المضارع الاسم من هذه الأوجه؛ استحق جملة الإعراب الذي هو الرفع، والنصب، والجزم؛ ولكل واحد من هذه الأنواع عامل يختصّ به. أمّا عامل الرفع، فاختلف فيه النحويون؛ فذهب البصريون إلى أنه يرتفع لقيامه مقام الاسم، وهو عامل معنوي لا لفظيّ، فأشبه الابتداء، فكما أن الابتداء يوجب الرفع، فكذلك ما أشبهه"[2].

و"أما الكوفيون فاختلفوا، فذهب الكسائي إلى أنه يرتفع بالزائد في أوله، وذهب الفراء إلى أنه يرتفع لسلامته من العوامل الناصبة والجازمة، فأمّا قول الكسائي فظاهر الفساد؛ لأنه لو كان الزائد في أوله هو الموجب للرفع، لوجب ألا يجوز نصب الفعل ولا جزمه مع وجوده؛ لأن عامل النصب والجزم لا يدخل على عامل الرفع، فلما وجب نصبه بدخول النواصب وجزمه بدخول الجوازم، دلّ على أن الزائد ليس هو العامل، وأما قول الفرّاء فلا ينفك من ضعف، وذلك لأنه يؤدي إلى أن يكون النصب والجزم قبل الرفع؛ لأنه قال: لسلامته من العوامل الناصبة والجازمة"[3].

---

[1] شمس الدين، جلال، **التعليل اللغوي عند الكوفيين**، ص113.

[2] الأنباري، **أسرار العربية**، ص52.

[3] المصدر نفسه، ص53.

ومن التعليل بالعامل المعنوي أيضا الابتداء وهو الذي يرفع المبتدأ، وأمّا الخبر فقد يرتفع بالابتداء وحده، أو بالمبتدأ وحده، أو بالابتداء والمبتدأ معا، على خلاف بينهم. إذ يقول الأنباري: "فإن قيل: بماذا يرتفع الاسم المبتدأ؟ قيل: اختلف النحويون في ذلك؛ فذهب سيبويه ومن تابعه من البصريين إلى أنه يرتفع بتعريته من العوامل اللفظية. وذهب بعض النحويين إلى أنه يرتفع بما في النفس من معنى الإخبار عنه، وأما الكوفيون، فذهبوا إلى أنه يرتفع بالخبر، وزعموا أنهما يترافعان، وأن كل واحد منهما يرفع الآخر[1].

فوقوع الفعل المضارع موقع الاسم، هو الذي يرفعه في نظر النحاة، ومعنى وقوعه موقع الاسم أن يقع إذ يصح وقوع الاسم، ألا ترى أنه يجوز أن تقول "يضرب زيد" فترفع الفعل إذ يجوز أن تقول: "أخوك زيد"[2].

وأن الفعل المضارع لا يفتقر إلى العوامل من أجل رفعه؛ لأن الأصل في الفعل المضارع الرفع، وذلك من وجهين: **الأول:** أن الفعل المضارع معرب؛ لأنه محمول على الاسم لمشابهته إياه، والأصل في الاسم أن يكون مرفوعًا، فكذلك ما أشبهه، وهو الفعل المضارع. **والثاني:** أن الفعل المضارع المرفوع معرى من عوامل النصب والجزم، وهذا يعني أنه جاء على أصله الرفع، والرفع هو أول الحالات الإعرابية وأسبقها[3].

وما يدل على أن الرفع في الفعل المضارع أصل هو أنه إذا أدخلت عليه العوامل تلعبت به، فيخرج من حالة الرفع إلى النصب أو الجزم على حسب اختلاف العوامل. [4]

---

[1] المصدرنفسه، ص83.

[2] ابن يعيش، **شرح المفصل** 12/7.

[3] الأنباري، **أسرار العربية**، ص69.

[4] ابن جني، **اللمع في العربية**، ص 19.

وعلل الأنباري في (باب نعم وبئس) بأن العامل في رفع زيدٌ في قولهم: "نعم الرجلُ زيدٌ" هو الابتداء بقوله: "فإن قيل: فَلِمَ رُفع زيد في قولهم: "نعم الرجل زيد"؟ قيل: فيه وجهان؛ أحدهما: أن يكون مرفوعًا بالابتداء ونعم الرجل هو الخبر، وهو مقدم على المبتدأ، والتقدير فيه: زيد نعم الرجل، إلا أنه مقدم عليه، كقولهم: مررت به المسكين، والتقدير فيه: المسكين مررت به، (والوجه الثاني): أن يكون زيد مرفوعا لأنه خبر مبتدأ محذوف، كأنه لما قيل: نعم الرجل قيل: مَنْ هذا الممدوح قيل: (زيد) أي: (هو زيد)"[1].

ومن التعليل بالعامل المعنوي ما يلي:

علل الأنباري بأن العامل في رفع زيد في قولك: "زيد قام أخوه، وعمرو انطلق غلامه"[2] هو الابتداء ولم يرتفع بالفعل.

وكذلك الأمر في "الزيدان قاما"، و"الزيدون قاموا" دلّ على أنه يرتفع بالابتداء دون الفعل[3].

وعلل الأنباري في (باب المفعول) بأن العامل في المفعول به هو الفعل فقط. إذ يقول: "فإن قيل؟ فما العامل في المفعول؟ قيل: اختلف النحويون في ذلك فذهب أكثرهم إلى أن العامل في المفعول هو الفعل فقط، وذهب بعضهم إلى أن العامل فيه الفعل والفاعل معًا؛ والقول الصحيح هو الأول، والقول الثاني ليس بصحيح، وذلك؛ لأن الفاعل اسم، كما أن المفعول كذلك، فإذا استويا في الاسمية؛ والأصل في الاسم ألا يعمل، فليس عمل أحدهما في صاحبه أولى من

---

[1] المصدر نفسه، ص112-113.

[2] الأنباري، **أسرار العربية**، ص95.

[3] المصدر نفسه، ص96.

الآخر، وإذا ثبت هذا، وأجمعنا على أن الفعل له تأثير في العمل، فإضافة ما لا تأثير له في العمل، إلى ما له تأثير، لا تأثير له، فدل على أن العامل هو الفعل فقط"[1].

وعلل الأنباري في (باب حبذا) بأن العامل في رفع المعرفة بعد حبّذا بقوله: "فإن قيل: فلماذا يرتفع المعرفة بعده؛ نحو: "حبَّذا زيد"؟ قيل: لخمسة أوجه:

الوجه الأول: أن يجعل حبذا مبتدأ، وزيد خبره. والوجه الثاني: أن تجعل: ذا مرفوعًا بـــ "حبَّ" ارتفاع الفاعل بفعله، وتجعل زيدًا بدلاً منه. والوجه الثالث: أن تجعل زيدًا خبرًا لمبتدأ محذوف، كأنه لَمّا قيل: من هو؟ قيل: زيد؛ أي: هو زيد. والوجه الرابع: أن تجعل زيدًا مبتدأ، وحبَّذا خبره. والوجه الخامس: أن تجعل: ذا زائدة، فيرتفع زيد بـــ "حبَّ" لأنه فاعل؛ وهو أضعف الوجوه[2].

وكذلك الأمر علل الأنباري بالعامل نصب الاسم النكرة بعد فاعل (حبذا) على التمييز إذا كان الاسم غير مشتق، وعلى الحال إن كان مشتقًا بقوله: "فإن قيل: فعلى ماذا تنتصب النكرة بعده؟ قيل: تنتصب النكرة بعده على التمييز، ألا ترى أنك إذا قلت: "حبَّذا زيد رجلاً، وحبذا عمرو راكبًا" يحسن فيه تقدير "مِنْ" كأنك قلت: مِنْ رجلٍ، ومن راكب، كما قال الشاعر[3]:

يا حبّذا جبلُ الريّان مِنْ جبلٍ وحبّذا ساكنُ الريّان مَنْ كانا[4]

فذهب بعض النحويين إلى أنه إن كان الاسم غير مشتق؛ كان منصوبًا على التمييز نحو: حبَّذا زيد رجلاً، وإن كان مشتقًّا كان منصوبًا على الحال؛ نحو: حبّذا عمرو رَاكبًا"[5].

---

[1] الأنباري، **أسرار العربية**، ص97.

[2] المصدر نفسه، ص117.

[3] المصدر نفسه، ص 118

[4] **ديوان جرير**، دار صادر، بيروت، ط3، 1998، ص291.

[5] الأنباري، **أسرار العربية**، ص95.

وقد علل الأنباري في (باب التعجب) نصب الاسم بعد فعل التعجب لأنه مفعول أحسن بقوله: "فإن قيل: فبماذا ينتصب الاسم في قولهم: "ما أحسنَ زيدًا"؟ قيل: ينتصب لأنه مفعول أحسن؛ لأن "أحسن" لما نُقل بالهمزة، صار متعديًا، بعد أن كان لازمًا، فتعدّى إلى زيد، فصار زيد منصوبًا بوقوع الفعل عليه"[1].

وعلل الأنباري بالعامل موضع الجار والمجرور في قولهم: "أحسن بزيد" بالرفع لأنه فاعل "أحسن" بقوله: "فإن قيل: فما موضع الجار والمجرور في قولهم: "أحسن بزيد"؟ قيل: موضعه الرفع؛ لأنه فاعل "أَحسِن" لأنه لَمّا كان أحسن فعلاً، والفعل لا بد له من فاعل، جعل الجار والمجرور في موضع رفع؛ لأنه فاعل، كقوله تعالى: ﴿ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ نَصِيرًا ﴾ [2] أي: وكفى الله وليًّا، وكفى الله نصيرًا، والباء زائدة؛ فكذلك –ههنا– الباء زائدة؛ لأن الأصل في: "أحسِن بزيد: أحْسَنَ زيد" أي: صار ذا حسن، ثم نُقِلَ إلى لفظ الأمر، وزِيدَت الباء عليه"[3].

وذكر الأنباري التعليل بالعامل في أن الجار والمجرور في موضع نصب بقوله: " وقد ذهب بعض النحويين إلى أن الجارّ والمجرور في موضع النصب؛ لأنه يقدِّر في الفعل ضميرٌ هو الفاعل، كما يقدَّر في: "ما أحسن زيدًا" وإذا قُدِّر –هنا– في الفعل ضمير، هو الفاعل، وقع الجار والمجرور في موضع المفعول، فكانا في موضع نصب، والذي اتفق عليه أكثر النحويين هو الأول"[4].

علل الأنباري في (باب عسى) موضع "أن" مع صلتها موضع الرفع؛ لأنه فاعل في قوله "عسى أن يخرج زيد" إذ يقول: "فإن قيل: فما موضع "أنْ" مع صلتها نحو: "عسى أن يخرج

---

[1] الأنباري، **أسرار العربية**، ص126.

[2] سورة النساء: 4 و45.

[3] الأنباري، **أسرار العربية**، ص128.

[4] المصدر السابق، ص128– 129.

زيد"؟ قيل، موضعها مع صلتها الرّفع بأنه فاعل كما كان زيد مرفوعًا بأنه فاعل في نحو: "عسى زيد أن يخرج"[1].

وقد علل الأنباري في (باب كان وأخواتها) بالعامل رفع الاسم ونصب الخبر تشبيهًا بالأفعال الحقيقية، وفي ذلك يقول الأنباري: "فإن قيل: فَلِمَ رفعت الاسم، ونصبت الخبر؟ قيل: تشبيهًا بالأفعال الحقيقيّة، فرفعت الاسم تشبيهًا له بالفاعل، ونصبت الخبر تشبيهًا له بالمفعول"[2].

وقد علل الأنباري بالعامل في عمل الأفعال في شيئين بقوله: "فإن قيل: فَلِمَ عملت هذه الأفعال في شيئين؟ قيل: لأنها عبارة عن الجمل لا عن المفردات، فلما اقتضت شيئين؛ وجب أن تعمل فيهما"[3].

ما حرف نفي يليه الاسم والفعل وحكمه أن لا تعمل في واحد منهما وذلك؛ لأن عوامل الاسماء لا تدخل على الأفعال وعوامل الأفعال لا تدخل على الاسماء على حد همزة الاستفهام وهل لعدم اختصاصها[4].

فإن دخلت على الجملة الاسمية أعملها أهل الحجاز عمل ليس بشروط معروفة نحو قوله تعالى:﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾[5]. يشبهونها بـــ (ليس) فيرفعون بها الاسم وينصبون بها الخبر[6]. ووجه الشبه بين (ما) و (ليس) عند الحجازيين هو أنهما جميعاً لنفي ما هي الحال، وإن (ليس) مختصة

---

(1) الأنباري، **أسرار العربية**، 133.

(2) المصدر نفسه، ص139.

(3) المصدر السابق، ص139.

(4) شرح المفصل، ج1 / 108.

(5) سورة يوسف: 31.

(6) الأنباري، أسرار العربية، 133.

بالمبتدأ والخبر فإذا دخلت (ما) على المبتدأ والخبر أشبهتها جهة النفي ومن جهة الدخول على المبتدأ والخبر[1].

وعلل أيضا في (باب ما) بعلة العامل عمل (ما) في لغة أهل الحجاز فترفع الاسم وتنصب الخبر بقوله: "إن قال قائل: لِمَ عملت "ما" في لغة أهل الحجاز، فرفعت الاسم، ونصبت الخبر؟ قيل: لأن "ما" أشبهت "ليس" ووجه الشبه بينهما من وجهين؛ أحدهما: أن "ما" تنفي الحال، كما أن "ليس" تدخل على المبتدأ والخبر ..." [2].

وعلل عدم عمل (ما) على لغة بني تميم بقوله: "فإن قيل: لِمَ لَمْ تعمل على لغة بني تميم؟ قيل: لأن الحرف إنَّما يعمل إذا كان مختصًّا بالاسم كحرف الجر، أو بالفعل كحرف الجزم، وإذا كان يدخل على الاسم والفعل لم يعمل كحرف العطف. و"ما" تدخل على الاسم والفعل، ألا ترى أنك تقول: "ما زيد قائم، وما يقوم زيد" فتدخل عليهما، فلما كانت غير مختصة؛ وجب أن تكون غير عاملة"[3]. أما بنو تميم فلا يعملونها في شيء فيرفعون ما بعدها نحو: ما زيد منطلق[4]. ومذهب سيبويه أن (ما) التميمية أقيس لوجهين، وعلة ذلك هي لأنها حرف غير مختص ونجري مجرى الحرف (هل) ولا يكون فيها إضمار إذ يقول سيبويه: "وأما بنو تميم فيجرونها مجرى أمّا وهل، أي لا يعملونها في شيء، وهو القياس، لأن ليس بفعل وليس (ما) كذلك، ولا يكون فيها إضمار[5].

وعلل بطلان عمل (ما) الحجازية في لغة أهل الحجاز إذا فصل بين اسمها وخبرها بإلا بقوله: "فإن قيل: فَلِمَ بطل عملها في لغة أهل الحجاز، إِذَا فصلت بين اسمها وخبرها بإلا؟ قيل:

---

[1] ينظر: ابن جني، الخصائص، ج1 / 167، والأنباري، أسرار العربية ص 129.

[2] المصدر السابق، ص143.

[3] المصدر السابق، ص144.

[4] ابن يعيش، شرح المفصل ج1 / 108.

[5] سيبويه، الكتاب، ج1 / 57.

لأن "ما" إنَّما عملت؛ لأنَّها أشبهت "ليس" من جهة المعنى وهو، النفي، و"إلا" تبطل معنى النفي، فتزول المشابهة، وإذا زالت المشابهة؛ وجب ألا تعمل"[1].

وعلة عدم إعمال (ما) الحجازية عند دخول (إلا) في سياقها، فإذا دخلت (إلا) في سياق جملة (ما) الحجازية، بطل عملها[2] وبذلك تستوي عند سيبويه اللغتان الحجازية والتميمية، نحو ما زيد إلا منطلق[3]. وقال تعالى: ﴿ مَآ أَنتُمۡ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُنَا ﴾[4].

وعلل الأنباري في (باب إن وأخواتها) بالعامل في عمل إن وأخواتها لأنها أشبهت الفعل بقوله: "إن قال "لم أعملت هذه الأحرف؟ قيل: لأنها أشبهت الفعل، ووجه الشّبه بينها من خمسة أوجه:

الوجه الأول: أنها مبنيّة على الفتح كما أن الفعل الماضي مبني على الفتح.

الوجه الثاني: أنها على ثلاثة أحرف كما أن الفعل على ثلاثة أحرف.

الوجه الثالث: أنها تلزم الأسماء كما أن الفعل يلزم الأسماء.

الوجه الرابع: أنها تدخل عليها نون الوقاية كما تدخل على الفعل نحو: إنني وكأنني، ولكنني، وليتني.

والوجه الخامس: أن فيها معاني الأفعال، فمعنى إنّ وأنّ: حققت، ومعنى أنّ: شبّهت، ومعنى لكنّ: استدركت، ومعنى ليت: تمنيّت، ومعنى لعلّ: ترّجيت، فلما أشبهت هذه الحروف

---

[1] سيبويه، الكتاب، ص145.

[2] ابن يعيش، شرح المفصل ج1/ 108.

[3] ينظر، سيبويه، الكتاب، ج1 / 159.

[4] سورة يس، 15.

الفعل من هذه الأوجه وجب أن تعمل عمله، وإنما عملت في شيئين لأنها عبارة عن الجمل لا عن المفردات كما بيّنا في كان"[1].

وعلل في باب (ظننت وأخواتها) بالعامل نصب (دلوي) بإضمار فعل في (دلوي دونك) إذ يقول: "إنّا نسلّم أنه في موضع نصب، ولكن بإضمار فعل؛ والتقدير فيه: "خذ دلوي دونك" ودونك تفسير لذلك الفعل المقدر"[2].

وكذلك الأمر يقول الأنباري إن العامل في نصب (إياك) الفعل المحذوف تقديره (احذر) بقوله: "فإن قيل: فَلِمَ انتصب قولهم: "إياكَ والشرَّ" قيل: لأن التقدير فيه: "إياك احذر" فإياك: منصوب باحذر، والشر معطوف عليه، وقيل: أصله "إياك احذر من الشر" فموضع الجار والمجرور النصب، فلما حذف حرف الجرِّ، صار النصب في ما بعده"[3].

والمفعول معه هو الاسم المنتصب بعد واو بمعنى (مع) نحو: ما صنعت وأباك، وسيري والطريق مسرعة[4].

قال ابن يعيش: "وإنما اقتصرت إلى الواو لضعف الأفعال قبل الواو عن وصولها إلى ما بعدها كما ضعفت قبل حروف الجر عن مباشرتها الأسماء ونصبها إياها"[5].

وعلل الأنباري في (باب المفعول معه) أن العامل في النصب هو الفعل بقوله: "إن قال قائل: ما العامل للنصب في المفعول معه؟ قيل: اختلف النحويون في ذلك؛ فذهب البصريون إلى أن العامل فيه هو الفعل، وذلك؛ لأن الأصل في نحو قولهم: "استوى الماءُ والخشبة" أي: مع الخشبة، إلا أنهم أقاموا الواو مُقام "مع" توسعًا في كلامهم؛ فَقُوِي الفعل بالواو، فتعدّى إلى الاسم

---

[1] الأنباري، **أسرار العربية**، ص147.

[2] المصدر نفسه، ص161.

[3] المصدر نفسه، ص162.

[4] ينظر: ابن السراج، **الأصول في النحو العربي**، 254/1، وابن يعيش، **شرح المفصل**، 48/2.

[5] ابن يعيش، **شرح المفصل**، 48/2.

فنصبه.... وذهب الكوفيون إلى أن المفعول معه منصوب على الخلاف... والصحيح: هو الأول"[1].

فالواو بمعنى (مع)؛ لأن معنى (مع) الاجتماع والانضمام، والواو تجمع ما قبلها بمابعدها، وتضمه إليه فأقاموا الواو مقام (مع)، لأنها أخف في اللفظ وتعطي معناها. ولم تكن اسما يعمل فيه الفعل كما عمل في (مع) النصب، فانتقل العمل إلى ما بعد الواو.

وعلل الأنباري في (باب المفعول له)، بأن العامل في النصب هو الفعل الذي قبله فيقول: "إن قال قائل: ما العاملُ في المفعول له النَّصب؟ قيل: العامل في المفعول له، الفعلُ الذي قبله؛ نحو: "جئتك طمعًا في بِرِّك، وقصدتك ابتغاء معروفك" وكان الأصل فيه: "جئتك لطمع في بِرِّك، وقصدتك لابتغاء معروفك"، إلا أنه حذف اللام، فاتصل الفعل به، فنصبه"[2].

وعلل الأنباري في (باب الحال) أن العامل في الحال النصب ما قبلها من العامل، بقوله: "فإن قيل: فما العامل في الحال النَّصب؟ قيل: ما قبلها من العامل، وهو على ضربين؛ فعل، ومعنى فعل؛ فإن كان فعلاً؛ نحو: "جاء زيد راكبًا"؛ جاز أن يتقدم الحال عليه نحو: "راكبًا جاء زيد"؛ لأن العامل فيه لَمّا كان مُتصرِّفًا، تصرف عمله، فجاز تقديم معموله عليه؛ وإن كان العامل فيه معنى فعل نحو: "هذا زيد قائمًا" لم يجز تقديم الحال عليه[3].

وكذلك الأمر علل في (باب التمييز) بأن العامل في التمييز الفعل وغير الفعل يقول: "فإن قيل: فما العامل فيه النَّصب؟ قيل: فعل، وغير فعل، فأما ما كان العامل فيه فعلاً؛ فنحو: "تصبَّبَ زيد عرقًا، وتفقأ الكبش شحمًا" فعرقًا وشحمًا، كل واحدٍ منهما انتصب بالفعل الذي قبله"[4].

---

[1] الأنباري، **أسرار العربية**، ص174- 175.

[2] المصدر نفسه، ص177.

[3] المصدر نفسه، ص181.

[4] المصدر نفسه، ص184.

أما ما كان العامل غير فعل فنحو:" عندي عشرون رجلاً، وخمسة عشرة درهماً" وما أشبه ذلك فالعامل فيه هو العدد؛ لأنه مشبّهٌ بالصفة المشبهةِ باسم الفاعل نحو:" حسن وشديد وما أشبه ذلك، ووجه المشابهة، بينهما أن العدد يوصف به كما يوف بالصفة المشبهة باسم الفاعل... "[1]

وعلل الأنباري في (باب النداء) أن العامل في النصب هو فعل مقدّر، يقول: "فإن قيل: فما العامل فيه النصب؟ قيل: اختلف النحويون في ذلك؛ فذهب بعضهم إلى أن العامل فيه النصب فعل مُقدر؛ والتقدير فيه: "أدعو زيدًا، وأنادي زيدًا". وذهب آخرون إلى أنه منصوب بـ "يا" لأنها نابت عن: "أدعو وأنادي" والذي يدل على ذلك، أنه تجوز فيه الإمالة؛ نحو: "يا زيد" والإمالة لا تجوز في الحروف، إلا أنَّه لَمَّا قام مُقام الفعل، جازت فيه الإمالة"[2].

وكذلك الأمر علل الأنباري في (باب البدل) بأن العامل في البدل غير العامل في المبدل، يقول: "فإن قيل: فما العامل في البدل؟ قيل: اختلف النحويون في ذلك؛ فذهب جماعة منهم إلى أن العامل في البدل غير العامل في المبدل؛ وهو جملتان، ويحكى عن أبي علي الفارسي أنه قيل له: كيف يكون البدل إيضاحًا للمبدل، وهو من غير جملته؟ فقال: لَمَّا لم يظهر العامل في البدل، وإنَّما دل عليه العامل في المبدل، واتصل البدل بالمبدل في اللفظ، جاز أن يوضحه، والذي يدل على أن العامل في البدل غير العامل في المبدل قوله تعالى: ﴿ وَلَوْلَآ أَن يَكُونَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً لَّجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِٱلرَّحْمَٰنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا مِّن فِضَّةٍ وَمَعَارِجَ عَلَيْهَا يَظْهَرُونَ ﴾[3] فظهور اللام في "بيوتهم" وهي بدل من "مَنْ". ويدلُ على أن العامل في البدل غير العامل في المبدل منه... وذهب قوم إلى

---

[1] الأنباري، **أسرار العربية** ، ص 186.

[2] المصدر نفسه، ص209.

[3] سورة الزخرف: 33.

أن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه؛ كما أنَّ العامل في الصفة هو العامل في الموصوف، والأكثرون على الأوّل"[1].

وعلل الأنباري في (باب الشرط والجزاء) أن يكون العامل في جواب الشرط هو حرف الشرط بتوسط فعل الشرط إذ يقول: "والصحيح عندي: أن يكون العامل هو حرف الشرط، بتوسط فعل الشرط؛ لا أنَّه عامل معه لما بيّنّا"[2].

---

[1] الأنباري، **أسرار العربية**، ص270– 271.

[2] المصدر نفسه، ص301.

الفصل الرابع

التعليلات العقلية

التأويل:

تشيع لفظة (تأويل) في كتب التراث بمعان متعددة، يكاد جلّها يدل على رجوع الشيء وردّه، أو على تغيّره وتحوّله من حال إلى أخرى، أو على التحكم في الشيء وتدبّر أمره.

فمن المواضع التي جاءت فيها الكلمة بمعنى الرجوع والرّد قولهم: "طبخت الشرابَ فآلَ إلى قَدْرِ كذا وكذا، أي رجَع. وطبخت النبيذ حتى آل إلى الثلث أو الربع إذا رجع[1].

وتتطور الدلالة وتتوسع، فيقال: آل الشيء يؤول أوْلاً ومآلاً إذا رجع، والأيلولة الرّجوع، والموئل الموضع الذي يرجع إليه، لعل الآيل سُمّي بذلك لمآله إلى الجبل، أي: رجوعه[2].

ويأتي مفهوم التأويل مرادفا لمعنى (التفسير) [3]، ومن ذلك ما ذكره أبو عبيدة، وهو أنّ التأويل والتفسير بمعنى واحد[4]، ويروى عن أبي العباس ثعلب أن التأويل والمعنى والتفسير واحد[5].

تشيع لفظة (تأويل) في مصادر النحو التي ألفت في القرن الثالث الهجري، نحو (معاني القرآن) للفراء، و(مجاز القرآن) لأبي عبيدة، و(تأويل مشكل القرآن) لابن قتيبة، و(المقتضب) للمبرد. ويكثر استعمالهم لها حين يصرفون اللفظ عن ظاهره.

---

(1) الأزهري، أبو منصور، **تهذيب اللغة**، مادة (أول)، والجوهري، إسماعيل بن حماد، **تاج اللغة وصحاح العربية**، مادة (أول)، وابن منظور، جمال الدين، **لسان العرب**، مادة (أول).

(2) ابن فارس، أبو الحسن أحمد، **مقاييس اللغة**، مادة (أول)، وابن منظور، **لسان العرب**، مادة (أول).

(3) الزركشي، محمد بن عبد الله، **البرهان في علوم القرآن**، 149/2، والسيوطي، جلال الدين، **الإتقان في علوم القرآن**، 294/2-295.

(4) أبو عبيدة، **مجاز القرآن**، 86/1.

(5) ابن جني، **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النجار، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ط4، 1990، 48/1.

ويبدو أن اللغويين، كما يقرر محمد عيد ، قد استعملوا (التأويل بدون تعريف أول الأمر، ثم عرّفوه في العصر، إذ يقول محمد عيد: "أما لدى النحاة فلم أعثر فيما بحثت فيه – قدر جهدي – من كتب النحو عن تعريفه كفكر، وإن كان يمارس في كتب النحو بطريقة علمية. ولكن وجدت فيما نقله السيوطي عن أبي حيان في شرح التسهيل عبارة مهمة هي نص فيما نحن فيه"[1].

أمّا النص الذي عدَه محمد عيد تعريفاً للتأويل فهو كما جاء في الاقتراح: " قال أبو حيان في شرح التسهيل: التأويل إنّما يُسوَّغُ إذا كانت الجادَّة على شيء، ثم جاء شيء يخالفُ الجادّة فيتأوّلُ"[2]. ولكننا مع ذلك لا نعد أن ذلك تعريف كافٍ للتأويل، بل هو شرط يحدد متى يحدث، فهو بذلك جزء من التعريف.

أمّا التعريفات في العصر الحديث التي تناولت التأويل النحوي، فقد ذهب علي أبو المكارم إلى أن التأويل النحوي هو " صبّ ظواهر اللغة المنافية للقواعد في قوالب هذه القواعد"[3]. ورأي السيد أحمد عبد الغفار أن التأويل في البنية النحويّة "يعنى بحمل الظواهر اللغوية على غير الظاهر؛ للتوفيق بين أساليب اللغة وقواعد النحو"[4]. وإلى ذلك ذهب تمام حسان، إذ رأى أن التأويل النحوي هو ردّ العبارة إلى أصلها النحويّ الذي قُعّد له، وذلك لأن النحاة حرصوا على أن يفسروا كل ما سمع إلا ما ندر وشذ في ضوء القواعد التي لم تصدق

---

[1] عيد، محمد، **أصول النحو العربي**، عالم الكتب، القاهرة، 1978، ص185.

[2] السيوطي: **الاقتراح**، ص75.

[3] أبو المكارم، علي، **أصول التفكير النحوي**، ص262.

[4] عبد الغفار، أحمد، **ظاهرة التأويل وصلتها باللغة**، دار الرشيد، الرياض، 1980، ص56.

دائمًا[1]. إذن فالتأويل النحوي هو حمل اللفظ على غير ظـــاهره لمراعـــاة القاعـــدة أو لمراعـــاة المعنى[2].

إن الحاجة هي التي تدفع النحاة إلى استعمال التأويل العقلي في النحوالعربي، فإن أكثـــر الباحثين[3]، يرون أن النحاة اعتقدوا أن الكلام العربي لا بد أن يأتي على هيئة نموذج معـــروف وطبقا لقواعد محددة لا شذوذ فيها ولا تناقض، وبالاختصار طبقا لتصور نظري معين. ولكن قد يأتي الكلام على غير هذا النموذج المعروف لديهم، أو على خلاف القواعـــد والنظريـــات التـــي ارتضوها للكلام لسبب أو لآخر؛ كأن يأتي المبتدأ في غير موضعه من الخبر، أو يـــأتي الاســـم منصوبا بلا ناصب ... وهكذا، عندئذ يصبح هذا الكلام في حاجة ماسة إلى البحث عـــن العلـــل التي جاءت به على هذه الصورة، ومن ثم يلجأ النحاة إلى تأويل النص تـــأويلا عقليـــا، بمعنـــى إرجاعه إلى صورة افتراضية مقبولة لديهم، فيضيفون إليه ما ينقصه، أو يحذفون منـــه مـــا زاد عليه، أو يضمرون ما لابد من وجوده، أو يعيدون تقديم كلمة أو تأخير أخرى ... الـــخ. وذلـــك خلاف التأويل اللغوي بهدف التفسير الذي لا يمس القواعد النحوية أو التصورات النظريـــة مـــن قريب أو بعيد"[4].

ينشأ التأويل العقلي إذن بغية جعل النطق متسقا مع نظرية علميـــة، أو تصـــور نظـــري مسبق، وذلك بافتراض هذا النطق في صورة أخرى تجعله مقبولا بالهيئة التي جاء عليها، وعلى

---

[1] حسان، تمام، **الأصول**، ص148، 155، 156، 160

[2] ينظر: الجاسم، محمود، **التأويل النحوي حتى نهاية القرن الثالث الهجري**، رسالة ماجستير، جامعة حلب، 1995، ص328، 3501.

[3] من هؤلاء الباحثين إبراهيم مصطفى في كتابه إحياء النحو، ص33-35، وعبد المجيد عابدين في كتابه المدخل إلى دراسة النحو العربي، ص106-107، وعبد الرحمن أيوب في كتابه دراسات نقدية وأحمد مختار عمر في كتابه **البحث اللغوي عن العرب**، ص115، وتمام حسان في كتابه **الأصول**، ص240-241.

[4] شمس الدين، جلال، **التعليل اللغوي عند الكوفيين**، ص142.

ذلك يصبح التعليل بالتأويل العقلي هو صيغة لغوية افتراضية يفترضها عقل النحوي لكي يعلل بها إثبات صحة النطوق التي تبدو متعارضة مع قواعده، ومن هنا جعلنا (التأويل العقلي) من ضمن وسائل التعليل العقلية[1]. غير أن هناك مصطلحا آخر قريبا من (التأويل) استعمل في مرحلة لاحقة وهو (التقدير).

ولعله لم يرد عند الكوفيين إلا نادرًا، ولقد لفت محمود سليمان ياقوت إلى أن هذا المصطلح لم يرد في الكتاب، في حين استعمله المبرد ثلاثا وأربعين ومئة مرة في نفس القضايا التي وردت عند سيبويه[2]. كما لفت إلى أن نظرية العامل هي الأساس في وجود التقدير في الجملة العربية وأن الحديث عن العامل كان نابعًا من طبيعة اللغة وما يمكن أن تحتمله من تقدير، وذلك اعتمادًا على بعض الأسس العلمية، ولعل على رأس تلك الأسس اهتمامهم بسنن العرب في كلامها واستعمالها للألفاظ والتراكيب اللغوية، ثم النظر في المعنى الذي يمكن أن تؤديه الجملة إذا كانت إحدى كلماتها تحتمل أكثر من حالة إعرابية، والأمر نفسه بالنسبة للجمل التي تحتمل أكثر من حالة إعرابية، مع الاهتمام الشديد بأنّ يكون هذا المعنى مرتبطا بروح اللغة[3].

أمّا العوامل التي أدت إلى كثرة التأويل العقلي في الدرس النحوي فيمكن إيجازها في عاملين رئيسين هما[4]:

أولا: كثرة النظريات اللغوية والتصورات النظرية: فمن أهم هذه النظريات النحوية نظرية العامل، فقد أوجبت هذه النظرية أن لكل معمول عاملا، فإذا لم يوجد أحدهما فلا بد من تقديره. يقول محمد عيد: "فالسبب في وجود التأويل في النحو نظريات أصول النحو مثل

---

[1] شمس الدين، جلال، **التعليل اللغوي عند الكوفيين**، ص142.

[2] ياقوت، محمود سليمان، **قضايا التقدير النحوي بين القدماء والمحدثين**، دار المعارف، 1985، ص143

[3] المصدر نفسه، ص73 وما بعدها.

[4] ينظر: شمس الدين، جلال، **التعليل اللغوي عند الكوفيين**، ص 144.

العامل والمعمول، والعلة والمعلول، والقياس، وقد نمّاه النظر العقلي، وأبدع فيه حتى وصل إلى درجة التعمية والإلغاز[1]. وهناك نظريات أخرى عديدة، أدت إلى التأويل العقلي منها نظريات الحذف والإضافة، ونظرية الرتبة، والأصلية والفرعية، وغير ذلك بحيث يعمل الجميع جنبًا إلى جنب في كثرة التأويل العقلي[2].

ثانيا: تداخل المستويات اللغوية: إن اللغوي حين يشرع في دراسة اللغة لا بد أن ينتقي مستوى لغويًا واحدًا يخضعه لدراسته، ويتحدد هذا المستوى بمكان وزمان محددين، ومستوى معين من مستويات الكلام فلا يقعد مثلا للشعر إلى جانب النثر، ولا لهجة مع لهجة أخرى، وإلا اضطربت قواعده وتضاربت، وكان من الطبيعي، عندما كثرت قواعد اللغة أن تتوقع ازدياد (التأويل العقلي) لمحاولة إزالة ما يقابلهم من تناقض. يقول عباس حسن: "جاء النحاة فجروا في غبار اللغويين وانتزعوا القواعد مما جمعوه فجاءت قواعد قاصرة مضطربة لانتزاعها من تلك اللغات المختلطة ومن بعض القبائل دون البعض، وصدموا بأمثلة كثيرة تخالف أحكامهم، فلم يجدوا بدا أن يتأولوها أو يصفوها بالعلة أو الشذوذ أو السماع أو نحو ذلك من أسماء تدل في عرفهم على أنها مما لا يصحّ القياس عليه[3].

التعليل بالتأويل العقلي:

أولًا: في النحو:

إن التأويل العقلي عبارة عن صيغة لغوية افتراضية يفترضها اللغوي لكي يعلل بها إثبات صحة المنطوق التي تبدو له متعارضة مع تصوراته النظرية، وأن التأويل العقلي يختص بالعبارات فقط وليس للمستوى الصرفي والصوتي نصيب فيه. ومن تعليلات الأنباري باستعمال

---

[1] عيد، محمد، **أصول النحو العربي**، ص189.

[2] شمس الدين، جلال، **التعليل اللغوي عند الكوفيين**، ص145.

[3] حسن، عباس، **رأي في بعض الأصول اللغوية والنحوية**، مطبعة العالم العربي بالقاهرة، 1951، ص33.

التأويل العقلي تعليله ما لفظ الجمع مثل لفظ الواحد في الحروف والحركات فنحو (الْفُلْك) في قوله تعالى: ﴿ فِي ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ ﴾[1] فأراد به الواحد؛ إذ يقول: "وأما ما لفظ الجمع كلفظ الواحد في الحروف (دون الحركات) 4؛ فنحو: أَسَد وأُسُد، ووَثَن ووثُن، وأما ما لفظ الجمع مثل لفظ الواحد في الحروف والحركات؛ فنحو: الفلك، فإنه يكون واحدًا، ويكون جمعًا، فأما كونه واحدًا؛ فنحو قوله تعالى: ﴿ فِي ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ ﴾[2] فأراد به الواحد؛ ولو أراد به الجمع؛ لقال: المشحونة"[3].

وعلل الأنباري بالتأويل العقلي: أن الظروف وحرف الجر يعدّان من الجمل؛ لأنهما يقدر معهما الفعل؛ إذ يقول: "أمّا الظرف وحرف الجر، فاختلف النحويون فيهما، فذهب سيبويه وجماعة من النحويين إلى أنهما يُعدَّان من الجمل؛ لأنهما يُقَدَّر معهما الفعل، فإذا قال: زيد عندك، وعمرو في الدار كان التقدير: زيد استقر عندك، وعمرو استقر في الدار؛ وذهب بعض النحويين إلى أنهما يعدان من المفردات؛ لأنه يقدر معهما: مستقِر؛ وهو اسم فاعل، واسم الفاعل لا يكون مع الضمير جملة، والصحيح: ما ذهب إليه سيبويه، ومن تابعه"[4].

وعلل الأنباري تأويل ضمير في الجملة يعود إلى المبتدأ كما في قولهم: " السمن منوان بدرهم " إذ يقول: "فأمّا قولهم: "السمن منوان بدرهم" ففيه ضمير محذوف يرجع إلى المبتدأ؛ والتقدير فيه: "منوان منه بدرهم" وإنما حذف منه تخفيفًا للعلم به[5].

---

[1] سورة يس: 41.

[2] الأنباري: **أسرار العربية**، ص 81-82.

[3] المصدر نفسه، ص 81-82.

[4] المصدر نفسه، ص 88.

[5] المصدر نفسه، ص 88.

وكذلك الأمر علل بالتأويل جواز الإخبار عن المبتدأ بظرف الزمان، إذ يقول: "فإن قيل: فكيف جاز الإخبار عنه بظرف الزمان في قولهم "الليلةَ الهلالُ" قيل: إنما جاز؛ لأن التقدير فيه "الليلةَ حدوث الهلال"، أو "طلوع الهلال"، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه[1].

وعلّل بعلة التأويل جواز "ما كان زيد إلا قائمًا" وعدم جواز "ما زال زيد إلا قائمًا" إذ يقول: "فإن قيل: لِمَ جاز: "ما كان زيد إلا قائمًا" ولم يجز: "ما زال زيد إلا قائمًا"؟ قيل: لأن "إلا" إذا دخلت في الكلام، أبطلت معنى النفي، فإذا قلت: "ما كان زيد إلا قائمًا" كان التقدير فيه: "كان زيد قائمًا" وإذا قلت: "ما زال زيدٌ إلا قائمًا"؛ صار التقدير: "زال زيد قائمًا" و"زال" لا تستعمل إلا بحرف النفي، فلما كان إدخال حرف الاستثناء يوجب إبطال معنى النفي، و"كان" يجوز استعمالها من غير حرف النفي، و"زال" لا يجوز استعمالها إلا بإدخال حرف النفي لذلك جاز: "ما كان زيد إلا قائمًا"، ولم يجز "ما زال زيد إلا قائمًا"[2].

وعلل الأنباري بالتأويل جواز وصف المنادى على الرفع والنصب، نحو: "يا يزيدُ الظريفُ والظريفَ"؟ قيل: جاز الرفع حملاً على اللفظ، والنصب حملاً على الموضع، والاختيار عندي، هو النصب؛ لأن الأصل في وصف المبنيّ هو الحمل على الموضع، والأقيس عند الأنباري هو النصب، يقول الأنباري: "فإن قيل: فلِمَ جاز الحمل ههنا على اللفظ، وضمَّةُ زيد ضمة بناء، وضمة الصفة ضمة إعراب؟ قيل: لأن الضَّمَّ لَمَّا اطَّرد في كل اسم مُنادى مفرد أشبه الرفع للفاعل؛ لاطِّراده فيه، فلمّا أشبه الرفع؛ جاز أن يتبعه الرّفعُ، غير أن هذا الشبه لم يخرجها عن كونها ضمَّة بناء، وأن الاسم مبنيّ، فلهذا، كان الأقيس عندي هو النصب، ويجوز "ويجوز الرفع عندي على تقدير فعل محذوف والتقدير فيه أنت الظريف، ويجوز النصب على تقدير فعل

---

[1] الأنباري: **أسرار العربية**، ص89.

[2] المصدر نفسه، ص 141-142.

محذوف والتقدير فيه أعني الظريف، ويؤيد الرفع فيه بتقدير المبتدأ، والنصب له بتقدير الفعل أن المنادى[1].

وعلل الأنباري بها جواز الجمع بين "يا" و"الألف واللام" في قول الشاعر[2]:

فيا الغلامان اللذان فرَّا إياكُما أن تُكسباني شرًّا

والتقدير فيه: فيا أيها الغلامان، فحذف الموصوف، وأقام الصفة مقامه؛ لضرورة الشعر، وما جاء لضرورة الشعر لا يورد نقضًا[3].

وقد علل الأنباري بالتأويل بناء المرخَّم على الضم، كما جاز أن يبنى على حركته وسكونه؛ إذ يقول: "فإن قيل: فَلِمَ جاز أن يُبْنَى المرخَّمُ على الضَّمِّ في أحد القولين، كما جاز أن يُبنى على حركته وسكونه؟ قيل: لأنهم لو قدّروا بقيّة الاسم المرخم بمنزلة اسم، لم يحذف منه شيء، فبنوه على الضَّمِّ؛ نحو: "يا حارُ ويا مال" كما لو لم يحذف منه شيء [4].

وعلّل الأنباري بالتأويل أنّ الكاف تكون اسمًا كما تكون حرفًا إذ يقول: "وأمَّا (الكاف) فتكون اسمًا، كما تكون حرفًا، فإذا كانت اسمًا قدَّروها تقدير "مثل" وجاز أن يدخل عليها حرف الجرّ، وكان ما بعدها مجرورًا بالإضافة؛ كقول الشاعر[5]:

وصاليات ككَما يُؤثَفَيْن[6]

---

[1] الأنباري: **أسرار العربية**، ص 208.

[2] المصدر نفسه، ص 212.

[3] هذا البيت لا يعرف له قائل ولا ضميمة وهو شائع في كتب النحو، ينظر: المبرد، **المقتضب** 243/4، وابن يعيش، **شرح المفصل**، 9/2، والبغدادي، **الخزانة**، 258/1، والعيني، 215/4، والسيوطي، **همع الهوامع** 174/1.

[4] الأنباري: **أسرار العربية**، ص 222.

[5] المصدر نفسه، ص 225.

[6] الشطر من رجز مشهور للشاعرخطام بن نصر المجاشعي، سيبويه، **الكتاب** 231/2، المبرد، **المقتضب** 97/2، 140/4، 350، وابن يعيش، **شرح المفصل** 42/8، والبغدادي، **الخزانة** 367/1، والعيني، بدر الدين، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، 592/4.

وعلّل الأنباري بالتأويل الرفع في قولهم "أكلت السمكة حتى رأسُهَا" بأنها حرف ابتداء وما بعدها يكون مرفوعًا بالابتداء؛ وخبره محذوف، وتقديره: "حتى رأسُها مأكول" وإنما حذف الخبر لدلالة الحال عليه[1].

ثانيا: في الدلالة

الدّلالة لغةً: الإرشاد[2].

واصطلاحا: هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر[3].

والدلالة عامة تتضمن عنصرين: الدال والمدلول، فاسم الفاعل مثلا هو الدال، وما يدلّ عليه اسم الفاعل هو المدلول[4].

والمقصود بالتعليل بالتأويل العقلي في المستوى الدّلالي، هو تصور معنى الجملة أو أحد مفرداتها تصوّرًا يخالف التي هي عليه تعليلا لظاهرة لغوية اصطدمت مع تصور نظري مسبق[5].

أمّا علّة الدلالة فلم يكثر الأنباري من استعمالها، وقد وردت عنده في مواضع قليلة جدًا، وهي:

ما علل به بالتأويل العقلي عدم جواز تقدير أم المنقطعة التي بمعنى (بل، والهمزة) بـــ (بل) وحدها وفي ذلك يقول الأنباري: "أمّا أم المنقطعة فتكون بمعنى (بل، والهمزة) ... ولا

---

(1) الأنباري: **أسرار العربية**، ص 242.

(2) ابن منظور، **لسان العرب**: (رشد).

(3) الأنباري: **أسرار العربية**، ص 242.

(4) المصدر نفسه، ص 242.

(5) شمس الدين، جلال، **التعليل اللغوي عند الكوفيين**، ص170.

يجوز أن تقدّر (بل) وحدها، والذي يدل على ذلك قوله تعالى: ﴿ أَمْ لَهُ ٱلْبَنَٰتُ وَلَكُمُ ٱلْبَنُونَ ﴾[1]، ولو كان بمعنى (بل) وحدها لكان التقدير "بل له البنات ولكم البنون" وهذا كفر محض، فدلّ على أنها بمنزلة (بل، والهمزة)" [2].

هذه بعض تعليلات الأنباري في التأويل العقلي وهي متشابهة عند النحاة إذ يوجد تصور نظري أو قاعدة لغوية عند النحوي – تركيب يخالف تلك القاعدة، فيضطر إلى تأويل ذلك التركيب تأويلا عقليا بحيث يجيء هذا التأويل متفقا مع القاعدة.

ومما لا شك فيه أن النطق الأصلي أكثر بلاغا من النطق المؤول.

التعليل بالقياس

ورد في لسان العرب في مادة (قَيسَ) قولهم: قاس الشيء بالشيء يقيسه قَيْسا واقتاسه وقيسه إذا قدره على مثاله، ومنه المقياس أي المقدار[3].

وفي الاصطلاح فغنه: "حمل غير المنقول على المنقول غذا كان في معناه[4]، "وهو حمل فرع على أصل لعة، وإجراء حكم الأصل على الفرع[5] وعرّفه بعض النحاة بأنه: "علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب[6].

أركان القياس

إن أركان جمع ركن وهو ما لا يتجزأ من ماهية الشيء، فاركان القياس أجزاءه التي لا يتم إلا بها، وهي أربعة[7].

1. أصل وهو المقيس عليه.

---

[1] سورة الطور: 39.

[2] الأنباري، **أسرار العربية**، ص274–275.

[3] ابن منظور، لسان العرب، مادة (قَيسَ).

[4] السيوطي، الاقتراح، ص70.

[5] الأنباري، لمع الأدلة، ص93.

[6] المصدر السابق، 93، والسيوطي، الاقتراح، ص71.

[7] الأنباري، **أسرار العربية**، ص274–275.

2. فرع وهو المقيس.

3. حكم.

4. علة جامعة بين الأصل والفرع.

وقد استعمل سيبويه القياس بمعنى الاطراد يقول عبده الراجحي: إنّ فكرة القياس على كثرة ما قيل فيها لم تكن عند سيبويه غير متابعة الكلام العربي. وفي (الكتاب) إلحاح على هذا التصور فنجد فيه مثل قوله: لأن هذا أكثر في كلامهم وهو القياس[1]. "فالقياس" هنا بمعنى الاطراد والشيوع.

وبالإضافة إلى هذه المفاهيم، فقد كان الخليل وسيبويه ينظران إلى القياس على أنه وسيلة لبناء كلام جديد على قياس كلام العرب، وكانا يشترطان أن يكون لهذا الكلام مثال مسبق وليس على أي مثال.

ثم تطوّر الأمر وجاء علماء النحو وعرّفوا القياس بعد أن انتقل إليهم من أصول الفقه ومن علم الكلام. يقول كمال الدين الأنباري معرفاً القياس "هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه"[2].

والقياس ثلاثة: القياس التمثيلي، والقياس الأولي، والقياس الاقترائي.

القياس التمثيلي

عرّف أرسطو القياس التمثيلي بأنه: "انتقال من جزئي إلى جزئي بحكم على أحدهما بحكم آخر نسبة يلوِّح، ويتكون هذا القياس من أربعة أركان هي: (فرع، أصل، علة، حكم)[3].

ويقصد به حمل بناء على بناء، أو إلحاق صيغة بأخرى، لما بين الطرفين من تشابه. وقد يحمل الشيء على نظيره كما يحمل على نقيضه وبيان ذلك في التعليلات الآتية.

---

[1] الراجحي، عبده، **النحو العربي والدرس الحديث**، بحث في المنهج، مطبعة دار نشر الثقافة، الإسكندرية، 1977، ص58.

[2] السيوطي، جلال الدين، **الاقتراح**، ص94.

[3] السيوطي، **همع الهوامع**، 200/3.

أولا: في الأصوات

وعلّل الأنباري جعل الواو دون غيرها بدلا من الباء لوجهين: أحدهما: أن الواو تقتضي الجمع، كما أنّ الباء تقتضي الإلصاق، فلما تقاربا في المعنى أقيمت مقامها والثاني: إن الواو مخرجها من الشفتين، كما أن الباء مخرجها من الشفتين كلما تقاربا في المخرج كانت أولى من غيرها"[1].

وعلّل الأنباري بها في (باب الوقف) اختيار الضمة في حالة الرفع في الإتباع عندما وجب التحريك لالتقاء الساكنين لأنها الحركة التي كانت في حالة الوصل، فكانت أولى من غيرها، وقال الشاعر[2]:

أَنا ابْنُ مَاويّة إِذْ جَدّ النقرُ وجاءت الخيل أثاييَّ زُمرَ[3]

ثانيا: في الصرف

أولا: علة المشابهة:

الشبه لغة: المثل[4].

والشبه اصطلاحا: هو أن تقابل قضية لغوية بقضية لغوية أخرى، وتعطيها حكمها، لقرينة المشابهة، وهي تقابل علّة الفرق"[5].

---

[1] المصدر نفسه، ص251.

[2] المصدر نفسه، ص360.

[3] الشاعر عُبيد الله بن ماويّة الطائي، نسبه الصاغاني لفدكي بن أعبد المنقريّ، وعزاه سيبويه لبعض السعدين. والشاهد فيه إلغاء حركة الراء على القاف للوقف، سيبويه، **الكتاب**، 284/2، **والمغني** 799 ص 568، والسيوطي، **همع الهوامع**، 107/2، 208.

[4] الكفوي، **الكليات**، 3/ 78

[5] حسان، تمام، **الأصول**، ص 199

وذكر ابن جني أن التشابه نوعان: الأول: التشابه اللفظي، وعلل به ما منع به من الأسماء من الصرف، نحو أحمر وأصفر وأحمد، وذلك لشبه هذه الأسماء بلفظ الفعل، وذكر أن الشبه اللفظي كثير. والثاني: الشبه المعنوي[1]: ووضح محقق الكتاب قصد ابن جني قائلا: "هو أن يتضمن الاسم معنى من معاني الحروف"[2].

ومثّل عليه ابن جني بقوله: "ألا ترى أنّ المنادى المفرد قد كان أصله أن يعرب، فلما شبه الحرف لوقوعه موقع المضمر بُني، ولم يمنع من بنائه جريه معربا قبل حال البناء، وهذا شبه معنوي كما ترى مؤثر داعٍ إلى البناء"[3].

وترد هذه العلة في أسرار العربية كثيرًا: منها ما علل الأنباري بعلة التشبيه تعليل زيادة النون من أحرف المضارعة (أ، ن، ت، ي) مع الفعل المضارع إذ يقول: "أما النون فإنما زيدت لأنها تشبه حروف المد واللين وتزاد معها في باب: الزيدين، والزيدين"[4].

وعلِّل الأنباري بعلة التشبيه تسمية جمع التكسير بهذا الاسم؛ لأنه يشبّه بتكسير الآنية. إذ يقول الأنباري: "إن قال قائل: لِمَ سمي جمع التكسير جمع التكسير؟ قيل: إنما سمي بذلك على التشبيه بتكسير الآنية؛ لأن تكسيرها إنما هو إزالة التئام أجزائها"[5]. إن وجه الشبه بين جمع التكسير و تكسير الآنية هو أن تتكسر بنية الجمع .

وعلَل الأنباري بعلة المشابهة دخول التصغير على التعجب حملا على باب أفعل الذي للتفضيل والمبالغة لاشتراك اللفظين في ذلك، ألا ترى أنك لا تقول: :"ما أحسن زيدا" إلا لمن بلغ الغاية في الحسن كما لا تقول: "زيد أحسن القوم" إلا لمن كان أفضلهم في الحسن؟ فلهذه المشابهة

---

[1] ابن جني، **الخصائص**، 350/2

[2] الحجوج، محمد، **الأصول اللغوية في كتاب الخصائص**، ص 145.

[3] ابن جني، **الخصائص**، 1/ 131

[4] الأنباري: **أسرار العربية**، ص49.

[5] المصدر نفسه، ص81.

بينهما جاز التصغير في قوله: "يا أميلح غزلانا" كما تقول: غزلانك أميلح الغزلان وما أشبه ذلك، والذي يدل على اعتبار هذه المشابهة بينهما أنهم حملوا: "أفعل منك وهو أفعل القوم" على قولهم: "ما أفعله..."[1].

وعلّل الأنباري بهذه العلة عدم صرف الفعل (عسى)؛ لأنه أشبه الحرف، إذ يقول: "فلِمَ لا يتصرف؟ قيل: لأنه أشبه الحرف؛ لأنه لمّا كان فيه معنى الطمع أشبه لعلّ، ولعلّ حرف لا يتصرف، فكذلك ما أشبهه"[2]. جعل الأنباري سبب عدم تصرف فعل الرجاء (عسى) تشبيهاً بـــ (لعل) التي هي حرف رجاء فكما أن (لعل) لا تتصرف و كذلك ما يشبهها .

وعلّل الأنباري بعلة الشبه حذف تاء التأنيث لأن ياء النسب قد تنزلت منزلة تاء التأنيث في الفرق بين الواحد والجمع، ألا ترى أنهم قالوا: رومي وروم، وزنجي وزنج، ففرقوا بين الواحد والجمع بياء النسب، كما فرّقوا بتاء التأنيث بين الواحد والجمع في قولهم: (نخلة ونخل، وتمرة وتمر) فلما وجدت المشابهة بينهما من هذا الوجه لم يجمعوا بينهما كما لم يجمعوا بين علامتي تأنيث"[3].

وعلّل الأنباري بها قلب الألف ياء في (حبليات) ولم تقلب واوًا، "فقيل لوجهين: أحدهما: أنّ الياء تكون علامة للتأنيث، والواو ليست كذلك، فلما وجب قلب الألف إلى أحدهما، كان قلبها إلى الياء أولى من قلبها إلى الواو. والوجه الثاني: أن الياء أخف من الواو، والواو أثقل فلما وجب قلبها إلى أحدهما، كان قلبها إلى الأخف أولى من قلبها إلى الأثقل"[4].

---

[1] المصدر نفسه، ص123.

[2] المصدر نفسه، ص92.

[3] الأنباري، **أسرار العربية**، ص327.

[4] المصدر نفسه، ص79.

وعلّل الأنباري بها أولوية زيادة الهمزة على الفعل الثلاثي؛ لأن الأصل في الزيادة حروف المدّ واللين وهي الواو والياء والألف، فأقاموا الهمزة مقام الألف؛ لأنها قريبة من الألف، ولأنها أخف حروف العلة[1]. أي أنه ألحق الهمزة بحروف العلة لقربها من الألف.

وعلّل الأنباري بها في باب (المصدر) نصب قولهم: (قعد القُرفُصاءَ) يقول: "فعلى ماذا ينتصب قولهم: (قعد القرفصاء) ونحوه قيل: ينتصب على المصدر بالفعل الذي قبله؛ لأن القرفصاء لما كانت نوعا من القعود والفعل الذي هو قعد يتعدى إلى جنس القعود الذي يشتمل على القرفصاء وغيرها، تعدى إلى القرفصاء التي هي نوع منه، لأنه إذا عمل في الجنس، عمل في النوع إذ كان داخلا تحته، أي أن الأرجح عند النحاة رأي سيبويه، وهو أن كلمة القرفصاء مصدر منصوب بالفعل الذي قبله وليس نعتاً لمصدر محذوف كما قال ابن السراج إلى أنه صفة لمصدر محذوف، والتقدير فيه: (قعد القعدة القرفصاء) إلا أنه حذف الموصوف وأقام الصفة مقامه"[2]. والذي عليه الأكثرون مذهب سيبويه؛ لأنه لا يفتقر إلى تقدير موصوف و ما ذهب إليه ابن السراج يفتقر إلى تقدير موصوف، وما لا يفتقر إلى تقدير أولى مما يفتقر إلى تقدير[3].

وإعراب سيبويه هو الأفضل؛ لأن ثمة قاعدة أصولية مضمونها إن اجتمع إعرابان أحدهما فيه تقدير وتأويل والآخر خال منهما فالأرجح الذي ليس فيه تقدير وتأويل.

وقد علّل بها الأنباري عوض الياء دون غيرها بعد حذف اللام في سفرجل ــ سفاريج؛ لأن ما بعد ألف التكسير مكسور فكأنهم أشبعوا الكسرة فنشأت الياء، وذلك ليس بثقيل، فلهذا كانت الياء أولى من غيرها[4].

---

[1] المصدر نفسه، ص125.

[2] ابن السراج، **الأصول**، ص 119.

[3] الأنباري، **أسرار العربية**، ص167-168.

[4] المصدر نفسه، ص317.

وعلّل بها حذف الزيادة في الجمع إذا لم تقع رابعة، ولم يحذفوها إذا وقعت رابعة، إنما حذفوا الزيادة إذا لم تقع رابعة؛ لأنهم إذا حذفوا منه الحرف الأصلي فالزائد أولى، وإنما لم يحذفوها إذا وقعت رابعة لأنهم يجتلبون لها الياء قبل الطرف، فإذا وجدت قبل الطرف وهي من نفس الكلمة، فينبغي ألا تحذف لأنها أولى بالثبات من المجتلبة[1].

وعلّل الأنباري بها الجمع في أرض وسنة على خلاف الأصل، إذ يقول: "فلِمَ جاء هذا الجمع في قولهم في جمع أرض: (أرضون) وفي جمع سنة: (سنون) ... فلهذا لما كان هذا الجمع في أرض وسنة على خلاف الأصل، أدخل فيه ضرب من التكسير ففتحت الراء من (أرضون) وكسرت السين من (سنون) إشعارا بأنه جُمع جَمع السلامة على خلاف الأصل[2].

وعلّل الأنباري بها في (باب المفعول معه) أن الفعل (دخلت) فعل لازم من وجهين: أحدهما: أن مصدره يجيء على (فُعُول) وهو من مصادر الأفعال اللازمة كـــــ (قعد قعودا وجلس جلوسا) وما أشبه ذلك. والوجه الثاني: أن نظيره فعل لازم وهو (غُرْتُ)، ونقيضه فعل لازم وهو (خرجت) فيقتضي أن يكون لازما حملا على نظيره ونقيضه[3].

تعد هذه العلة من أظهر العلل النحوية، فيلجأ إليها إذا وجد شبه بين والمقيس المقيس عليه، وذلك نحو إعراب المضارع لمشابهته الاسم.

أجمع النحاة من البصريين والكوفيين على أن الافعال المضارعة معربة والعلة التي من أجلها أعرب المضارع هي مضارعته للاسم أي مشابهته له. والأعراب ويفهم من ذلك أن الإعراب دخل الأفعال التي في أوائلها الزوائد الأربع لمضارعته اسم الفاعل.

---

(1) الأنباري، **أسرار العربية**، ص317.

(2) المصدر نفسه، ص77.

(3) الأنباري، **أسرار العربية**، ص173.

ثالثا: في النحو

وعلّل بعلة الشبه حمل الفعل المضارع على الاسم في الإعراب لأنه يشابه الاسم إذ يقول: إنما حمل الفعل المضارع على الاسم في الإعراب لأنه ضارع الاسم، ولهذا سمي مضارعا، والمضارعة المشابهة، ومنها سمي الضرع ضرعا لأنه يشابه صاحبه، ووجه المشابهة بين هذا الفعل والاسم من خمسة أوجه وهي:

الوجه الأول: أنه يكون شائعا فيتخصص، كما أن الاسم يكون شائعا فيتخصص.

والوجه الثاني: أنه تدخل عليه لام الابتداء كما تدخل على الاسم.

والوجه الثالث: أن هذا الفعل يشترك فيه الحال والاستقبال، فأشبه الأسماء المشتركة كالعين ينطلق على العين الباصرة، وعلى عين الماء.

والوجه الرابع أنه يكون صفة كما أن الاسم يكون صفة.

والوجه الخامس أن الفعل المضارع يجري على اسم الفاعل في حركاته وسكونه"[1].

يخرج الاستعمال اللغوي إلى غير ما بنوا تكون المشابهة هي المتكأ للخروج من هذه المسائل اللغوية ومن امثلة هذه العلة عند الأنباري علة والمشابهة علة عند سيبويه تلحق الشيء بشبيهه في الحكم وتخرجه عن اصل وليس شرطاً أن يكون الشبه في كل شيء فيكفي ادنى وجه للمشابهة ليجعل من سيبويه علة مشابهة يشبها إلى العرب ويؤكد ذلك سيبويه قائلاً: "ومن كلامهم أن يشبهوا الشيء فالشيء، وإن لم يكن مثله في جميع الاشياء"[2].

وعلة التشبيه علة تقوم على إكساب المتشابهين حكمًا واحداً[3].

---

[1] المصدر نفسه، ص50-52.

[2] سيبويه، الكتاب، ج3 / 278.

[3] ابن الوراق، علل النحو، تحقيق محمود محمد محمود نصار، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، (ط1)، 2002، ص83.

وعلّل الأنباري بعلة المشابهة بناء الاسم غير المتمكن نحو: من وكم وقبلُ وبعدُ وأين كيف وأمس لأنها تشبه الحروف، وفي ذلك يقول الأنباري: "فأما الاسم غير المتمكن فنحو: من وكم وقبلُ وبعدُ وأين كيف وأمس وهؤلاء وإنما بنيت هذه الأسماء؛ لأنها أشبهت الحروف، أو تضمنت معناها"[1]. هناك قاعده أقرها النحاة وهي: (الأصل في المبني أن يسكّن) وتعليل ذلك كما قال "ابن عقيل": "لأن السكون أخف من الحركة"[2]، ويؤكد ابن يعيش سبب ذلك أن الحركة زيادة مستثقلة بالنسبة للسكون، فلا يؤتى بالحركة إلا لضرورة تدعو إلى ذلك بقوله: "إذا ما جاء اسم مبني على السكون لا يسأل عن سبب بنائه، وإذا ما جاء اسم مبني على غير السكون بحركة ما يسأل عن سبب ذلك، نظرا لاستثقال الحركة بالنسبة للسكون"[3]. وأن لكلمات اللغة المبنية من الأسماء والحروف كانت نتيجته وجود تفسير النحاة لمعظمها قائماً على الخفة مع ملاحظة أن كثيراً منها بني على الفتح الخفيف وأن قليلاً بني على الضم والكسر، وهما ثقسلان عن الفتح وهكذا يتضح أن بناء الأسماء والحروف قد روعيت فيه فكرة الخفة.

وعلّل الأنباري بعلة المشابهة جعل التنوين علامة للصرف دون غيره لأنه خفيف يضارع حروف العلة يقول الأنباري: "فإن قيل: لِمَ جعلوا التنوين علامة للصرف دون غيره؟ قيل: لأن أولى ما يزاد حروف المدّ واللين وهي الألف والياء والواو، إلا أنهم عدلوا عن زيادتها إلى التنوين لما يلزم من اعتلالها وانتقالها، ألا ترى أنهم لو جعلوا الواو علامة للصرف لانقلبت ياء في الجر لانكسار ما قبلها؟ وكذلك حكم الياء والألف في الاعتلال والانتقال من حال إلى حال؛ كان التنوين أولى من غيره لأنه خفيف يضارع حروف العلة، ألا ترى أنه غنة في

---

[1] الأنباري، **أسرار العربية**، ص 54

[2] ابن عقيل، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ص25

[3] ابن يعيش، **شرح المفصل**، 82/3

الخيشوم، وأنه لا معتمد له في الحلق الحق فأشبه الألف إذ كان حرفا هوائيا"[1]. أي أن الأنباري جعل سبب كون التنوين فرقاً بين الاسم المنصرف وغير المنصرف هو شبهه بحروف العلة لخفته .

وعلّل الأنباري بعلة المشابهة إعراب الأسماء الستة المعتلة بالحروف وهي أسماء مفردة توطئة لما يأتي من باب التثنية والجمع وهما فرع على المفرد، إذ يقول الأنباري: "فإن قيل: فلِمَ أُعربت الأسماء الستة المعتلة بالحروف وهي أسماء مفردة؟ قيل: إنما أعربت بالحروف توطئة لما يأتي من باب التثنية والجمع... كما أن التثنية والجمع فرع على المفرد، فلما وجدت بينهما المشابهة من هذا الوجه كانت أولى من غيرها، ولما وجب أن تُعرب بالحروف لهذه المشابهة أقاموا كل حرف مقام ما يجانسه من الحركات فجعلوا الواو علامة للرفع، والألف علامة للنصب، والياء علامة للجر"[2].

إن الألف في التثنية والواو في الجمع، والياء في التثنية، والجمع من حروف الإعراب عند سيبويه[3] يقول ابن الوراق وإن وجب أن تكون هذه الحروف حروف إعراب؛ لان معنى الكملة إنما يكمل بها وصارت آخر حرف في الاسم وحكم الإعراب إنما يكون زيادة على الاسم، فلهذا وجب أن تكون حروف الإعراب[4].

وعلل الأنباري إعراب التثنية والجمع بالحروف دون الحركات؛ لأن التثنية والجمع فرع على المفرد والإعراب بالحروف فرع على الحركات، وفي ذلك يقول الأنباري: "فلِمَ كان إعراب التثنية والجمع بالحروف دون الحركات؟ قيل: لأن التثنية والجمع فرع على المفرد، والإعراب

---

[1] الأنباري، **أسرار العربية**، ص58.

[2] المصدر نفسه، ص 64.

[3] سيبويه، الكتاب، ج1 / 17.

[4] ابن الوراق، علل النحو، ص234.

بالحروف فرع على الحركات، فكما أعرب المفرد الذي هو الأصل بالحركات التي هي الأصل، فكذلك أعرب التثنية والجمع اللذان هما فرع بالحروف التي هي فرع، فأعطي الفرعُ الفرع، كما أعطي الأصل الأصل؛ وكانت الألف والواو والياء أولى من غيرها؛ لأنها أشبه الحروف بالحركات"[1]. إن الكلام يفتقر إلى علامات تدل على المعاني وتفرق بينها، ونحن نعلم أن الكلمة مركبة من حروف أصلية؛ لهذا وجب أن تكون العلامة المميزة للمعنى غير الحرف الأصلي، ويكون هذا التمايز عن طريق الحركات، فإذا غابت كانت الحروف نائبة عنها، وهذا يؤدي إلى القول بأن الحركة في الإعراب أصل و الحرف فرع عنها[2]. وعلل الأنباري إعراب الأسماء السته بالحروف؛ لأن الحركات هي الأصل، والحروف هي الفرع، وما يعرب به الأصل أصل وهي الحركات، وما يعرب به الفرع فرع وهو الحروف كما هو بالمثنى والجمع والأسماء السته والأفعال الخمسة، حيث طالت أواخر الكلمات، وعدّ هذه التطويل حرف إعراب؛ لأن الإعراب بالحركات عليها غاية في الثقل، كما لو قلنا: (هذا أَبُكَ) بسبب ثقل تتابع الحركات، فنتج هذا التطويل الذي أدى إلى التخفيف في الصيغة وعُدت هذه الحروف حروف إعراب[3]. ويعلى بنية المشير إليه ابن مالك بقوله: "إنما كانت أصالة الإعراب في غير الجزم للحركة؛ لأنها أخف من الحرف وأبين، أما رجحانها في الخفة فظاهر، وأما كونها أبين فلأنها لا تخفى زيادتها على بنية الكلمة لسقوطها وإدراك مفهوم الكلمة بدونها، بخلاف الحرف; فإن سقوطه في الغالب مخلٌ بمفهوم الكلمة"[4] .

---

[1] الأنباري، **أسرار العربية** ، ص 69.

[2] ابن يعيش، **شرح المفصل**، 51/1.

[3] عفيفي، أحمد، ظاهرة **التخفيف في النحو العربي**، ص 252.

[4] ابن مالك، **شرح التسهيل**، 42/1.

وعلّل الأنباري بعلة الشبه حمل النصب على الجر، فيقول الأنباري: "فإن قيل: هل النصب محمول على الجرّ، أو الجر محمول على النصب؟ قيل: النصب محمول على الجر؛ لأن دلالة الياء على الجر أشبه من دلالتها على النصب؛ لأن الياء من جنس الكسرة، والكسرة في الأصل تدلّ على الجرّ، وكذلك ما أشبهها"[1]. جعل النصب محمول على الجر وذلك لأن الياء في دلالتها على الجر أقوى منها في دلالتها على النصب فهي من جنس الكسرة والكسرة علامة جر وكذلك الأصل فيما يشبهها.

وفي ذلك يقول الأنباري إن زيادة حرف التثنية على الواحد للدلالة على التثنية أشبه تاء التأنيث التي تزاد على الواحد للدلالة على التأنيث، وتاء التأنيث يفتح ما قبلها فكذلك ما أشبهها[2]. أي علل سبب بناء الفعل الماضي على الفتح عند اتصاله بألف الأثنين و أنه يبنى على الفتح أيظا عند اتصاله بتاء التأنيث.

وعللَّ الأنباري بهذه العلة رفع المبتدأ لشبهه الفاعل في حالة الرفع؛ إذ يقول: "إن المبتدأ مخبر عنه كما أن الفاعل مخبر عنه والفاعل مرفوع، فكذلك ما أشبهه"[3].

وعللَّ الأنباري بعلة الشبه بأن الفاعل يشبه المبتدأ ووجه الشبه أن الفاعل يكون هو والفعل جملة، كما يكوّن المبتدأ مع الخبر جملة. وفي ذلك بقول الأنباري: "إن الفاعل يشبه المبتدأ، والمبتدأ مرفوع، فكذلك ما أشبهه، ووجه الشبه بينهما أن الفاعل يكوّن هو والفعل جملة، كما يكوّن المبتدأ مع الخبر جملة، فلما ثبت للمبتدأ الرفع، حُمل الفاعل عليه"[4]. أي أن سبب رفع الفاعل هو شبهه بالمبتدأ فكل منهما يكون مع غيره جملة و كل منهما مسند إليه في جملته،

---

[1] الأنباري، **أسرار العربية**، ص 70.

[2] ينظر: الأنباري، **أسرار العربية**، ص73.

[3] المصدر نفسه، ص85.

[4] المصدر نفسه، ص92.

فالفاعل مسند إليه في الجملة الفعلية و المبتدأ هو المسند إليه في الجملة الإسمية ومن هنا جاء الشبه بينهما.

وعللَّ الأنباري بهذه العلة جواز الإضمار في (نعم وبئس) قبل الذكر؛ إذ يقول: "فلِمَ جاز الإضمار في نعم وبئس قبل الذكر خاصة؟ قيل: إنما جاز الإضمار فيهما قبل الذكر؛ لأن المضمر قبل الذكر يشبه النكرة، لأنه لا يعلم إلى أي شيء يعود حتى يفسّر، ونعم وبئس لا يكون فاعلهما معرفة محضة فلمّا ضارع المضمر فاعلهما جاز الإضمار فيهما"[1].

وعلل الأنباري بهذه العلة حمل النصب على الجر في جمع المؤنث الذي هو الفرع حملا للفرع على الأصل"[2]. أي إن سبب جعل الكسرة علامة نصب جمع المؤنث هو حمل الفرع على الأصل و هو الكسر.

وعلّل الأنباري بهذه العلة حذف (أنْ) من خبر عسى في بعض أشعارهم تشبيها لها بكاد، إذ يقول الأنباري: "فلِمَ حذفوا "أن" من خبره في بعض أشعارهم؟ قيل: إنما يحذفونها في بعض الأشعار لأجل الاضطرار تشبيها لها بكاد، فإنّ كاد من أفعال المقاربة كما أن عسى من أفعال المقاربة، فلهذا الشبه بينهما جاز أن تُحمل عليها في حذف "أنْ" من خبرها في نحو قوله[3]:

عَسَى الهمُّ الّذِي أَمْسَيتُ فِيهِ يَكُونُ وَرَاءَه فَرَجٌ قَرِيبُ

وكما أنّ عسى تُشبّه بـــ (كاد) في حذف (أنْ) معها، فكذلك كاد تشبه ب (عسى) في إثباتها معها، قال الشاعر[4]:

قد كادَ مِن طُولِ البِلَى أنْ يَمْصَحَا

---

[1] المصدر نفسه، ص112.

[2] الأنباري، **أسرار العربية**، ص80.

[3] البيت لهدبة بن خَشْرم في **الخزانة**، 81/4، سيبويه، **الكتاب**، 478/1، المبرد، **المقتضب**، 70/3.

[4] نسبه سيبويه إلى رؤبة بن العجاج في: **الكتاب**، 478/1.

فأثبت (أن) مع كاد، وإن كان الاختيار حذفها، حملا على عسى، فدلّ على وجود المشابهة بينهما"[1].

وعلّل الأنباري بهذه العلة في باب كان واخواتها رفع الاسم و نصب الخبر تشبيها بالأفعال الحقيقية، إذ يقول: "فلِمَ رفعت الاسم ونصبت الخبر؟ قيل: تشبيها بالأفعال الحقيقية؛ فرفعت الاسم تشبيها بالفاعل، ونصبت الخبر تشبيها بالمفعول"[2]. أي أن سبب مجيء الأفعال الناقصة مرفوعاً وخبرها منصوباً تشبه الأفعال الناقصة بالتامة فيأتي بعدها فاعلٌ ثم مفعول.

وعلّل الأنباري بهذه العلة جواز تقديم أخبار كان وأخواتها على أسمائها، إذ يقول: "فإن قيل: فهل يجوز تقديم أخبارها على أسمائها؟ قيل: نعم يجوز تقديم أخبارها على أسمائها، وإنما جاز ذلك؛ لأنها لما كانت أخبارها مشبهة بالمفعول، وأسماؤها مشبهة بالفاعل، والمفعول يجوز تقديمه على الفاعل، فكذلك ما كان مشبها به"[3]. أي أن شبه أخبار الأفعال الناقصة بالمفعول به لهذا أجاز تقديم أخبارها عليها كما يجوز تقدم المفعول به على فعله .

وعلل الأنباري بهذه العلة جواز تقديم أخبارها عليها أنفسها، إذ يقول: "فهل يجوز تقديم أخبار كان وأخواتها على أسمائها؟ قيل: نعم يجوز تقديم أخبارها على أسمائها، وإنما جاز ذلك؛ لأنها ذلك فيما لم يكن في أوّله (ما) نحو: (قائما كان زيد) وإنما جاز ذلك لأنه لما كان مشبها بالمفعول والعامل فيه متصرّف جاز تقديمه عليه كالمفعول، نحو: (عمرًا ضرب زيد)"[4]. أي أن سبب تقدم أخبار كان و أخواتها غير المبدوئة ب (ما) على أسمائها أنها تشبه المفعول به و كما يجوز تقدم المفعول به على فعله يجوز تقدم أخبارها عليها.

---

[1] الأنباري، **أسرار العربية**، ص132.

[2] المصدر نفسه، ص139.

[3] المصدر نفسه، ص 139

[4] المصدر نفسه، ص139.

وعلّل الأنباري بهذه العلة عدم جواز تقديم أسماء كان وأخواتها عليها أنفسها كما يجوز تقديم أخبارها عليها؟ يقول الأنباري: "فلِمَ لم يجز تقديم أسمائها عليها أنفسها كما يجوز تقديم أخبارها عليها؟ قيل: إنما لم يجز تقديم أسمائها عليها؛ لأن أسماءها مشبهّة بالفاعل، والفاعل لا يجوز تقديمه على الفعل، فكذلك ما كان مشبها به، وجاز تقديم أخبارها عليها لأنها مشبهة بالمفعول، والمفعول يجوز تقديمه على الفعل كما بينّا"[1]. أما بالنسبة لأسمائها فلا يجوز تقدمها عليها وذلك تشبيها لها بالفاعل فكما أن الفاعل لا يتقدم على فعله لا يجوز تقدم أسماء الأفعال الناقصة عليها.

وعلّل الأنباري عمل (ما) في لغة أهل الحجاز بأنها ترفع الاسم وتنصب الخبر، يقول الأنباري: "إن قال قائل: لِمَ عملت ما في لغة أهل الحجاز فرفعت الاسم ونصبت الخبر؟ قيل: لأن (ما) أشبهت (ليس) ووجه الشبه بينهما من وجهين: أحدهما: أن (ما) تنفي الحال كما أن (ليس) تنفي الحال. والوجه الثاني: أن (ما) تدخل على المبتدأ والخبر كما أنّ (ليس) تدخل على المبتدأ والخبر؛ ويقوي هذه المشابهة بينهما دخول الباء في خبرها كما تدخل في خبر (ليس) فإذا ثبت أنها أشبهت (ليس) فوجب أن تعمل عملها فترفع الاسم وتنصب الخبر، وهي لغة القرآن[2] قال الله تعالى: ﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾[3]. تعمل (ما) عمل (ليس) في هذه الآية؛ لأنها نصبت (بشرًا)؛ لأن الباء قد استعملت فيه، فلا يكاد أهل الحجاز ينطقون إلا بالباء، فلما حذفوها أحبوا أن يكون لها أثراً فيما خرجت منه فنصبوا على ذلك "وألا ترى أن كل ما في القرآن أتى بالباء إلا هذا[4].

---

[1] الأنباري **أسرار العربية، ص 139.**

[2] المصدر نفسه، ص 143.

[3] سورة يوسف: 31.

[4] ياقوت، محمود سليمان، **أصول النحو العربي**، ص 438.

علّل بها الأنباري جواز ترخيم ما فيه علامة التأنيث بقوله: "فإن قيل فلمَ جاز ترخيم ما فيه علامة التانيث، نحو قولك في (سنة) (يا سن)، وما أشبه إلى ذلك؟ قيل: لأنّ هاء التانيث بمنزلة اسم ضُمّ إلى اسم وليست من بناء الاسم، فجاز حذفها كما يحذف الاسم الثاني من الاسم المركّب"[1].

علّل بها الأنباري إلحاق ألف الندبة آخر المضاف إليه بقوله: "فإن قيل فلمَ لحقت ألف الندبة آخر المضاف إليه، نحو: "يا عبدَ الملكاه" ولم تلحق آخر الصفة، نحو: "يا زيد الظريفاه"؟ قيل: "لأنّ ألف الندبة إنما تلحق ما يلحقه تنبيه النداء، والمضاف والمضاف إليه بمنزلة شيء واحد..." [2].

وقوله تعالى: "ما هنّ أمهاتهم"[3] وفي ذلك يقول ابن جني: "إلا أنك إذا استعملت أنت شيئاً من ذلك فالوجه أن تحمله على ما كثر استعماله، وهو اللغة الحجازية ألا ترى أن القرآن بها نزل، وأيضا فمتى رابك في الحجازية ريب من تقديم خبر[4]، أو نقض النفي[5]، فزعت إذ ذاك إلى التميمية، فكأنك من الحجازية على حرد[6]، وإن كثرت في النظم و النثر"[7].

وعلّل الأنباري بعلة الشبه بطلان عمل (ما) في لغة أهل الحجاز إذا فصل بين اسمها وخبرها بإلا وفي ذلك يقول الأنباري: "فإن قيل: فلِمَ بطل عملها في لغة أهل الحجاز إذا فصلت بين اسمها وخبرها بإلا؟ قيل: لأن ما إنما عملت لأنها أشبهت (ليس) من جهة المعنى وهو النفي،

---

[1] ياقوت، محمود سليمان، **أصول النحو العربي**، ص 218

[2] المصدر نفسه، ص 223

[3] سورة المجادلة : آية 2.

[4] من شروط إعمال (ما) عمل (ليس) عدم تقديم خبرها على إسمها، فلا يقال : ما قائماً زيدٌ.

[5] من شروط إعمال (ما) عمل (ليس) أن لا ينتقص نفي الخبر، نحو : ما زيدٌ إلا مجتهد، بعدم إعمالها.

[6] الحرد : المنع أو الغضب.

[7] ابن جني، **الخصائص**، 125/1 و ما بعدها.

وإلا تبطل معنى النفي فتزول المشابهة، وإذا زالت المشابهة وجب ألا تعمل"[1]. فسر الأنباري عدم عمل (ما) إن انتقض خبرها بإلا أنه يزول وجه من وجوه الشبه بينها وبين (ليس) وهو معنى النفي فـــ (إلا) تبطل النفي ونفي النفي إثبات لهذا يبطل عمل (ما).

وعلل الأنباري بهذه العلة إعمال (إن وأخواتها)، إذ يقول: "إن قال قائل: لِمَ أعملت هذه الأحرف؟ قيل: لأنها أشبهت الفعل ووجه الشبه بينهما من خمسة أوجه:

الوجه الأول: أنها مبنيّة على الفتح كما أن الفعل الماضي مبني على الفتح.

والوجه الثاني: أنها على ثلاثة أحرف كما أن الفعل على ثلاثة أحرف.

والوجه الثالث: أنها تلزم الأسماء كما أن الفعل يلزم الأسماء.

والوجه الرابع: أنها تدخل عليها نون الوقاية كما تدخل على الفعل، نحو: إنني وكأنني ولكنني.

والوجه الخامس: أن فيها معاني الأفعال فمعنى إنّ وأنّ حققت، ومعنى كأن، شبهت، ومعنى لكن: استدركت ... الخ"[2]. أي أن سبب عمل (إن و أخواتها) هو شبهها بالأفعال من خمسة وجوه أولها: البناء على الفتح بالفعل الماضي وثانيها: عدد الحروف وثالثها: ملازمتها للأسماء كالأفعال و رابعها: دخول نون الوقايه على آخرها كالأفعال و خامسها: أن فيها معنى الأفعال.

وعلّل الأنباري بهذه العلة نصب هذه الحروف الاسم ورفع الخبر، إذ يقول: "فلِمَ نصبت الاسم ورفعت الخبر؟ قيل: لأنها لما أشبهت الفعل وهو يرفع وينصب، شبهت به فنصبت الاسم تشبيها بالمفعول ورفعت الخبر تشبيها بالفاعل" [3]. أي أن سبب عمل إن وأخواتها عند الأنباري هو شبهها بالفعل فصارت ترفع و تنصب كما أن الفعل يرفع و ينصب.

---

[1] الأنباري، **أسرار العربية**، ص145.

[2] المصدر نفسه، ص147.

[3] المصدر نفسه، ص147-148.

وعلّل الأنباري بهذه العلة وجوب تقديم المنصوب على المرفوع، إذ يقول: "فلِمَ وجب تقديم المنصوب على المرفوع؟ قيل لوجهين: أحدهما: أن هذه الحروف تشبه الفعل لفظا ومعنى، فلو قُدّم المرفوع على المنصوب لم يُعلم هل هي حروف أو أفعال؟ أي أن سبب تقديم المنصوب على المرفوع هو تميز (إنّ و أخواتها) من الأفعال. فلو قدم المرفوع لاختلطت بالأفعال.

والوجه الثاني: أن هذه الحروف لما أشبهت الفعل الحقيقي لفظا ومعنى حُملت عليه في العمل فكانت فرعا عليه في العمل، وتقديم المنصوب على المرفوع فرع، فألزموا الفرع الفرع، وخرج على هذا (ما) فإنها ما أشبهت الفعل من جهة اللفظ و إنما أشبهته من جهة المعنى، ثم الفعل الذي أشبهته ليس فعلا حقيقيا وفي فعليته خلاف ..." [1].

وعلّل الأنباري في باب المفعول بعلة التشبيه تسمية الظروف بهذا الاسم إذ يقول: "فلِمَ سمي ظرفا؟ قيل: لأنه لما كان محلا للأفعال سمي ظرفا تشبيها بالأواني التي محل الأشياء فيها، ولهذا يسمي الكوفيون الظروف (محالّ) لحلول الأفعال فيها"[2]. سميت الظروف بهذا الإسم ; لأنها محل للأفعال تشبيهاً لها بالأواني.

وعلّل أيضا بعلة التشبيه التعدّي إلى الجهات الست ونحوها من ظروف المكان، فيقول: فإن قيل: فلِمَ تعدى إلى الجهات الست ونحوها من ظروف المكان؟ قيل: لأنها أشبهت ظروف الزمان من وجهين:

أحدهما: أنها مبهمة غير محدودة.. والوجه الثاني أن هذه الظروف لا تتقرر على وجه واحد .. الخ"[3]. أي أنها غير مختصة ولأنها لا تكون على وجه واحد؛ لأن ما هو أمامك قد يكون خلف غيرك وهكذا.

---

[1] الأنباري، **أسرار العربية** ، ص148.

[2] المصدر نفسه، ص169.

[3] المصدر نفسه، ص170-171.

وعلل الأنباري في باب التمييز بعلة المشابهة بأن العامل فيه هو العدد، إذ يقول: "وأما ما كان العامل فيه غير فعل، نحو (عندي عشرون رجلا) و (خمسة عشر درهما) وما أشبه ذلك، والعامل فيه هو العدد لأنّه مشبّه بالصفة المشبهة باسم الفاعل، نحو (حسن وشديد) وما أشبه ذلك. ووجه المشابهة بينهما أن العدد يوصف به كما يوصف بالصفة المشبهة باسم الفاعل"[1]. فسر الأنباري كون العدد عاملاً أحياناً في تمييز الذات أن العدد يشبه الصفة المشبهة و وجه الشبه بينهما أن كل منهما يصلح أن يكون وصفاً.

تأتي الحال نكرة، لأنها زائدة ولو كانت معرفة فجرت مجرى النعت يقول ابن الوراق: إنما وجب أن تكون الحال نكرة لأمرين: أحدهما أنها زائدة لا فائدة منها للمخاطب، فلو كانت معرفة لم يستخدمها المخاطب، ومع ذلك فلو جعلت معرفة لجرت مجرى النعت لما قبلها من المعرفة، والنكرة أعم من المعرفة، الوجه الثاني: وهو أجود الوجهين، أن الحال هي مضارعة للتمييز، لأنك تبين بها كما تبين بالتمييز نوع المميز، فلما اشتركا فيما ذكرناه، وكان التمييز نكرة، وجب أن تكون الحال نكرة[2].

وعلّل الأنباري بهذه العلة قياس التمييز على الحال، إذ يقول: "فلِمَ وجب أن يكون التمييز نكرة؟ قيل: لأنه يبين ما قبله، كما أن الحال تبين ما قبلها، فلمّا أشبه الحال وجب أن يكون نكرة كما أن الحال نكرة ..." [3]. جعل الأنباري سبب مجيء التمييز نكرة هو قياسه على الحال ووجه الشبه بينهما أن كل منهما يبين ويوضح ما قبله.

---

[1] المصدر نفسه، ص186.

[2] ابن الوراق، علل النحو، ص509.

[3] الأنباري، **أسرار العربية**، ص186.

وقعت (كم) في أصدر الكلام لدخول معنى الاستفهام والخبرية منها إذ يقول سيبويه في ذلك: "وإنما خصت بأن جعلت صدر الكلام[1]. وذلك لدخول معنى الاستفهام فيها وجعلت في الخبر كذلك؛ لأنها نقيضه أرب" (ورب) تقع صدر الكلام، وهي ابن الشرح في الأصول: "واعلم أن كم لا تكون إلا غير أن" في الاستفهام أن الخبر[2]. لأن فيها معنى النفي إذ كانت العلة نفي الكثرة، فيما دخلها النفسي، النفي له صدر الكلام وحملت عليها[3].

وعلّل الأنباري بهذه العلة وقوع (كم) في صدر الكلام، إذ يقول: "لِمَ وجب أن تقع كم في صدر الكلام؟ قيل: لأنها إن كانت استفهامية، فالاستفهام له صدر الكلام، وإن كانت خبرية، فهي نقيضة (رب) و(رب) معناها التقليل، والتقليل مضارع للنفي، والنفي له صدر الكلام كالاستفهام"[4]. قاس الأنباري وقوع (كم) الخبرية في صدر الكلام على نقيضها (ربّ) التي تفيد التقليل وهو مشابه للنفي و(كم) تفيد التكثير وهو نقيض التقليل فتقدم لنفيه.

وعلّل الأنباري بعلة التشبيه إذا بلغت إلى المائة أضيفت إلى الواحد، وفي ذلك يقول: "فلم إذا بلغت إلى المائة أضيفت إلى الواحد؟ قيل: لأن المائة حملت على العشرة من وجه لأنها عقد مثلها، وحملت على التسعين لأنها تليها، فألزمت الإضافة تشبيها بالعشرة، وبينت بالواحد تشبيها بالتسعين"[5]. أي أن سبب إضافة المئة هو تشبيهها بالعشرة فهي عقد مثلها وإن سبب إضافتها للمفرد هو تشبيهها بالتسعين فتمييزها مفرد وهي تليها ولهذا أضيفت إلى المفرد.

وعلّل الأنباري في باب النداء بعلة التشبيه بناء المنادى المفرد المعرفة، إذ يقول "لمَ بنى المنادى المفرد المعرفة؟ قيل: لوجهين: أحدهما: أنه أشبه كاف الخطاب وذلك من ثلاثة أوجه:

---

[1] سيبويه، الكتاب، ج31 / 158.

[2] ابن السراج، الأصول في النحو، ج1/ 316.

[3] الأنباري، **أسرار العربية**، ص274-275.

[4] المصدر نفسه، ص199.

[5] الأنباري، **أسرار العربية**، ص205.

الخطاب والتعريف والإفراد؛ لأن كل واحد منهما يتصف بهذه الثلاثة فلما أشبه كاف الخطاب من هذه الأوجه بني كما أنّ كاف الخطاب مبنيّة. والوجه الثاني أنه أشبه الأصوات لأنه صار غاية ينقطع عندها الصوت والأصوات مبنية فكذلك ما أشبهها"[1]. أي أن الأنباري جعل لبناء المنادى المفرد المعرفة سببين الأول: شبهه بـــ (كاف) الخطاب فكل منهما معرفة وكل منهما مفرد وكل منهما فيه معنى الخطاب. والثاني: أن المنادى المفرد المعرفة يشبه الأصوات والأصوات كلها مبنية وكذلك ما أشبهها.

وعلّل بهذه العلة بناء المنادى على الضم، إذ يقول الأنباري: أنه بني على الضم لأنه لما كان غاية يتم بها الكلام وينقطع عندها، أشبه (قبلُ وبعدُ) فبنوه على الضم كما بنوهما على الضم"[2]. بعد بيان سبب بناء المنادى في الفقرة السابقة ينتقل الأنباري إلى بيان سبب بنائه على الضم بالذات دون غيره وهو شبهه بقبل وبعد فبهما يتم الكلام وينقطع عندهما.

وعلّل الأنباري في باب النداء بهذه العلة جواز الحمل هنا على اللفظ وضمة زيد ضمة بناء وضمة الصفة ضمة إعراب "قيل: لأن الضم لمّا اطرد في كل اسم منادى مفرد أشبه الرفع للفاعل لاطراده فيه، فلما أشبه الرفع جاز أن يتبعه الرفع، غير أن هذا الشبه لم يخرجها عن كونها ضمة بناء وأن الاسم مبني"[3].

وعلّل الأنباري بعلة الشبه حمل (حتى) على الواو لأنها أشبهتها، وفي ذلك يقول: "ولم حملت على الواو؟ قيل: لأنها أشبهتها، ووجه الشبه بينهما أن أصل (حتى) أن تكون غاية، وإذا كانت غاية كان ما بعدها داخلا في حكم ما قبلها، ألا ترى أنك إذا قلت: جاءني القوم حتى زيد، كان زيد داخلا في المجيء، كما لو قلت: (جاءني القوم وزيد) فلما أشبهت الواو في هذا المعنى

---

[1] الأنباري، **أسرار العربية** ، ص207.

[2] المصدر نفسه، ص208.

[3] المصدر نفسه، ص208.

جاز أن تحمل عليها"[1]. علل سبب حمل (حتى) على (الواو) بأن حتى إذا كانت للغاية تشبه الواو في أن ما بعدها يدخل في حكم ما قبلها.

وعلّل الأنباري بعلة الشبه بناء الاسم المضمر دون سائر المعارف، إذ يقول: "فلِمَ بني الاسم المضمر دون سائر المعارف؟ قيل: أمّا المضمر فإنما بني لأنه أشبه الحرف، لأنه جعل دليلا على المظهر، وإذا جعل علامة على غيره أشبه تاء التأنيث، فإذا أشبه تاء التأنيث فقد أشبه الحرف، وإذا أشبه الحرف وجب أن يكون مبنيا[2]. أي أن سبب بناء الضمير دون غيره من المعارف هو شبهه بالحرف فالضمير دليل على غيره وهو المظهر وإذا جعل دليلاً على غيره أشبه تاء التأنيث والتاء حرف؛ لهذا بني الضمير كما بنيت.

وعلّل الأنباري بهذه العلة ضمّ الاسم المصغّر، إذ يقول: "أن الاسم المصغر يتضمّن المكبّر ويدل عليه فأشبه فعل ما لم يسمّ فاعله، فكما بني أول فعل ما لم يسم فاعله على الضم فكذلك أوّل الاسم المصغرّ"[3].

ثانياً: القياس الأَوْلي

أولى لغة: يقال: أولى أن يزيد على الثلاثة، أي: يقارب أن يزيد[4]، ويستعمل في مقابلة الجواز، وكما أن الصواب في مقابلة الخطأ"[5].

علّل بها الأنباري حمل النصب على الجر؛ لأن الجر أخف من الرفع، وفي ذلك يقول الأنباري: "أن الجر أخفّ من الرفع، فلما أرادوا الحمل على أحدهما، كان الحمل على الأخف أولى من الحمل على الأثقل. ويحتمل عندي وجها سادسا: وهو أن النصب من أقصى الحلق،

---

[1] المصدر نفسه، ص242.

[2] الأنباري، **أسرار العربية**، ص306.

[3] المصدر نفسه، ص319.

[4] ابن منظور، **لسان العرب**، 412/15.

[5] الكفوي، **الكليّات**، ص 218

والجر من وسط الفم والرفع من الشفتين فكان النصب إلى الجر اقرب من الرفع؛ لأن أقصى الحلق اقرب إلى وسط الفم من الشفتين، فلما أرادوا حمل النصب على أحدهما كان حمله على الأقرب أولى من حمله على الأبعد، والجار أحق" أحق بما يليه ويقرُب منه ..." [1].

علّل الأنباري بها حذف تاء التأنيث في كلمة مسلمات وصالحات والأصل مسلمتات وصالحتات فحذفوا التاء الأولى لئلا يجمعوا بين علامتي التأنيث في كلمة واحدة، يقول: "فلِمَ كان حذف التاء الأُولى أولَى؟ قيل: لأنها تدل على التأنيث فقط، والثانية تدل على الجمع والتأنيث، فلما كان في الثانية زيادة معنى كان تبقيتها، وحذف الأولى أولى"[2].

وعلّل بها حمل النصب على الجر في جمع التأنيث؛ لأنه لما وجب حمل النصب على الجر في جمع المذكر الذي هو الأصل، وجب أيضا حمل النصب على الجر في جمع المؤنث الذي هو الفرع حملا للفرع على الأصل، وإذا كانوا قد حملوا: أعِدُ ونَعِدُ، على يَعِد في الاعتلال، وإن لم يكن فرعا عليه، فلأن يحمل جمع المؤنث على جمع المذكر وهو فرع عليه، كان ذلك من طريق الأولى[3].

وعلّل بها وجوب إضافة ضمير إلى الخبر يرجع إلى الأول في "زيد انطلق عمرو" فتصبح "زيدٌ انطلق عمرو إليه" وإنما وجب ذلك ليربط الكلام الثاني بالأول، ولو لم يرجع من ضمير إلى الأول لم يكن أولى به من غيره[4].

وعلّل الأنباري بها في باب (حبذا) تركيب (حبّ) مع (ذا) أي ركبوه مع المفرد المذكر دون المؤنث والمثنى والمجموع؛ لأن المفرد المذكر هو الأصل، والتأنيث والتثنية والجمع كلها

---

[1] الأنباري، **أسرار العربية**، ص71.
[2] المصر نفسه، ص78.
[3] المصر نفسه، ص80.
[4] المصدر نفسه، ص89.

فرع عليه وهي أثقل منه، فلما أرادوا التركيب، كان تركيبه مع الأصل الذي هو الأخف، أولى من تركيبه مع الفرع الذي هو الأثقل"[1].

وعلّل الأنباري بها في باب (التحذير) أي الاسمين أولى بأن يقوم مقام الفعل في قولهم: (الأسدَ الأسدَ)، يقول الأنباري: "قيل: أولى الاسمين بأن يقوم مقام الفعل هو الأول؛ لأن الفعل يجب أن يكون مقدمًا على الاسم الثاني لأنه مفعول؛ فكذلك الاسم الذي يقوم مقام الفعل ينبغي أن يكون مقدمَا[2].

وعلّل الأنباري بهذه العلة في باب (المفعول معه) حدف (مع) وأقيمت (الواو) مقامها وكانت أولى من غيرها، إذ يقول: فلِمَ كانت الواو أولى من غيرها؟ قيل: إنما كانت (الواو) أولى من غيرها؛ لأن (الواو) في معنى (مع)؛ لأن معنى (مع) المصاحبة، ومعنى (الواو) الجمع، فلما كانت في معنى (مع) كانت أولى من غيرها"[3].

وعلّل الأنباري بهذه العلة رفع المستثنى على البدل إذ يقول: فبماذا يرتفع المستثنى في النفي؟ قيل يرتفع على البدل، ويجوز النصب على أصل الباب، فإن قيل: فلِمَ كان البدل أولى؟ قيل: لوجهين: أحدهما: الموافقة للفظ، فإنه إذا كان المعنى واحدا فيكون اللفظ موافقا أولى؛ لأن اختلاف اللفظ يشعر باختلاف المعنى، إذا اتفقا كان موافقة اللفظ أولى ..." [4].

وعلّل الأنباري بهذه العلة دخول الهاء من الثلاثة إلى العشرة في المذكر، ولم تدخل في المؤنث قال قائل لم أدخلت الهاء من الثلاثة إلى العشرة في المذكر نحو خمسة رجال ولم تدخل

---

[1] الأنباري، **أسرار العربية**، ص116.
[2] المصدر نفسه، ص162.
[3] المصدر نفسه، ص176.
[4] المصدر نفسه، ص191.

في المؤنث قيل لأربعة أوجه: الوجه الأول: أن الأصل .... والوجه الثالث: أن الهاء زيدت للمبالغة كما زيدت في (علامة)، و(نسّابة) والمذكر أفضل من المؤنث، فكان أولى بزيادتها[1].

وعلّل بها الأنباري وجوب أن يكون ما بعد أحد عشر إلى تسعة وتسعين واحدا نكرة منصوبة. قيل: إنما كان واحدًا نكرة لأن المقصود من ذكر النوع تبيين المعدود من أي نوع هو، وهذا يحصل بالواحد النكرة، وكان الواحد النكرة أولى من الواحد المعرفة؛ لأن الواحد النكرة أخف من الواحد المعرفة[2].

وعلّل الأنباري بهذه العلة في (باب القسم) أن الأصل في حروف القسم الباء دون الواو والتاء؛ لأنّ فعل القسم المحذوف فعل لازم، ألا ترى أن التقدير في قولك: (بالله لأفعلن أقسم بالله أو أحلف بالله) والحرف المعدّي من هذه الأحرف هو (الباء)؛ لأنه الحرف الذي يقتضيه الفعل، وإنما كان (الباء) دون غيره من الحروف المعدية؛ لأن الباء معناها (الإلصاق) فكانت أولى من غيرها ليتصل فعل القسم بالمقسم به مع تعديته...[3].

وعلّل بها الأنباري في باب (إعراب الأفعال وبنائها) جعل ثبوت النون علامة للرفع وحذفها علامة للجزم والنصب، وإنما جعلوا الثبوت علامة للرفع، والحذف علامة للجزم والنصب، ولم يكن بعكس ذلك؛ لأن الثبوت أوّل والحذف طارئ عليه، كما أن الرفع أوّل والجزم والنصب طارئان عليه فأعطوا الأول الأول والطارئ الطارئ والنصب فيهما محمول على الجزم...." [4].

---

[1] الأنباري، **أسرار العربية**، ص202.

[2] المصدر نفسه، ص205.

[3] المصدر نفسه، ص250.

[4] المصدر نفسه، ص290.

وعلّل بها جواز حذف الضمير المنصوب المتصل لأنه صار الاسم الموصول والفعل والفاعل والمفعول بمنزلة شيء واحد، فلما صارت هذه الأشياء بمنزلة الشيء الواحد طلبوا لها التخفيف، وكان حذف المفعول أولى لأن المفعول فضلة بخلاف غيره من هذه الأشياء، فكان حذفه أولى[1].

علة نظير

وعلل الأنباري بهذه العلة في باب (الاستثناء) أن العامل في المستثنى من الموجب للنصب، إذ يقول: "فإن قيل: فما العامل في المستثنى من الموجب النصب ؟ قيل: اختلف النحويون في ذلك، فذهب البصريون إلى أن العامل هو الفعل بتوسّط (إلا)، وذلك لأن هذا الفعل، وإن كان لازما في الأصل، إلا أنه قوي بـــ (إلا) فتعدى إلى المستثنى كما تعدّى الفعل بالحروف المعدية، ونظيره نصبهم الاسم في باب المفعول معه نحو: (استوى الماء والخشبة) فإن الاسم منصوب بالفعل المتقدم بتقوية الواو، فكذلك ههنا... [2].

علة نقيض

النقيض لغة: يقال نقيضك الذي خالفك[3].

وقد استخدم النحويون هذه العلة لتفسير الأنماط اللغوية، والأحكام النحوية.

ونجد أن الأنباري لم يكثر من استخدام هذه العلة، إذ وردت عنده في مواضع محددة، وهي: "ما تعلّل بها الأنباري بناء (كمْ) حملا على (ربّ)، ووقوعها في صدر الكلام مميزها، إذ يقول: "وإن كانت خبرية فهي نقيضة (ربّ)؛ لأن (ربّ) للتقليل و (كمْ) للتكثير"[4].

---

[1] الأنباري، **أسرار العربية**، ص335.

[2] المصدر نفسه، ص188.

[3] ابن منظور، **لسان العرب**، مادة (نقض).

[4] الأنباري، **أسرار العربية**، ص54.

علّل بها الأنباري بناء النكرة مع (لا) على الفتح نحو: (لا رجل في الدار) وكانت الحركة فتحة لأنها أخف الحركات. وذهب بعض النحويين إلى أن هذه الحركة حركة إعراب (لا) حركة بناء لأن (لا) تعمل النصب بالإجماع؛ لأنها نقيضة إن لأن (لا) للنفي و(إنّ) للإثبات، وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره ...الخ[1].

وعلّل بها الأنباري وجوب جزم (لا) في النهي حملا على الأمر؛ لأن الأمر ضد النهي، وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره، ولمّا كان الأمر مبنيا على الوقف، وقد وجب حمل النهي عليه، جعل النهي نظيرا له في اللفظ وإن كان أحدهما جزما والآخر وقفا على ما بينا فلهذا وجب أن تعمل الجزم"[2].

ثانيا: القياس الاقتراني

يقصد بالقياس الاقتراني استنباط نتيجة من قضيتين أو جملتين كل منهما تتكون من موضوع ومحمول، والنتيجة تتكون أيضا من موضوع ومحمول. والقضية الحملية تشبه عندنا في العربية الجملة الاسمية التي تتكون من مبتدأ وخبر، فالمبتدأ يشبه الموضوع والخبر يشبه المحمول ويمكن أن نمثّل لهذا القياس بالمثال الآتي[3]:

كل الطلبة مجتهدون مقدمة كبرى (قضية تتكون من موضوع ومحمول)

علي طالبٌ مقدمة صغرى (قضية تتكون من موضوع ومحمول)

علي مجتهدٌ نتيجة (قضية تتكون من موضوع ومحمول)

ويمكننا أن نستخلص من شيء نعرفه معرفة يقينية، نتائج ومعيار الصدق في هذا الاستدلال هو مدى اتساق النتائج مع المقدمات، غير أن الاستدلال هنا لا يعطينا علمًا جديدًا

---

[1] المصدر نفسه، ص226.

[2] المصدر نفسه، ص297.

[3] شمس الدين، جلال، **التعليل اللغوي عند الكوفيين**، ص203.

طالما أن النتيجة التي سنصل إليها متضمنة في المقدمات أصلا. لذلك فقد اعتبر النقاد هذا الاستدلال عقيما[1]. وعلى ذلك فإن التعليلات المرتكزة على هذا النوع من المعرفة تكون عقيمة هي الأخرى. وقد جاء القياس الاقتراني نادرًا وهو وسيلة من وسائل التعليل عند الكوفيين خاصة.

أولا: في النحو

استعمل الأنباري القياس الاقتراني في المستوى النحوي وقد جاء قليلا جدا ومن تعليلاته في باب (لتثنية والجمع) فمن المعروف في العربية أنها تستعمل (الواو والنون) في الجمع للعاقل إذا كان مذكرًا، أما لغير العاقل فنستعمل صيغًا أخرى ففي قوله تعالى:﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ ﴾[2]. جاءت كلمة (ساجدين) بصيغة الجمع للعاقل رغم أن الشمس والقمر والكواكب ليست عاقلة؛ لأنه لما وصفها بالسجود وهو من صفات من يعقل، أجراها مجرى من يعقل فلهذا جمعت جمع من يعقل[3].

فيعلل الفراء لذلك: "وإنَّما جازَ فِي الشمس والقمر والكواكب بالنون والياء لأنَّهم وُصفوا بأفاعيل الآدميين، ألا ترى أن السجود والركوع لا يكون إلا من الآدميين، فأُخرج فعلهم على فعال الآدميَّين"[4]. فلو حللنا هذا التعليل المنطقي وجدناه يشتمل على القياس الاقتراني الآتي:

كل من يسجد يفعل فعل البشر مقدمة كبرى

الشمس والقمر والكواكب تسجد مقدمه صغرى

---

[1] محمود، زكي نجيب، **المنطق الوصفي**، مكتبة الأنجلو المصرية، 1965، 1/270-271. الطويل، توفيق، **أسس الفلسفة**، دار النهضة العربية، القاهرة، ط5، 1967، ص143.

[2] سورة يوسف: 4.

[3] الأنباري، **أسرار العربية**، ص76.

[4] الفراء، **معاني القرآن**، تحقيق: محمد علي النجار، الدار العربية للتأليف والترجمة، 2/35.

الشمس والقمر والكواكب تفعل أفاعيل البشر نتيجة

ثم نستخدم النتيجة بعد ذلك كمقيس عليه في قياس تمثيلي كما يلي:

المقيس: الشمس، القمر، الكواكب تفعل أفاعيل البشر.

المقيس عليه: البشر يجمعون بالواو والنون.

وجه الشبه: الأفاعيل واحدة بين البشر من جهة، الشمس والكواكب من جهة أخرى.

الحكم: الجمع بالواو والنون لما يخص الشمس والكواكب قياسا على ما يخفى البشر.

وكذلك قوله تعالى ﴿ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ ﴾[1]. جاءت كلمة (طائعين) بصيغة الجمع للعاقل؛ لأنه لما وصفهما بالقول، والقول من صفات مَنْ يعقل، أجراهما مجرى من يعقل[2]. ويمكننا تحليل هذة الاية بنفس الطريقة.

---

[1] سورة فصلت: 11.

[2] الأنباري، **أسرار العربية**، ص76.

ثانيا: في الصرف

استعمل سيبويه القياس الاقتراني في تعليلاته، وإن كان نادرًا أيضا شأنه عند الكوفيين، فمن ما تعلل به لإثبات اسمية (عَنْ) و(على) وهما من الحروف لا الأسماء، إذ يقول: "وأمّا (عَنْ) فاسمٌ إذا قلت: من عن يمينك؛ لأن من لا تعمل إلا في الأسماء"[1]. كقول الشاعر[2]:

فَقُلْــتُ اجْعَلْــي ضَــوْءَ الفَراقِــدِ كُلِّهــا يَمينًا ومهوى النّجمِ مِنْ عَــنْ شِــمالِكِ[3].

وكقول الآخر[4]:

جَــــرّت عليــــه كُــــلّ ريــــحٍ سَــــيهو مِنْ عَن يَمين الخَطِّ أو سماهيج[5].

أما القياس الاقتراني فيجري في المسألتين كما يلي:

كل كلمه تعمل فيها (من)اسم مقدمة كبرى

(عن) هي كلمه تعمل فيها من مقدمة صغرى

اذا (عن)هي اسم نتيجة

كل كلمه تعمل فيها (من)اسم مقدمة كبرى

(على) هي كلمه تعمل فيها من مقدمة صغرى

اذا (على) هي اسم نتيجة

---

[1] سيبويه، **الكتاب**، 228/4.

[2] الأنباري، **أسرار العربية**، ص232.

[3] البيت لذي الرمة، **ديوانه**، 707/2، الفرقدان: نجمان في السماء لا يعرفان.

[4] الأنباري، **أسرار العربية**، ص232.

[5] البيت للشاعر القطامي وهو عمير بن شييم من بني ثعلب. ابن الشجري، **الأمالي**، 254/2، والسيوطي، **همع الهوامع**، 45/2.

وما علل به الأنباري بالقياس الاقتراني في (باب حروف الجر) الحروف التي لا تلزم الجر فيه وهي عن وعلى، فأما (عن) فتكون اسما كما تكون حرفا، فإذا كانت اسما دخل عليها حرف الجر، فكانت بمعنى الناحية، وما بعدها مجرور بالإضافة، كقول الشاعر: [1]

فَقُلْتُ اجْعَلِي ضَوْءَ الفَراقِدِ كُلِّها يَمينًا ومهوى النّجمِ مِنْ عَنْ شِمالِكِ[2]

وإذا كانت (على) اسما دخل عليها حرف الجر، فكانت بمعنى فوق وما بعدها مجرورا بالإضافة كقول الشاعر:

غدت من عليه بعدما تمّ ظِمؤها تَصِلُّ وعن قيضٍ بِزَيْزَاءَ مَجْهَلِ

ثم قال بعد ذلك عن حرف الجر (على): وهو اسمٌ لا يكون إلا ظرفا. ويدلك على أنه اسم قول بعض العرب: نهض من عليه. قال الشاعر[3]:

غَدَتْ مِنْ عليه بعدما تَمّ خِمْسُها تَصِلُّ وعن قيضٍ ببَيْداءَ مَجْهَلِ[4]

وَقَالَ الآخر[5]:

غَدَتْ من عَلَيْهِ تَنْفُضُ الطَّلَّ بعْدَ مَا رأتْ حاجِبَ الشَّمسِ اسْتَوَى فَتَرَفَّعا[6]

---

[1] الأنباري، **أسرار العربية**، ص 232.

[2] البيت لذي الرمة، **ديوانه**، 707/2،الفرقدان:نجمان في السماء لا يعرفان.

[3] الأنباري، **أسرار العربية**، ص234.

[4] البيت لمزاحم العقيلي. ينظر: سيبويه: **الكتاب**، 310/2، والمبرد، **المقتضب**، 53/3، وابن يعيش، **شرح المفصل**، 37/8.

[5] الأنباري، **أسرار العربية**، ص234.

[6] البيت ليزيد بن الطّثرية من بني عامر بن صعصعة. يُنظر: المبرد، **المقتضب**، 320/2، 53/3، وابن الشجري، **أمالي ابن الشجري**، 229/2، وابن يعيش، **شرح المفصل**، 38/8.

الفصل الخامس

التعليلات الذوقية

أولا: التعليل بالحسن والقبح

أولا: في النحو:

استعمل الأنباري في (أسرار العربية) مجموعة من الأحكام ليبين أنّ تركيبا معيناً غير صحيح نحويًا، مثل: محال، فاسد، لم يقولوا، لا يستقيم، لم يجُز، ليس بصحيح، ضعيف، لا يحسن، شاذ، فلا يجوز، وغير جائز وقبيح.

واستعمل بعض الأحكام لقبوله تركيبا معينا بأنه (حسن يحسن فصيح، جيد، عال)

والدارس لتلك الأحكام في أسرار العربية يجد أنها لم ترد بكثرة وإنما جاءت قليلة عند الأنباري[1].

الضعف لغةً: ضد القوة

وفي الاصطلاح: والضعيف من اللغات ما انحط عن درجة الفصيح، ومن الضعف عند النحاة استعمال (قرطاس) بضم (القاف) في (قِرطاس) بكسرها[2].

ومن أمثلتها عند النحاة، تعليل الأخفش جواز إضافة ظروف الزمان إلى الأفعال، فقال: "إنما أضيفت أسماء الزمان إلى الأفعال؛ لأنّ الأزمنة كلها ظروف للأفعال والمصادر، والظروف أضعف الأسماء فقووها بالإضافة إلى الأفعال[3].

---

[1] ينظر: الأنباري، **أسرار العربية:** ص 48، 61، 63، 122، 124، 129، 132، 139، 141، 141، 143، 152، 160، 160، 166، 166، 253، 254، 260، 296، 300، 303، 315، 323، 345، 375

[2] التهانوي، محمد علي، **محمد علي ،كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**،تحقيق:علي دحروج ، مكتبة لبنان ناشرون،، ط1، 199، 1119/2.

[3] الزجاجي، **الإيضاح في علل النحو**، ص114

واستعمل الزجاجي هذه العلة في مواضع محددة[1]، منها: تعليل امتناع عمل حروف الجر إن كانت محذوفة، فقال: "وعمل حروف الجر كعمل حروف الجزم، فكما لا يجوز إضمار الجازم، فكذلك لا يجوز إضمار الجار، وعلة ذلك أجمع أنها عوامل ضعاف، إذا كانت حروفا، وإنما يحذف العامل لقوته كالفعل[2].

أما ما ذهب إليه الفراء في الفعل المضارع بأنه يرتفع لسلامته من العوامل الناصبة والجازمة، فيقول الأنباري: "أما قول الفراء فلا ينفك من ضعف، وذلك لأنه يؤدي إلى أن يكون النصب والجزم قبل الرفع، لأنه قال: لسلامته من العوامل الناصبة والجازمة، والرفع قبل النصب والجزم، فلهذا كان هذا القول ضعيفا"[3].

وعلّل الأنباري في باب ما لم يسمّ فاعله قولك: "ظُنّ قائم عمرًا" في " ظُنّ عمروٌ قائما" كان جائزا لزوال اللبس، ولو قلت في: "ظننت زيدا أباك"، ظُنّ أبوك زيدا لم يجز، وذلك لأنّ قولك: ظننت زيدًا أباك يؤذن بأن زيدا معلوم، والأبوّة مظنونة، فلو أقيم الأب مقام الفاعل، لانعكس المعنى فصارت الأبوّة معلومة وزيدٌ مظنونا، وذلك لا يجوز، وكذلك فلو قلت في أعطيت زيدا غلاما: أعطي غلام زيدا" لم يجز، لأن كل واحد منهما يصحّ أن يكون هو الآخذ، فلو أقيم غلام مقام الفاعل لم يُعلم الآخذ من المأخوذ، فلهذا كان ممتنعا"[4].

وعلّل الأنباري عدم جواز بناء الفعل اللازم للمفعول به لأنك لو بنيت الفعل اللازم للمفعول به لكنت تحذف الفاعل، فيبقى الفعل غير مستند إلى شيء، وذلك محال[5].

---

(1) الزجاجي، **الإيضاح في علل النحو**، ص114

(2) الأنباري، **أسرار العربية**،، ص404

(3) المصدر نفسه، ص53

(4) المصدر نفسه، ص100

(5) المصدر نفسه، ص 103

وعلّل الأنباري بأن (نعم وبئس) ليسا بفعلين بقوله: "إنهم قالوا: الدليل على أنهما ليسا بفعلين أنه لا يحسن اقتران الزمان بهما كسائر الأفعال، ألا ترى أنه لا يحسن أن تقول: "نعم الرجل أمس" ولا "بئس الرجل غدا"، فلما لم يحسن اقتران الزمن بهما دلّ على أنهما ليسا بفعلين"[1].

وعلّل الأنباري ما استدل به الكوفيون بأنّ نعم وبئس اسمان بقول فاسد؛ لأن حرف الجر إنما دخل على تقدير الحكاية[2].

الاستحسان

في اللغة: يستحسن الشيء، أي: يعدّه حسنا[3].

وفي الاصطلاح: ترك القياس والأخذ بما هو أرفق، أو العدول عن موجب قياس إلى قياس أقوى منه[4].

وعرفه العكبري (456هـ) فقال: "الاستحسان حكم عدل به عن نظائره إلى ما هو أولى به منه، والقياس أن تحكم للثاني بما حكمت به للأول لاشتراكهما في العلة التي اقتضتك ذلك في الأول[5].

ذكر الأنباري أن العلماء اختلفوا في الأخذ بالقياس[6]، فمنهم من لم يأخذ به لما فيه من ترك القياس، ومنهم من أخذ به، ومع ذلك اختلفوا في تعريفه، فقال بعضهم: هو ترك قياس الأصول لدليل، وقال آخرون: هو تخصيص العلة[7].

---

(1) الأنباري، **أسرار العربية**، ص 106

(2) المصدر نفسه، ص 107

(3) ابن منظور، **لسان العرب**: (حسن) 117/13

(4) الجرجاني، **التعريفات**، ص 32-33

(5) العكبري، ابن برهان، شرح اللع، ج1/ 6.

(6) الحجوج، محمد عبد الرحمن، **الأصول اللغوية في كتاب الخصائص لابن جني اصطلاحا واستعمالا**، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن، ص 131

(7) نجم، علاء الدين، **معجم مصطلحات أصول الفقه**، مؤسسة الرسالة، عمان، الأدرن، ط1، 2000، ص9

ويبدو أن النحاة متأثرون بالفقهاء، فهم اختلفوا بالأخذ به، فقد أخذ به أصحاب المذهب الحنفي، والمالكي وتركه أصحاب المذهب الشافعي[1].

والاستحسان نوعان[2]:

1. استحسان تداولي وهو الذي تستحسنه العرب وتنطق به وهو عن ظاهرة، كاستحسانهم أن يقولوا: الفتوى بالواو، ولم يقولوا: الفتيا بالياء.
2. استحسان نحوي وهو ما يستحسنه النحويون في تفسيرهم وتعليلهم مما استحسنه العرب، كاستحسانهم أن يقولوا: استحوذ، ليخرج، تنبيها على أصل بابه[3].

وعلّل الأنباري في باب ظننت وجوب إعمال هذه الأفعال إذا تقدّمت، وجواز إلغائها إذا توسّطت وتأخرت، ويقول: "وأما من أعملها إذا تقدمت، فقدرها متقدمة في التقدير وإن كانت متأخرة في اللفظ مجازا وتوسعا؛ غير أنّ الإعمال مع التوسّط أحسن من الإعمال مع التأخّر، وذلك لأنها إذا توسّطت كانت متقدمة من وجه ومتأخرة من وجه؛ لأنها متأخرة عن أحد الجزأين متقدمة على الآخر، ولا يتم أحد الجزأين إلا بصاحبه، فكانت متقدمة من وجه، ومتاخرة من وجه، فحسن إعمالها كما حَسُن إلغاؤها؛ وإذا تأخرت عن الجزأين جميعا، كانت متأخرة من كل وجه، فكان إلغاؤها أحسن من إعمالها لتأخرها وضعف عملها"[4].

والمفعول معه هو الاسم المنتصب بعد واو بمعنى (مع)، ولا يكون إلا بعد فعل لازم، نحو: ما صنعت وأباك، وسيري والطريق مسرعة[5] وعلة نصبه عند سيبويه هي: "لأنه مفعول

---

[1] أمين، أحمد، **ضحى الإسلام**، ط2، 1998، 240/2.

[2] الحجوج، محمد، **الأصول اللغوية في كتاب الخصائص**، ص 131

[3] الأنباري، **أسرار العربية**، ص 132

[4] المصدر نفسه، ص 157

[5] ابن السراج، الأصول في النحو، ج1 / 254، ابن يعيش، شرح المفضل ج2/ 48.

معه ومفعول به[1]. وهذا يعني أن المفعول معه انتصب لأنه مفعول، والمفعول ينتصب بتعدي الفعل إليه، والمفعول معه انتصب بتعدي الفعل إليه لأن الواو لم تغير المعنى فيعمل ما قبلها فيما بعدها.

فالواو بمعنى (مع) لأن معنى (مع) الاجتماع والانضمام، والواو تجمع ما قبلها مع ما بعدها وتضمه إليه فأقاموا الواو مقام (مع) لأنها أخف لفظاً وتعطي معناها ولم تكن اسما يعمل فيه الفعل كما عمل في (مع) النصب فانتقل العمل إلى ما بعد الواو فهذا مذهب سيبويه وتابعه فيه جمهور البصريين.

علّل الأنباري في (باب المفعول معه) ما ذهب إليه الكوفيون إلى انّ المفعول معه منصوب على الخلاف وذلك لأنه إذا قال: "استوى الماءُ والخشبةَ" لا يحسن تكرار الفعل فيقال: "استوى الماء واستوت الخشبة" لأنّ الخشبة لم تكن معوجّة حتى تستوي، فلما لم يحسن تكرير الفعل كما يحسن في "جاء زيدٌ وعمرو"، فقد خالف الثاني الأول فانتصب على الخلاف [2].

وهذا قول ضعيف؛ لأنه لو جاز نصب الثاني لأنه مخالف للأول لجاز نصب الأول ايضاً لأنه خالف الثاني، لأن الثاني إذا خالف الأول فقد خالف الأول الثاني فليس شرطًا هذا للمخالفة أول من النصب الأول ثم هو باطل بالعطف الذي يخالف فيه الثاني الأول نحو: قامَ زيدٌ لا عمرو، فلو كان ما ذكروهُ من المخالفة لازما لم يكن ما بعد (لا) في العطف إلا منصوباً[3].

وعلّل الأنباري في باب الاستثناء جواز البدل في النفي وعدم جوازه في الإيجاب، يقول: "فإن قيل: فَلِمَ جاز البدل في النفي ولم يجز في الإيجاب؟ قيل: لأنّ البدل في الإيجاب يؤدي إلى محال، وذلك لأنّ المبدل منه يجوز أن يقدر كأنه ليس في الكلام، فإذا قدرنا هذا في

---

[1] سيبويه، الكتاب، ج1، 297.

[2] المصدر نفسه، ص 174

[3] ابن يعيش، شرح المفضل، ج2 / 49.

الإيجاب صار محالا، لأنه يصير التقدير: "جاءني إلا زيد، وهذا لا يستحيل في النفي كما يستحيل في الإيجاب، لأنه يجوز ألا يجيئه أحد سوى زيد، فبان الفرق بينها"[1].

وعلّل الأنباري أن اللام في: ذلك، وتلك، زائدة للتنبيه، كـــ (ها) في هذا، ولهذا لا يحسن أن يقال: لا هذلك: (هذلك) ولا (هاتالك) وأصل اللام أن تكون ساكنة"[2].

وعلّل الأنباري قولك: ألا ترى أنك إذا قلت "حبذا زيد رجلا"، و"حبذا عمرو راكبا" يحسن فيه التقدير (مِنْ) كأنك قلت: من رجل، ومن راكب كما قال الشاعر[3]:

يـــا حبـــذا جَبَـــلُ الرّيّـــان مـــن جَبَـــلٍ وحبّـــذا ســـاكن الريّـــان مِـــنْ كانـــا[4]

إن اللهم عند الخليل نداء مركب من اسم الجلالة وجسم مشددة وغنا أني بها بدلاً او عوضا من (يا) النداء وكانت آخر الكلمة بمنزلة (يا) في أولها، وبنيت عليها الكلمة، وارتفع اسم الله تعالى، لأنه منادى وقع عليه الإعراب، فالخليل هناك غلى التعليل بعلة العوض وهي تقوم على افتراض اصل مقدر حذف وعوض عنه وقد صنفت هذه العلة ضمن العلل التي تطرد على كلام العرب[5].

وعلّل الأنباري إلحاق الميم المشددة في آخر هذا الاسم نحو "اللهم"، يقول الأنباري: "اختلف النحويون في ذلك، فذهب البصريون إلى انها عوض من "يا" النداء، والهاء مضمومة لأنه نداء، ولهذا لا يجوز أن يجمعوا بينهما فلا يقولون (ياللهمّ) لئلا يجمعوا بين العِوَض والمعوّض. وذهب الكوفيون إلى أنها ليست عوضا من "يا" وإنما الأصل فيه "ياالله أمّنا بخير"، إلا

---

[1] الأنباري، **أسرار العربية**، ص 192

[2] المصدر نفسه، ص 347

[3] المصدر نفسه، ص 118

[4] **ديوان جرير**، دار صادر، بيروت، ط3، 1998، ص291.

[5] الاقتراح، 71.

أنه لم كثر في كلامهم وجرى على ألسنتهم حذفوا بعض الكلام تخفيفا...، يقول الأنباري والصحيح ما ذهب إليه البصريون، أما قول الكوفيين فهو فاسد"[1].

إن البصريين ذهبوا مذهب الخليل وهو الأرجح في حين أن الكوفيين ذهبوا مذهب الفراء، الذي يرى أن اصل (اللهم) الله ضمت إليه (أم) أي يا الله أُمتنا بخير فكثر في الكلام فحذفوا بَعْضَهُ تخفيفاً[2].

وعلّل الأنباري حَمْلَ "أحْسِنْ بزيدٍ" على "ما أحسَنَ زيدا" بقوله: " ثم حَمْلُ: "أحْسِنْ بزيدٍ" على "ما أحسَنَ زيدا" في تقدير الإضمار لا يستقيم، لأنّ "أحْسَنَ" إنما أضمر فيه لتقدّم "ما" عليه، لأن "ما" مبتدأ، و"أحْسَنَ" خبره، ولا بد فيه من ضمير يرجع إلى المبتدأ، بخلاف: "أحْسِنْ بزيدٍ"، فإنه لم يتقدّمه فوجب تقدير الضمير"[3].

وعلّل الأنباري حذف (أنْ) مع كاد بقوله: "فإن قيل: ولِمَ كان الاختيار مع كاد حذف (أنْ) وهي كعسى في المقاربة؟ قيل: هما، وإن اشتركا في الدلالة على المقاربة إلى أنّ (كاد) أبلغ في تقريب الشيء من الحال، و"عسى" أذهب في الاستقبال، ألا ترى أنك لو قلت: "كاد زيد يذهب بعد عام" لم يجز، لأن كاد توجب أن يكون الفعل شديد القرب من الحال، ولو قلت: "عسى الله أن يدخلني الجنة برحمته" لكان جائزا وإن لم يكن شديد القرب من الحال، فلما كانت (كاد) أبلغ في تقريب الشيء من الحال حذفت معها (أنْ) التي هي على الاستقبال، ولمّا كانت عسى أذهب في الاستقبال اتى معها (بأنْ) التي هي على الاستقبال"[4].

---

[1] الأنباري، **أسرار العربية**، ص 213–214

[2] الفراء، معاني القرآن ج1 / 213 وابن يعيش، شرح المفضل، ج2 / 16 – 17.

[3] الأنباري، **أسرار العربية**، ص 129

[4] المصدر نفسه، ص 132–133، وينظر: ص 139، 291، 254

وعلّل الأنباري عدم جواز تقديم خبر (ليس) عليها نفسها، بقوله: "اختلف النحويون في ذلك، فذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبرها عليها نفسها، وذهب أكثر البصريين إلى جوازه؛ لأنه كما جاز تقديم خبرها على اسمها جاز تقديم خبرها عليها نفسها، والاختيار عندي ما ذهب إلي الكوفيون، لنّ (ليس) فعل لا يتصرف، والفعل إنما يتصرّف عمله إذا كان متصرّفا في نفسه، وإذا لم يكن متصرّفا في نفسه لم يتصرّف في عمله، واما قولهم: "إنه كما جاز تقديم خبرها على اسمها جاز تقديم خبرها عليها ففاسد..." [1].

وعلّل الأنباري عدم جواز قولك: "مازال زيد إلا قائما"، بقوله: "فإن قيل: لِمَ جاز: "ما كان زيد إلا قائما" ولم يجز: مازال زيد إلا قائما" قيل: لأن "إلّا" إذا دخلت في الكلام أبطلت معنى النفي، فإذا قلت: "ماكان زيد إلا قائما" كان التقدير فيه: "كان زيد قائما"، وإذا قلت: مازال زيد إلا قائما" صار التقدير: "زال زيد قائما"، و"زال" لا تستعمل إلا بحرف النفي، فلما كان إدخال حرف الاستثناء يوجب إبطال معنى النفي، و(كان) يجوز استعمالها من غير حرف النفي، وزال لا يجوز استعمالها إلا بإدخال حرف النفي، جاز "ماكان زيد إلا قائما" ولم يجز "مازال زيد إلا قائما"، وأما قول الشاعر[2]:

حَـرَاجِيجُ ما تَـــنْـفَـكُّ إلّا مُـنـاخَـةً على الخَسفِ أو ترمي بها بَلَـدا قَـفْـرًا[3]

فالخبر قوله: على الخسف، وتقديره: ما تنفكُّ على الخسف إلا أن تناخ أو ترمي بها بلدا قفرًا.

---

[1] الأنباري، **أسرار العربية**، ص 140–141، وينظر: ص 143، 166

[2] المصدر نفسه، ص 141–142

[3] العدوي، غيلان بن عقبة، **الديوان** (1411–1450)

الحرجوج: الناقة الطويلة الضامرة، الخسف: الجوع، أي تبيت على غير علف. وخُرّج على ان تنفك تامة، ومناخةً حال، أو على زياد (إلا)

وحكم الأنباري بالتوهم على قول الشاعر[1]:

مَـــــــــشائِـيْـمُ ليســوا مُـــــصلِحيــن عَـــــشيرةً ولا ناعبٍ إلا ببينٍ غُرابُها[2]

وقد حكم الأنباري على ما ذهب إليه الكوفيون بأن الألف في (كلا وكلتا) للتثنية، بأن هذا ليس بصحيح وذلك بقوله: "وذهب الكوفيون إلى أنّه مثنى وأنّ الألف فيهما للتثنية، واستدلوا على ذلك بقول الشاعر[3]:

في كِلْتِ رجليها سُلامَى واحدة كلتاهما مقرونة بزائده[4]

فأفرد في قوله (كلت) فدلّ على أن (كلتا) مثنى، واستدلوا على ذلك أيضا بأن الألف فيهما تنقلب إلى الياء في حال النصب والجر إذا أضيفتا إلى المضمر، تقول: رأيت الرجلين كليهما، ومررت بالرجلين كليهما" وكذلك تقول: "رأيت المرأتين كلتيهما، ومررت بهما كلتيهما"، ولو كانت الألف المقصورة لم تنقلب كما لم تنقلب ألف (عصا) ونحوها. وما ذهب إليه الكوفيون ليس بصحيح، فأمّا استدلالهم في البيت المتقدّم: "في كلت رجليها سلامى واحدة" فلا حجة فيه، لأنه يحتمل أن حذف الألف لضرورة الشعر..." [5].

وقد أورد هذا الحكم بقلة[6].

علل الأنباري جواز إلحاق ألف الندبة آخر المضاف إليه، بقوله:" فلما لحقت ألف الندبة آخر المضاف اليه، نحو (يا عبد الملكاه ولم تلحق آخر الصفه، نحو :"يا زيد الظريفاه"؟ قيل: لأن ألف الندبة إنما تلحق ما يلحقه تنبيه النداء والمضاف والمضاف إليه بمنزلة شيء واحد، والدليل

---

(1) الأنباري، **أسرار العربية**، ص 152

(2) البيت للأخوص الرياحي، ينظر: سيبويه، **الكتاب**، 83/1، 154، 418، والبغدادي، **الخزانة**، 2/ 142

(3) الأنباري، **أسرار العربية**، ص 259–260

(4) هذا الشاهد غير معروف صاحبه. ينظر: البغدادي، **الخزانة**، 1/ 62

(5) الأنباري، **أسرار العربية**، ص 260

(6) ينظر: المصدر نفسه، ص 300، 303، 315

على ذلك أنه لا يتم المضاف إلا بذكر المضاف إليه ... وإذا لم يكونا بمنزلة شيء واحد وجب ألا تلحق ألف الندبة الصفة بخلاف المضاف إليه وقد ذهب بعض الكوفيين ويونس بن حبيب البصري إلى جواز إلحاقها الصفة حملا على المضاف إليه، وقد ثبت الفرق بينهما. ويحكون عن بعض العرب أنه قال: "واعديما، واجُمجمتْي، الشّاميّـتـــــَـيْـنـــاه" وهو شاذ لا يُقاس عليه"[1].

ثانياً: في الأصوات

علّل الأنباري إشباع الضمة والفتحة والكسرة بالضعف لأن إشباع الحركات تكون في ضرورة الشعر، وأما في حالة الاختيار فلا يجوز ذلك بالإجماع[2].

وهذا كثير في أسرار العربية.

وعلّل الأنباري عدم جواز إمالة الألف المبدلة من التنوين بقوله: " ولو كانت مبدلة من التنوين لما جازت ههنا إمالتها، ألا ترى أنك لو أملت الألف في نحو: رأيت عمرًا؛ لكان غير جائز؟ ولمّا جازت الإمالة ههنا دلّ على أنها مبدلة من الحرف الأصلي لا من التنوين"[3].

ثالثا: في الصرف

وعلّل بها الأنباري زيادة الحروف الأربعة وهي: الهمزة والنون، والتاء والياء، على الفعل المضارع دون غيرها، بقوله: "فإن قيل: فلمَ زيدت هذه الحروف دون غيرها؟ قيل: لأن الأصل أن تزاد حروف المد واللين، وهي: الياء والواو والألف، إلا أنّ الألف لما لم يمكن زيادتها أولا، لأنّ الألف لا تكون إلا ساكنة، والابتداء بالساكن محال، أبدلوا منها الهمزة، لقرب مخرجيهما..." [4].

---

[1] الأنباري، **أسرار العربية**، ص 224.

[2] المصدر نفسه، ص66

[3] المصدر نفسه، ص 63

[4] المصدر نفسه، ص 48.

وعلّل بها الأنباري إسقاط (الياء) أو إثباتها في الوقف على المرفوع والمجرور في (قاضٍ)، بقوله: "بأنّ لك فيه مذهبين: إسقاط الياء وإثباتها، واختلف النحويون في الأجود منها، فذهب سيبويه إلى أنّ حذف الياء أجود إجراء للوقف على الوصل لأنّ الوصل هو الأصل، وذهب يونس إلى أنّ إثبات الياء أجود؛ لأنّ الياء إنما حذفت لأجل التنوين، ولا تنوين في الوقف، فوجب ردّ الياء، وقد قرأ بها الفراء، قال الله تعالى ﴿ مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ ۖ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ ﴾[1]، بغير ياء...، وكان لك أيضا في الوقف في حالة الرفع والجر إثبات الياء وحذفها، وإثباتها أجود الوجهين، لأنّ التنوين لا يجوز أن يكتب مع الألف واللام، فإذا زال علة إسقاط الياء وجب ان تثبت، وكان بعض العرب تقف بغير ياء، وذلك أن قدّر حذف الياء في (قاضٍ) ونحوه، ثم ادخل عليه الألف واللام وبقي الحذف على حاله، وهذا ضعيف جدا، وقد قرأ به بعض القُرّاء[2] في قوله تعالى: ﴿ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ﴾ [3].

وعلّل الأنباري عدم القول "ما أحسن زيدًا"، وزيد أحسن القوم"، بقوله: "أنه لما دخله التصغير حملًا على باب أفعل الذي للتفضيل والمبالغة لاشتراك اللفظين في ذلك، ألا ترى أنك لا تقول: "ما أحسن زيدًا" إلا لمن بلغ الغاية، غاية الحسن، كما لا تقول: "زيد أحسن القوم" إلا لمن كان أفضلهم في الحسن، فلهذه المشابهة بينهما جاز التصغير في قوله: "يا ما أميلح غزلانا"، كما تقول "غزلانك أميلح الغزلان" وما أشبه ذلك.. والذي يدل على اعتبار هذه المشابهة بينهما أنهم حملوا: "أفعل منك وهو أفعل القوم" على قولهم: "ما أفعله" فجاز فيهما ما جاز فيه، وامتنع فيهما ما امتنع فيه، فلم يقولوا: "هذا أعور منك"، ولا "أعور القوم"؛ لأنهم لم يقولوا: "ما أعوَرَهُ"،

---

[1] سورة النحل: 96.

[2] الأنباري، **أسرار العربية**، ص 61 .

[3] سورة البقرة: 186.

وقالوا: "هو أقبح عَوَرًا منك، وأقبح القوم عَورا"، كما قالوا: "ما أقبح عَوَرَه"، وكذلك لم يقولوا: "هو أحسن منك حسنا" فيؤكدوا، كما لم يقولوا: "ما أحسن زيدًا حسنًا"، فلما كانت بينهما هذه المشابهة دخله التصغير حملا على "أفعل" الذي للتفضيل والمبالغة"[1].

وقد حكم الأنباري على إثبات التاء في التصغير في ما كان رباعيا بالشاذ ولا يقاس عليه بقوله: "وإنما أثبتوا التاء في التصغير في ما كان رباعيا نحو: "قديديمة، وَوُرَيّئة، وأُميّمَة"، لوجهين:

أحدهما: أن الأغلب في الظروف أن تكون مذكّرة، فلو لم يدخلوا التاء في هذه الظروف، وهي مؤنثة، لالتبست بالمذكّر.

والوجه الثاني: أنهم زادوا التاء تاكيدا للتأنيث.

ويحتمل أيضا وجهًا ثالثًا: وهو أنهم أثبتوا التاء تنبيهًا على الأصل المرفوض، كما صححوا الواو في (العود)، والحركة تنبيها على أن الأصل في (باب) بَوَبَ ودار دَوَرَ". على كل حال فكلا القسمين شاذ لا يقاس عليه"[2].

---

[1] الأنباري: **أسرار العربية**، ص 122–124.

[2] الأنباري، **أسرار العربية**، ص 323

ثانياً: التعليلات قليلة التكرار:

أولاً: في الأصوات

علة اختصاص

علّل بها الأنباري اختصاص الواو بالمظهر دون المضمر إذ يقول: فإن قيل:/ فلم اختصت الواو بالمظهر دون المضمر؟ قيل: لأنها لما كانت فرعا على الباء، والباء تدخل على المظهر والمضمر، انحطت عن درجة الباء التي هي الأصل، فاختصت بالمظهر دون المضمر، لأن الفروع أبدا تنحط عن درجة الأصل[1].

وعلّل بها الأنباري عمل (إنْ) الجزم في الفعل المضارع بقوله: "إن قال قائل: لمَ عملت (إنْ) الجزم في الفعل المضارع؟ قيل: إنما عملت لاختصاصها، وعملت الجزم لما بيّنا أنها تقتضي جملتين: الشرط والجزاء، فلطول ما تقتضيه اختير لها الجزم لأنه حذف وتخفيف"[2].

ثانياُ: في النحو

علّة دلالة الحال عليه

علّل بها الأنباري حذف الفعل مع (ربّ)، بقوله: "وأما حذف الفعل معها فللعلم به، ألا ترى انك إذا قلت: "ربّ رجل يفهم" كان التقدير فيه "ربّ رجل يفهم أدركت أو لقيت"، فحذف الفعل لدلالة الحال عليه كما حذف في قوله تعالى: ﴿ وَأَدۡخِلۡ يَدَكَ فِي جَيۡبِكَ تَخۡرُجۡ بَيۡضَآءَ مِنۡ غَيۡرِ سُوٓءٖۖ فِي تِسۡعِ ءَايَٰتٍ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ وَقَوۡمِهِۦٓ ﴾ [3]، ولم يذكر مرسلًا لدلالة الحال عليه، فكذلك ههنا"[4].

---

[1] الأنباري، **أسرار العربية**، ص251.

[2] المصدر نفسه، ص 298

[3] سورة النمل :12

[4] الأنباري، **أسرار العربية**، ص 240.

وعلّل بها الأنباري رفع الاسم بعد (حتى) بالابتداء و خبره محذوف وتقديره: "أكلت السمكة حتى رأسُها ماكول" على أن تجعل (حتى) حرف ابتداء، وإنما حذفت الخبر لدلالة الحال عليه[1].

علة إتباع

وعلّل بها الأنباري بناء (منذ) على الضم بقوله: "وبُنيت (منذ) على الضم لأنه لما وجب أن تحرك الذال لالتقاء الساكنين بنيت على الضم... إتباعا لضمة الميم، كما قالوا في مُنْتِن: مُنْتُن"، فضموا التاء إتباعا لضمة الميم، ومنهم من يقول: "مِنْتِن" بكسر الميم إتباعًا لحركة كسرة التاء، ونظير هذين الوجهين قراءة من قرأ الآية القرآنية﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ [2] "الحمدُ لُلَّه"، فضم اللام إتباعًا لضمة الدال، وقراءة من قرأ :الحمدِ لِله" بكسر الدال إتباعا لكسرة اللام، فلهذا كانت (مُذ ومُنذ) مبنيتين"[3].

علّة جواب

علّل بها الأنباري جواز الرفع إذا كرّرت نحو: "لا رجلٌ في الدار ولا امرأةٌ" بقوله: "فإن قيل فلمَ جاز الرفع إذا كرّرت نحو: "لا رجلٌ في الدار ولا امرأةٌ"؟ قيل: لأنك إذا كرّرت كان جوابا لمن قال: "أرجلٌ في الدار أم امرأة، فتقول: " لا رجلٌ في الدار ولا امرأةٌ في الدار" ليكون الجواب على حسب السؤال"[4].

---

[1] الأنباري، **أسرار العربية** ، ص 244.

[2] سورة الفاتحة: 2.

[3] الأنباري، **أسرار العربية**، ص 247

[4] المصدر نفسه، ص 228

علّة موقع

علّل بها الأنباري بناء (لا) مع النكرة دون المعرفة بقوله: "فإن قيل: لمَ بنيت (لا) مع النكرة دون المعرفة؟ قيل: لأن النكرة تقع بعد (مِنْ) في الاستفهام، ألا ترى أنك تقول: "هل من رجلٍ في الدار"؟ ... وأما المعرفة فلا تقع بعد (مِنْ) في الاستفهام، ألا ترى أنك لاتقول: "هل من زيدٍ في الدار" فإذا لم تقع بعد (مِن) في السؤال لم يجز تقدير (مِن) في الجواب..." [1].

علّة توسط

علّل بها الأنباري إعمال الجر في باب حروف الجر بقوله: "قيل: إنما عملت لأنها تقع وسطًا بين الاسم والفعل، والجر يقع وسطا بين الرفع والنصب، فأعطي الأوسط الأوسط"[2].

علّة الربط

علّل بها الأنباري جعل جواب القسم (بإن واللام، وما ولا) بقوله: "فإن قيل: فلمَ جعلوا جواب القسم بإن واللام، وما ولا؟ قيل: لأن القسم وجوابه لما كانا جملتين، والجمل تقوم بنفسها، وإنما تتعلق إحدى الجملتين بالأخرى بواسطة بينه وبين جوابه، وجوابه لا يحلو إمّا أن يكون موجبا أو منفيا، جعلوا الرابطة بينهم بأربعة أحرف، حرفين للإيجاب وهما: (اللام و إنْ) وحرفين للنفي وهما: (ما و إلا)" [3].

علّة مشاركة

علّل بها الأنباري وجوب عمل (لام الأمر) الجزم بقوله: "وأما (لام الأمر) فإنما وجب أن تعمل الجزم لاشتراك الأمر باللام وبغير اللام في المعنى، فيجب أن تعمل لام الجزم، ليكون الأمر باللام مثل الأمر بغير اللام في اللفظ وإن كان جزمًا، والآخر وقفًا"[4].

---

[1] الأنباري، **أسرار العربية**، ص 228

[2] المصدر نفسه، ص 231

[3] المصدر نفسه، ص 251– 252

[4] المصدر نفسه، ص 296.

علّة عوض

علّل الأنباري بهذه العلّة جواز الجمع بين (الميم والواو) في ضرورة الشعر، قال الشاعر[1]:

هما نفثا في فيّ من فوهيهما[2]

فجمع بين (الميم) و (الواو) وهي عوض فيها.

وعلّل الأنباري بهذه العلة أن ربّ للتقليل يلزم مجرورها الصفة، وحروف الجر لا يلزم مجرورها الصفة، فيقول: "وأما كونها تلتزم الصفة مجرورها، فجعلوا ذلك عوضا عن حذف الفعل الذي يتعلق، وقد يظهر ذلك في ضرورة. واما حذف الفعل معها فللعلم به"[3].

وعلّل بها الأنباري أنّ الأغلب على (مذ) الاسمية، وعلى (منذ) الحرفية بقوله: "إن قال قائل: فلمَ قلتم إن الأغلب على "مذ" الاسمية، وعلى "منذ" الحرفية، وكل واحد منهما يكون اسما وحرفا جارًّا؟ قيل: إنما قلنا إن الأغلب على "مذ" الاسمية، وعلى "منذ" الحرفية؛ لأنّ (مذ) دحلها الحذف، والأصل فيه (منذ)، فحذف لنون منه والحذف إنما يكون في الأسماء..." [4].

علة التوكيد

وهي من العلل التي يعتمد التعليل بها على ملاحظة المعنى في إطار السياقات المختلفة عند تقعيد القاعدة[5]. وتأتي عند سيبويه تفسيراً لزيادة بعض الألفاظ أو الحروف في الكلام[6].

---

[1] المصدر نفسه، ص 216

[2] البيت للفرزدق، **ديوانه**، 771/2

وتتمة البيت: على النابح العاوي أشدّ رِجَام

[3] الأنباري، **أسرار العربية**، ص 240

[4] الأنباري، **أسرار العربية**، ص 246

[5] ينظر: العبيدي، شعبان عوض، التعليل اللغوي كتاب سيبويه منشورات جامعة فاريونس / ليبياً 1999. ص308

[6] سيبويه الكتاب، ج2 / 170.

تدل كلمة التوكيد على الشد والأحكام، يقولون: وكّده وأكّده: إذا أمَّه وعنى به[1].

وذكر الجرجاني أن التأكيد عبارة عن إعادة المعنى الحاصل فيه، أي: تقوية المعنى وإحكامه[2]، وذلك يرفع احتمال التجوز[3]. وجاءت العلة في كتاب الأنباري قليلة جدا، وهي:

علّل بها الأنباري دخول الباء على خبر (ما) الحجازية يقول: "فإن قيل: فلم دخلت الباء في خبرها نحو: ما زيد بقائم؟ قيل: لوجهين أحدهما: أنها دخلت توكيدا للنفي[4].

علة أصل

الأصل لغة: أسفل الشيء[5]، والأصل اسم يطلق على اساس الشيء، كالجدار أصل للسقف[6]. واصطلاحا: ما يُبنى عليه غيره، وما يفتقر إليه، ولا يفتقر هو إلى غيره[7].

وقد استعمل الأنباري هذه العلة في مواضع كثيرة، وهي:

علّل بها الأنباري تركيب حَبُبَ مع المفرد (ذا) المذكر دون المؤنث والمثنى والمجموع؛ قيل لأن المفرد المذكر هو الأصل، والتأنيث، والتثنية، والجمع كلها فرع عليه، وهي أثقل منه، فلما أرادوا التركيب، كان تركيبه مع الأصل الذي هو الأخف[8].

وعلّل بها الأنباري جواز تقديم المنصوب على الناصب لقوله: "فإن قيل: فهل يجوز تقديم المنصوب ههنا على الناصب؟ فقيل: نعم يجوز ذلك، لأن العامل فيه يتصرّف، ولم يوجد ما يمنع من جواز تقديمة كما وجد في المفعول معه، فكان جائزا على الأصل[9].

---

(1) الفارسي، أبو علي، **مقاييس اللغة**، تحقيق عبدالسلام هارون، دار الجيل، بيروت، 1999، 138/6

(2) الجرجاني، **التعريفات**، ص 71

(3) الدقر، عبدالغني، **معجم النحو**، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1996، ص 119

(4) الأنباري، **أسرار العربية**، ص144.

(5) الكفوي، **الكليات**، 1/ 188

(6) الأنباري، **أسرار العربية**، ص274-2، الملخ، حسن، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، ص72.

(7) الجرجاني، **التعريفات**، ص 28

(8) الأنباري، **أسرار العربية**، ص116.

(9) الأنباري، **أسرار العربية**، ص179.

علّل بها الأنباري نصب المضاف والنكرة بقوله: قيل: لأن الأصل في كل منادى أن يكون منصوبًا؛ لأنه مفعول، إلا أنه عرض في المفرد المعرفة ما يوجب بناءه، فبقي ما سواه على الأصل[1].

وعلل بها الأنباري دخول الهاء من الثلاثة إلى العشرة؛ لأن الأصل في العدد أن يكون مؤنثا، والأصل في المؤنث أن يكون بالهاء، والمذكر هو الأصل فأخذ الأصل الهاء، فبقي المؤنث بغير هاء لبقائها على أصلها في البناء[2].

وعلّل بها الأنباري بناء الحروف ولم يُعرب شيئًا منها كالأفعال وذلك لبقائها على أصلها في البناء[3].

علة وجود قرينة أو دليل

علّل بها الأنباري إقامة بعض الظروف والحروف مقام الفعل وكثرة هذا، وعلل بها الأنباري في (عليك وعندك ودونك) خاصة بقوله: "فإن قيل: فلِمَ كثر في (عليك وعندك ودونك) خاصة؟ قيل: لأن الفعل إنما يضمر إذا كان عليه دليل من مشاهدة حال أو غير ذلك، ولما كانت (على) للاستعلاء، والمستعلى يشاهد من تحته، و(عند) للحضرة، ومن بحضرتك تشاهده، و(دون للقرب)، ومن بقربك تشاهده، فصار هذا بمنزلة مشاهدة حال تدل عليه، فلهذا أقيمت مُقام الفعل[4].

---

[1] الأنباري، **أسرار العربية** ، ص209.

[2] المصدر نفسه، ص202.

[3] المصدر نفسه، ص57.

[4] المصدر نفسه، ص158.

علة تعلق

علّل بها الأنباري في باب (ظننتُ وأخواتها) عمل هذه الأفعال وليست مؤثرة في المفعول بقوله: "فإن قيل: فلم أعملت هذه الأفعال و ليست مؤثرة في المفعول؟ قيل: لأن هذه الأفعال، وإن لم تكن مؤثرة، إلا أن لها تعلّقا بما عملت فيه، ألا ترى أن قولك: (ظننت) تدل على الظن، والظن يتعلق بمظنون، وكذلك سائرها؛ ثم ليس التأثير شرطا في عمل الفعل، وإنما شرط عمله أن يكون له تعلّق بالمفعول فإذا تعلق بالمفعول تعدى...[1].

علة عدول

علل بها الأنباري جواز النصب مع الفصل في الخبر بقوله: قيل: إنما جاز ذلك عدولا عن الفصل بين الجار والمجرور؛ لأن الجار والمجرور بمنزلة شيء واحد[2].

علة تقدير

وقد عرف النحاة التقدير بأنه حذف الشيء مع إبقاء دليل عليه، أي هو الحذف على نية الإبقاء[3]. والنحاة يلجؤون إليه عندما تستدعي الصناعة النحوية ذلك، ذلك أن هناك بين اصول النحاة المختلفة والاستعمالات اللغوية، شيئا من المبانية يضطر النحاة إلى التقدير أولاً، وتفسير دواعي التقدير ثانياً لئلا تنحرم أصولهم[4].

علل بها الأنباري حذف الواو من أحد عشر إلى تسعة عشر وجُعل الاسمان اسما واحدا وذلك بقوله: قيل: إنما فعلوا ذلك حملا على العشرة وما قبلها من الآحاد لقربها منها[5].

---

[1] الأنباري، **أسرار العربية** ، ص155.

[2] المصدر نفسه، ص200.

[3] الكفوي، الكليات، ص 384.

[4] الملخ، حسن، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، ص115.

[5] المصدر نفسه، ص204.

علّل بها الأنباري نصب النكرة بعد حبذا يقول الأنباري: قيل: تنتصب النكرة بعده على التمييز، ألا ترى أنك إذا قلت: "حبذا زيد رجلا، وحبذا عمرو راكبا" يحسن فيه تقدير (مِنْ) كأنك قلت: من رجل، ومن راكب كما قال الشاعر[1]:

يا حبّذا جَبَلُ الريّانِ مِنْ جَبَلٍ وَحَبّذا ساكنُ الريّانِ مَنْ كَانا [2]

وعلّل بها الأنباري بيان معنى ما التعجبية يقول: فإن قيل فما معناها؟ قيل: اختلف النحويون في ذلك، فذهب سيبويه وأكثر البصريين إلى أنها بمعنى شيء، وهو في موضع رفع بالابتداء، و(أحسن) خبره، تقديره شيء أحسن زيدا؛ وذهب بعض النحويين من البصريين إلى أنها بمعنى الذي، وهو موضع رفع بالابتداء، (وأحسن) صلته، وخبره محذوف، وتقديره: الذي أحسن زيدا شيء، وما ذهب إليه سيبويه والأكثرون أولى؛ لأن الكلام على قولهم مستقل بنفسه، لا يفتقر إلى تقدير شيء[3].

وعلّل بها الأنباري نصب (دلوي دونك) وذلك بإضمار فعل يقول: "أنا نسلّم أنه في موضع نصب ولكن بإضمار فعل، والتقدير فيه (خذ دلوي دونك) ودونك تفسير لذلك الفعل المقدر [4].

علة مقام

علّل بها الأنباري قيام المفعول مقام الفاعل كقولك: (أعلم الله زيدا عمرا خير الناس، أُعلِمَ زيد عمرا خير الناس) لقيام المفعول الأول مقام الفاعل، وكان هو الأولى لأنه فاعل في المعنى، فدل على أن المفعول ههنا أقيم مقام الفاعل[5].

---

[1] الأنباري، **أسرار العربية**، ص118.

[2] البيت للشاعر جرير، **ديوان جرير**، ص291.

[3] الأنباري، **أسرار العربية**، ص119.

[4] المصدر نفسه ص161.

[5] الأنباري، **أسرار العربية**، ص100.

وعلّل بها الأنباري وقوع الأمر للغائب والمتكلم لا يكون إلا باللام بقوله: "وأمّا الغائب والمتكلم فلا يقع الأمر لهما إلا باللام نحو: ليقم زيد، ولأقُم معه" فيفتقر، فلما أقاموها مُقام الفعل كرهوا أن يستعملوها للغائب والمتكلم؛ لأنها تصير قائمة مقام شيئين: اللام والفعل، ولم يكرهوا ذلك في المخاطب لأنها تقوم مقام شيء واحد وهو الفعل"[1].

وعلّل بها الأنباري التكرار في باب التحذير نحو قولهم: (الأسد الأسد)؛ لأنهم أرادوا أن يجعلوا أحد الاسمين قائما مقام الفعل الذي هو (احذر)، ولهذا إذا كرروا لم يجز إظهار الفعل، و إذا حذفوا أحد الاسمين جاز إظهار الفعل، فدل على أن أحد الاسمين قائم مقام الفعل[2].

وعلّل بها الأنباري لزوم (ليس ولا يكون) لفظا واحدا في التثنية والجمع والتأنيث يقول: قيل لأنهما لما استعملا في الاستثناء قاما مقام (إلّا) و(إلّا) لا يُغيّر لفظه، فكذلك ما قام مقامه، ليدل على أنه قائم مقامه[3].

وعلّل بها الأنباري عدم جواز العطف على (ليس ولا يكون) (بالواو) و(لا) لقوله: فإن قيل: فلِمَ لا يجوز أن يعطف عليهما بالواو و(لا) فيقال: ضربت القوم ليس زيدا ولا عمرا، وأكرمت القوم لا يكون زيدا ولا عمرا؟ قيل: لأن العطف (بالواو ولا) لا يكون إلّا بعد النفي فلما أقيما ههنا مُقام (إلّا) غيّرا عن أصلهما في النفي فلم يجز العطف عليهما بالواو ولا"[4].

وعلّل بها الأنباري بناء عشرة لأنه قام مقام النون من اثنين فلما قام مقام الحرف وجب أن يُبنى[5].

---

[1] الأنباري، **أسرار العربية**، ص159.

[2] المصدر نفسه، ص162.

[3] المصدر نفسه، ص198.

[4] الأنباري، **أسرار العربية**، ص198.

[5] المصدر نفسه، ص504.

علة تفضيل

علّل بها سبب بناء الفعل الماضي على حركة، قال: "وبني على حركة، تفضيلا له على فعل الأمر"[1].

وعلل بها الأنباري بناء المنادى على حركة بقوله: "قيل: لأن له حالة تمكّنٍ قبل النداء، فبنى على حركة تفضيلا على ما بنى وليس له حالة تمكّن"[2].

علة الأمن من اللَّبس

اللَّبس (بالفتح): الخلط، وقد يلزمه جعل الشيء مشتبهًا به[3].

ويقال: "تلبَّس بي الأمر: اختلط وتعلّق"[4].

ويقوم أمن اللبس على مقصد مهم من مقاصد اللغة وهو (الإفادة) [5]، فتحقيق (أمن اللبس) أهم ما تحرص عليه اللغة؛ لأنّ اللغة المُلبسةلا تصلح أن تكون وسيلة للتفاهم والتخاطب[6].

وأورد الأنباري هذه العلة في مواضع محددة، هي:

ماعلّل به بناء المنادى على الضم لقوله: إنّه لو بُني على الفتح لالتبس بما لا ينصرف، ولو بني على الكسر لالتبس بالمضاف إلى النفس، وإذا بطل بناؤه على الفتح والكسر، تعيّن بناؤه على الضم[7].

---

(1) الأنباري، **أسرار العربية**، ص 282.

(2) المصدر نفسه، ص207.

(3) الكفوي، **الكليات**، 4/ 17.

(4) ابن منظور، **لسان العرب**: (لبس).

(5) السيوطي، **همع الهوامع**، 2/ 29

(6) الحموز، عبدالفتاح، **مواضع اللبس في اللغة العربية**، مؤتة للبحوث والدراسات، الأردن، المجلد الثاني، العدد الأول، 1987، ص 10

(7) الأنباري، **أسرار العربية**، ص207.

علة إسناد

علّل بها الأنباري ارتفاع الفاعل بقوله: "فإن قيل: بماذا يرتفع الفاعل؟ قيل: يرتفع بإسناد الفعل إليه"[1].

وعلّل بها الأنباري ارتفاع نائب الفاعل (أو ما لم يسم فاعله) بقوله: "قيل" لأنهم لما حذفوا الفاعل أقاموا المفعول مقامه، فارتفع بإسناد الفعل إليه كما كان يرتفع الفاعل"[2].

علّة تضمين

التضمين لغة: ضمّن الشيء الشيء: أودعه إيّاه، كما تودع الميت القبر"[3].

أما اصطلاحا فهو: إشراب معنى فعل لفعل يعامل معاملته، وقال بعضهم: إيقاع لفظ موقع غيره لتضمّنه معناه[4].

وقد اعتمد الأنباري، كغيره من النحاة، على هذه العلّة المعنويّة لتفسير بعض الأنماط اللغويّة، ولتوضيح دور هذه العلة في التعليل اللغوي.

وعلّل بها الأنباري بناء (أين و كيف)، يقول: "وأمّا أين و كيف فإنما بنيا على الفتح لأنهما تضمنا معنى حرف الاستفهام؛ لأن (أين) سؤال عن المكان، و(كيف) سؤال عن الحال، فلما تضمنا معنى حرف الاستفهام وجب أن يبنيا، وإنما بنيا على حركة لالتقاء الساكنين، وإنما كانت الحركة فتحة لأنها أخف الحركات"[5].

وعلّل بها الأنباري بناء (هؤلاء)، يقول: "وأمّا (هؤلاء) فإنما بنيت لتضمنها معنى حرف الإشارة، وإن لم ينطق به؛ لأن الأصل في الإشارة أن تكون بالحرف كالشرط والنفي والتمني

---

(1) الأنباري، **أسرار العربية**، ص92.

(2) المصدر نفسه، ص99.

(3) ابن منظور، **لسان العرب**: (ضمن)

(4) الكفوي، أبو البقاء، **الكليات**، 2/ 24-25

(5) الأنباري، **أسرار العربية**، ص56.

والعطف إلى غير ذلك من المعاني، إلا أنهم لما لم يفعلوا ذلك ضمّنوا (هؤلاء) معنى حرف الإشارة فبنوها"[1].

وعلّل بها الأنباري بناء (ما) لتضمنها معنى حرف التعجب، وإن لم يكن له حرف ينطق به؛ لأن الأصل في التعجب أن يكون بالحرف كغيره من المعاني، إلا أنهم لما لم يفعلوا ذلك ضمّنوا (ما) معنى حرف التعجب فبنوها كما بنو (ما) إذا تضمنت معنى حرف الاستفهام والشرط، فكذلك ههنا[2].

وعلّل بها الأنباري خروج الظرف عن الظرفية إذا أقيم الظرف مقام الفاعل، ويجعل مفعولا كزيد و عمرو وما أشبه ذلك. قيل: لأنه يتضمن معنى حرف الجر[3].

وعلّل بها الأنباري عدم بناء الظروف لتضمنها معنى الحرف بقوله: "فإن قيل: فلم لم يبنوا الظروف لتضمنها معنى الحرف؟ قيل: لأن الظروف وإن نابت عن الحرف، إلا أنها لم تتضمن معناه، والذي يدل على ذلك أنه يجوز إظهاره مع لفظها ..."[4].

وعلّل بها الأنباري بناء ما زاد على العشرة من أحد عشر إلى تسعة عشر يقول: لأن الأصل في أحد عشر أحد وعشر فلما حذفت واو العطف ضُمّنا معنى حرف العطف، فلما تضمّنا معنى الحرف وجب أن يبنيا، وبنيا على حركة لأن لهما حالة تمكن قبل البناء وكان الفتح أولى لأنه أخف الحركات[5].

---

[1] الأنباري، **أسرار العربية**، ص65.

[2] المصدر نفسه، ص57.

[3] المصدر نفسه، ص103.

[4] المصدر نفسه، ص169.

[5] المصدر نفسه، ص203.

علّل بها الأنباري بناء (عشر) لوجهين: أحدهما: أن يكون بني على قياس أخواته لتضمُّنه معنى حرف العطف[1].

وعلّل بها بناء "مذ، ومنذ" بقوله: "فإن قيل فلمَ بنيت "مذ، ومنذ"؟ قيل: لأنهما إذا كانا حرفين بنيا لأنّ الحروف كلها مبنية، وإذا كانا اسمين بنيا لتضمّنهما معنى الحرف، لأنك إذا قلت: "مارأيته مذ يومان ومنذ ليلتان" كان المعنى فيه "ما رأيته من أول اليومين إلى آخرهما، ومن أول الليلتين إلى آخرهما"، ولما تضمّنا معنى الحروف وجب أن يبنيا"[2].

وعلل بها الأنباري بناء الاسم المبهم وهو اسم الإشارة بقوله: "وأما المبهم، وهو اسم الإشارة، فإنما بُني لتضمّنه معنى حروف الإشارة"[3].

وعلّل بها الأنباري بناء الأسماء والظروف وهي: "مَن، ما، كم، كيف، أين، أنّى، متى، أيّان، وأيّ حين"، بقوله: "فإن قيل: فلمَ كانت مبنيّة ما عدا "أيّ"؟قيل: إنما بنيت لأنها تضمّنت معنى حرف الاستفهام وهو (الهمزة) وأما (أيّ) فإنما أعربت وإن كانت قد تضمّنت معنى حرف الاستفهام"[4].

علة اختصاص

الاختصاص لغة: يقال: اختص فلان بالأمر، وتخصص له إذا انفرد[5].

واصطلاحا: فهو اختصاص بعض الألفاظ والتراكيب اللغوية بمعانٍ نحوية معينة[6].

---

[1] الأنباري، **أسرار العربية**، ص203.

[2] المصدر نفسه، ص 247.

[3] الأنباري، **أسرار العربية**، ص 306

[4] المصدر نفسه، ص 341.

[5] ابن منظور، **لسان العرب**، مادة خصص.

[6] الكفوي، **الكليات**، ج76/1.

الاختصاص ملازمة في العمل كاختصاص "لم" يجزم الفعل المضارع، أو في الوضع كاختصاص أحرف المضارعة يتصدر الفعل المضارع[1].

وقد استعمل الانباري هذه العل في مواضع كثيرة، وهي:

ما تعلّل بها الأنباري تقسيم الحرف إلى قسمين: مُعْمل ومُهْمل، قال: "فإن قيل: إلى كم ينقسم الحرف؟ قيل: إلى قسمين: مَعْمَل ومُهْمَل، فالمعمل هو الحرف المختص، كحرف الجر، وحرف الجزم. والمهمل غير المختص كحرف الاستفهام، وحرف العطف...[2].

علل بها الأنباري عدم استعمال لفظ الفعل مع (إياك) كما يستعملوه مع غيره بقوله: "فإن قيل: فلِمَ لم يستعملوا لفظ الفعل مع (إياك) كما استعملوه مع غيره؟ قيل: إنما خُصّت (إياك) بهذا لأنها لا تكون إلا في موضع نصب؛ لأنها ضمير المنصوب المنفصل، فصارت بنية لفظه تدل على كونه مفعولا[3].

وعلّل بها الأنباري إعمال هذه الحروف الجر وذلك بقوله: إنما عملت لأنها اختصت بالأسماء، والحرف متى كان مختصا وجب أن يكون عاملا[4].

وعلّل بها الأنباري جواز حذف حرف النداء لقوله: قيل: يجوز حذف حرف النداء إلا مع النكرة والمبهم؛ لأن الأصل فيهما النداء بـــ (أي) نحو: (يا أيّهذا الرجل، ويا أيّها الرجل) فلما اطّرحوا (أيا) والألف واللام لم يطّرحوا حرف النداء لئلا يؤدي ذلك إلى الإجحاف بالاسم[5].

علّل بها الأنباري عدم إعمال (ما) على لغة بني تميم يقول: فإن قيل: لِمَ لَمْ تعمل على لغة بني تميم؟ قيل: لأن الحرف إنما يعمل إذا كان مختصا بالاسم كحرف الجر، أو بالفعل

---

(1) الملخ، حسن التعليل في النحو العربي، ص155.

(2) الأنباري، **أسرار العربية**، ص39.

(3) المصدر نفسه، ص163.

(4) المصدر نفسه، ص231.

(5) المصدر نفسه، ص210.

كحرف الجزم، وإذا كان يدخل على الاسم والفعل لم يعمل كحرف العطف، و(ما) تدخل على الاسم والفعل، ألا ترى أنك تقول: (ما زيد قائم، وما يقوم زيد) فتدخل عليهما، فلما كانت غير مختصة، وجب أن تكون غير عاملة[1].

وعلّل بها الأنباري اختصاص كم الخبرية الاستفهامية بالتنكير إذ يقول "وأمّا اختصاصها بالتنكير فيهما جميعا فلأن (كم) لما كانت للتكثير، والتكثير والتقليل لا يصح إلا في النكرة لا في المعرفة؛ لأن المعرفة تدل على شيء مختص، فلا يصح فيه التقليل ولا التكثير[2].

وعلّل بها الأنباري عمل حروف الجر يقول في ذلك: إن قال قائل لِمَ عملت هذه الحروف الجر؟ قيل: إنما عملت لأنها اختصت بالأسماء، والحروف متى تكون مختصة وجب أن تكون عاملة...[3].

وعلّل بها الأنباري مخالفة (ربّ) التي معناها (التقليل) حروف الجر لأنها يلزم معها حذف الفعل الذي أوصلته إلى ما بعدها، وهذا لا يلزم الحرف. واختصاصها بهذه الأشياء لمعانٍ اختصت بها..[4].

وعلّل بها الأنباري اختصاص (مذ، منذ) بابتداء الغاية في الزمان كما أن (مِن) تختص بابتداء الغاية في المكان[5].

وعلّل بها الأنباري اختصاص التاء باسم واحد وهو اسم الله تعالى، إذ يقول: فإن قيل: فلم اختصت التاء باسم واحد وهو اسم الله تعالى؟ قيل: لأنها لما كانت فرعا للواو التي هي فرع

---

[1] الأنباري، **أسرار العربية**، ص144.

[2] المصدر نفسه، ص201.

[3] االمصدر نفسه، ص231.

[4] المصدر نفسه، ص239.

[5] المصدر نفسه، ص348.

للباء، والواو تدخل على المظهر دون المضمر؛ لأنها فرع، انحطت عن درجة الواو؛ لأنها فرع الفرع فاختصت باسم واحد وهو اسم الله تعالى [1].

وعلّل بها الأنباري وجوب عمل حروف الجزم (لم ولما ولام الأمر ولا في النهي) في الفعل المضارع الجزم. يقول في ذلك: "إن قال قائل: لِمَ وجب أن تعمل (لم ولما ولام الأمر ولا في النهي) في الفعل المضارع الجزم؟ قيل: إنما وجب الجزم لاختصاصها بالفعل ...[2].

علة فرق

يُقال: فرقت بين الحكمين: مِزتُ بينهما[3]، وهي علة تتصل بقصد الإبانة إذ يُعطى للحكمين مظهران مختلفان، توخيًا لدقة الدلالة[4].

ولعلة الفرق أثر بارز في إزالة اللبس، وتوضيح المعنى، ولهذا يقول الشلوبين "واختلاف الحركات للفرق وإزالة اللّبس[5].

وعلّل بها الأنباري بناء (قبلُ) و(بعدُ) على الضم. قال: " إنما بنوهما على الضم لأن النصب والجر يدخلهما نحو جئت قبلك ومن قبلك، وأما الرفع فلا يدخلهما البتة. فلو بنوهما على الفتح أو الكسر لالتبست حركة الإعراب بحركة البناء، فبنوهما على حركة لا تدخلهما وهي الضمة لئلا تلتبس حركة الإعراب بحركة البناء[6].

---

[1] الأنباري، **أسرار العربية**، ص251.

[2] المصدر نفسه، ص296.

[3] الكفوي، **الكليات**، 24/2

[4] ابن الوراق، **علل النحو**، ص67

[5] الشلوبين، عمر بن محمد، **شرح المقدمة الجزولية الكبير**، تحقيق: تركي العتيبي، بيروت، ط2، 1992، 436/1

[6] الأنباري، **أسرار العربية**، ص55.

وعلّل بها الأنباري دخول التنوين الاسم فقال: "ذهب بعض النحويين إلى أنه دخل فرقا بين الفعل والاسم، وذهب آخرون إلى أنه دخل فرقا بين ما ينصرف وما لا ينصرف[1].

وعلّل بها الأنباري كسر نون التثنية وفتح نون جمع المذكر السالم للتفريق بينهما قال: فإن قيل: فلم كسروا نون التثنية وفتحوا نون الجمع؟ قيل: للفرق بينهما مع تباين صيغتيهما[2].

وعلّل بها الأنباري رفع الفاعل ونصب المفعول قال: فإن قيل: فلم كان إعرابه الرفع؟ قيل: فرقا بينه وبين المفعول[3].

وعلّل بها الأنباري زيادة الباء في قولهم: "أحسن بزيد". قال: لوجهين: أحدهما: أنه لما كان لفظ فعل التعجب لفظ الأمر، فزادوا الباء فرقا بين لفظ الأمر الذي للتعجب، وبين لفظ الأمر الذي لا يراد به التعجب"[4].

وعلّل بها الأنباري بناء المنادي على الضم فرقا بينه وبين المضاف؛ لأنه إن كان المضاف مضافا إلى النفس كان مكسورا، وإن كان مضافا إلى غيرك كان منصوبا، فبني على الضم لئلا يلتبس بالمضاف؛ لأن الضم لا يدخل المضاف[5].

ويرى الأنباري أن هذا إنما ثم لغايات بيانية كتجنب لالتباس ورفع الاشتباه.

علة الجوار

وعلّل الأنباري بناء جواب الشرط على الوقف، إذ يقول: "وذهب أبو عثمان المازني إلى أنه مبني على الوقف"[6] "وذهب الكوفيون إلى أنه مجزوم على الجوار؛ لأن جواب الشرط

---

(1) الأنباري، **أسرار العربية**، ص59.

(2) المصدر نفسه، ص74.

(3) المصدر نفسه، ص91.

(4) المصدر نفسه، ص128.

(5) المصدر نفسه، ص207.

(6) المصدر نفسه، ص299.

مجاور لفعل الشرط فكان محمولا عليه في الجزم، والحمل على الجوار كثير في كلامهم، قال الشاعر[1]:

كأنَّمَا ضَرَبَتْ قُدَّامَ أعيُنِهَا قُطْنًا بِمُسْتَحْصِدِ الأوتار مَحْلُوجِ

وكان يقتضي أن يقال (محلوجا) فخفضه على الجوار[2].

علة الإيجاز والاختصار

الاختصار لغة: الإيجاز[3].

واصطلاحا: شكل من أشكال التخفيف بحذف بعض الحروف أو الكلمات، اختصارا، وعلة الاختصار تتفق وميل العرب إلى الإيجاز[4]، فقد وصفهم ابن جني بقوله: "واعلم أن العرب... إلى الإيجاز أميل، وعن الإكثار أبعد"[5].

وقد اعتمد الأنباري على هذه العلة في مواضع محددة من الكتاب. هي:

علّل بها الأنباري في التثنية في حذف أحدهما في (قام الزيدان) و(ذهب العمران) وزيادة على الآخر زيادة دالة على التثنية. والأصل (قام زيد وزيد. وذهب عمرو وعمرو) في ذلك يقول: "التثنية صيغة مبنية للدلالة على الاثنين، وأصل التثنية العطف، تقول: (قام الزيدان وذهب العمران) والأصل فيه (قام زيد وزيد وذهب عمرو وعمرو) إلا أنهم حذفوا أحدهما، وزادوا على الآخر زيادة دالة على التثنية طلبا للإيجاز والاختصار[6].

---

(1) البيت لذي الرمة، **الديوان**، ص75.

(2) الأنباري، **أسرار العربية**، ص299.

(3) ابن منظور، **لسان العرب**، 4/ 243

(4) الحجوج، محمد، **الأصول اللغوية في كتاب الخصائص**، ص 128

(5) ابن جني، **الخصائص**، 1/ 83

(6) الأنباري، **أسرار العربية**، ص68.

وعلّل بها الأنباري في باب (نعم وبئس) بأن فاعل كل من نعم وبئس لا يكون معرفة محضة فلما ضارع المضمر فاعلهما جاز الإضمار فيهما. يقول في ذلك: "فإن قيل: فلماذا فعلوا ذلك؟ قيل: إنما فعلوا ذلك طلبا للتخفيف والإيجاز، لأنهم أبدا يتوخون الإيجاز والاختصار في كلامهم[1].

وعلّل بها الأنباري إقامة بعض الظروف والحروف مقام الفعل في (باب الإغراء) مثل عليك وعندك ودونك وهي الي يسمونها أسماء الأفعال. يقول: "لم أقيم بعض الظروف والحروف مقام الفعل؟ قيل: طلبا للتخفيف؛ لأن الأسماء والحروف أخف من الأفعال فاستعملوها بدلا عنها طلبا للتخفيف"[2].

ويعنى بالتخفيف هنا الإيجاز؛ لأنّ التخفيف في معناه الحقيقي يستعمل في المفردات كحذف حرف أو الاستغناء عن حركة. أما في الجمل فيقصد به الإيجاز. ولذلك أوردناه تحت هذا البند.

علة اتساع

الاتساع لغة: يقال: وسع الشيء الشيء: لم يضق عنه[3].

واصطلاحًا: ضرب من الحذف، إلا أنك تقيم المتوسّع فيه مقام المحذوف، وتعربه بإعرابه، وتحذف العامل في الحذف، وتدع العمل فيه على حالة الإعراب[4]. وقد استخدم الأنباري هذه العلة في مواضع محددة من الكتاب، وهي:

---

[1] المصدر نفسه، ص112.

[2] الأنباري، **أسرار العربية**، ص158.

[3] ابن منظور، **لسان العرب**، 8/ 393

[4] الكفوي، **الكليات**، ص 36.

علّل بها الأنباري حذف حرف الجر من بعض الظروف غير المختصة مثل معقد الإزار، ومقعد القابلة، ومناط الثريا. يقول في ذلك: الأصل فيها كلها أن تستعمل بحرف الجر إلا أنهم حذفوا حرف الجر في هذه المواضع اتساعا[1].

وعلّل بها الأنباري بأن (وصلتُ) فعل لازم وهذا ما ذهب إليه الأكثرون، وقد كان الأصل فيه أن يستعمل معه حرف الجر. يقول في ذلك: "وكان الأصل فيه أن يستعمل معه حرف الجر، إلا أنه حذف حرف الجر اتساعا على ما بيننا"[2].

وعلّل بها الأنباري إقامة الواو مقام (مع) بقول في ذلك: "فذهب البصريون إلى أن العامل للنصب في المفعول معه هو الفعل وذلك لأن الأصل في نحو قولهم: (استوى الماء والخشبة) أي مع الخشبة إلا أنهم أقاموا الواو مقام (مع) توسعا في كلامهم[3].

وعلّل بها الأنباري حذف مع وإقامة الواو مقامها، يقول: فإن قيل: لم حُذفت (مع) وأقيمت (الواو) مقامها؟ قيل: حذفت (مع) وأقيمت (الواو) مقامها توسعا في كلامهم طلبا للتخفيف والاختصار[4].

وعلّل بها الأنباري في باب حرف الاستفهام إقامة الأسماء والظروف مقام حروف الاستفهام ويقول في ذلك: "فإن قيل: فَلِمَ أقامت العرب هذه الأسماء والظروف مقام حروف الاستفهام؟ قيل: إنما أقاموها مقام حروف الاستفهام توسعا في الكلام[5].

---

(1) الأنباري، **أسرار العربية**، ص171.

(2) المصدر نفسه، ص172.

(3) المصدر نفسه، ص174.

(4) المصدر نفسه، ص 175.

(5) المصدر نفسه، ص339.

علة كثرة الاستعمال

الاستعمال لغة: يقال: "استعمل فلان غَيْرهُ: إذا سأله أن يعمل له، واستعمله: طلب إليه العمل"[1].

واصطلاحًا: هو استعمال العرب للنمط اللغوي[2]، وقد درج النحويون على استعماله منذ زمن مبكر من نشأة النحو العربي[3].

ومعنى كثرة الاستعمال: أن يكثر استعمال لفظ ما أو تركيب ما، فيترتب على ذلك حذف بعض حروفهما أو اختيار الحركة الخفيفة تخفيفًا، أو بناء حكم نحوي ما.

ووجدت هذه العلة في التعليل في باكورة الدرس النحوي، يقول عبده الراجحي: "أما كثرة الاستعمال فيكاد يكون القياس الأغلب الذي يقوم عليه التعليل في كثرة الظواهر"[4].

واستعمل الأنباري هذه العلة في مواضع كثيرة. هي:

علّل بها الأنباري جواز الجمع بين (يا) (الألف واللام) في (يا الله) قال: "وإنما جاز في هذا الاسم خاصة؛ لأنه كثر في استعمالهم فخفّ على ألسنتهم فجوّزوا فيه ما لا يجوز في غيره"[5].

وعلّل بها الأنباري في حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه في قوله تعالى: ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِىٓ أَقْبَلْنَا فِيهَا ﴾ "[6]. والتقدير فيه: أهل القرية وأهل العير وهذا كثير في كلامهم[1].

---

[1] ابن منظور، **لسان العرب**، مادة (عمل)

[2] عبابنة، يحيى، **القياس والعلة عند النحويين البصريين**، ص 7.

[3] سيبويه، **الكتاب**، 411/2، وابن السراج، **الأصول**، 61/1، وابن جني، **الخصائص**، 97/1

[4] الراجحي، عبده، **النحو العربي والدرس الحديث**، دار النهضة العربية، بيروت، 1979، ص 84

[5] الأنباري، **أسرار العربية**، ص213.

[6] سورة يوسف:82.

وعلّل بها الأنباري حذف فعل القسم قال: فإن قال قائل: لم حذف فعل القسم؟ قيل: إنما حذف فعل القسم لكثرة الاستعمال[2].

وعلّل بها الأنباري حذف اللام في (قم واذهب) والأصل في (لتقم ولتذهب)؛ لأنه كثير في كلامهم وجرى على ألسنتهم استثقلوا مجيء اللام فيه مع كثرة الاستعمال فحذفوها مع حرف المضارعة تخفيفا كما قالوا: (أيش) والأصل فيه (أي شيء) وكقولهم: (ويلمِّه) والأصل فيه (ويل أمه) فحذفوا لكثرة الاستعمال، فكذلك ههنا[3].

وعلّل بها الأنباري تركيب (لن) فذهب الخليل إلى أنها مركبة من كلمتين وأصلها (لا أنْ) فحذفوا الألف من (لا) والهمزة من (أنْ) لكثرة الاستعمال وركبوا إحداهما مع الأخرى كقولهم: (ويل أمّه): ويلمّه. فصار (لن)[4].

وعلّل بها الأنباري (ايمن) فهو جمع يمين إلا أنهم وصلوها لكثرة الاستعمال[5].

وعلّل بها الأنباري جعل الهمزة في (ال) التعريف همزة وصل لكثرة الاستعمال[6].

وعلّل بها الأنباري حذف الحرف المعتل لسكونه وسكون اللام ومن ذلك قولهم (عَلْمَاء بنو فلان) يريدون: (على الماء)، قال الشاعر[7]:

غداة طفت عَلْماءِ بكر بن وائل وعجنا صدور الخيل شطر تميم

---

(1) الأنباري، **أسرار العربية**، ص249.

(2) المصدر نفسه، ص250.

(3) المصدر نفسه، ص285.

(4) المصدر نفسه، ص292.

(5) المصدر نفسه، ص349.

(6) المصدر نفسه، ص350.

(7) المصدر نفسه، ص374.

يريد الشاعر (على الماء) وهذا ليس بمطرد في القياس، وإنما دعاهم إلى ذلك كثرة الاستعمال[1].

وعلّل بها الأنباري عمل (إنْ) الشرطية الجزم في الفعل المضارع قال: "إن قال قائل: لم عملت (إنْ) الجزم في الفعل المضارع؟ قيل: إنما عملت لاختصاصها، وعملت الجزم لما بيّنا من أنها تقتضي جملتين: الشرط والجزاء..[2].

ثالثا: في الصرف

علة إتباع

علّل بها الأنباري جواز جمع (فِعْلة) بكسر الفاء وسكون العين ضمّ العين وفتحها، وسكونها نحو: ظُلْمة: وظُلُمات، وظُلَمات، وظُلْمات"؟ قيل: إمّا الضم فللإتباع، وأما الفتح فرارا من اجتماع ضمتين، وأما السكون فللتخفيف، كقولهم في عضد: عَضْد"[3].

وكذلك الأمر علل بها الأنباري جواز جمع (فِعْلة) بكسر الفاء وسكون العين كسر العين وفتحها وسكونها، نحو: "سِدرة: سِدِرات، وسِدَرات، وسِدْرات". أما الكسر فللإتباع، وأما الفتح فرارا من اجتماع كسرتين، وأما السكون فللتخفيف، كقولهم في "كَتِف: كَتْف"[4].

علّة معنى

علّل بها الأنباري جواز الالتقاء ببناء القلة عن بناء الكثرة وببناء الكثرة عن بناء القلة بقوله: "قيل: إنما جاز أن يكتفى ببناء القلة عن بناء الكثرة، نحو: "قلم وأقلام، ورَسَن وأرسان، وأُذُن وآذان، وطُنُب وأطناب، وكتِف وأكتاف، وإبل وآبال وأن يكتفى ببناء الكثرة عن القلة نحو:

---

[1] الأنباري، **أسرار العربية** ، ص375.

[2] المصدر نفسه، ص298.

[3] المصدر نفسه، ص 314

[4] المصدر نفسه ، ص 314

"رجل ورجال، وسبع وسباع، وشِسع وشسوع، لأن معنى الجمع مشترك في القليل والكثير، فجاز أن ينوي جمع القلة جمع الكثرة لاشتراكهما في الجمع"[1].

علّة تغيير

علّل بها الأنباري حمل التصغير على التكسير لأنه يغير اللفظ والمعنى كما أن التكسير يغير اللفظ والمعنى بقوله: "فإن قيل فلمَ حُمل التصغير على التكسير، ومن أين زعمتم أنهما من وادٍ واحد؟ قيل: إنما حُمل التصغير على التكسير لأنّه يغيّر اللفظ والمعنى كما انّ التكسير يُغيّر اللفظ والمعنى، ألا ترى أنك إذا قلت في تصغير "رَجُل: رُجَيْل" أنك قد غيّرت لفظه بضم اوله وفتح ثانيه وزيادة ياء ساكنة ثالثه، وغيّرت معناه لنك نقلته من الكبر إلى الصغر، كما انّك إذا قلت في تكسيره: "رجال" غيّرت لفظه بزيادة الألف وفتح ما قبلها، وغيّرت معناه لنك نقلته من الإفراد إلى الجمع؟ فلهذا المعنى قلنا إنهما من وادٍ واحدٍ"[2].

وعلّل الأنباري جواز جمع (سفرجل) على (سفاريج) بالياء، بقوله: "فإن قيل: فلمَ جاز أن يقولوا في جمع (سفرجل) على (سفاريج) بالياء؟ قيل: لأنهم لما حذفوا اللام جعلوا الياء عوضا عن اللام المحذوفة منه"[3].

علة مشاكلة

المشاكلة لغة: الموافقة[4]، واصطلاحا فهي عند المتكلمين الاتحاد في الشكل، وعند النحاة الموافقة بين اللفظين، كاختيار البدل في نحو: ما قام أحدٌ إلا زيدٌ، طلبا للموافقة بين لفظ

---

[1] الأنباري، **أسرار العربية**، ص316

[2] المصدر نفسه، ص 320

[3] المصدر نفسه ، ص 317.

[4] ابن منظور، **لسان العرب**: (عدل)

المستثنى والمستثنى منه"[1]. وهي علة قد تعتمد في أكثر الأحيان على اللفظ إذ تؤدي إلى اختيار أمر من الأمور دون غيره لأنه يؤدي إلى المشاكلة او المطابقة وتطابق الألفاظ وتشاكلها أفضل من تخالفها.

وقد أورد الانباري هذه العلة في موضع واحد وهو:

ما علّل به في (باب المصدر) بأن المصدر يعتلّ لاعتلال الفعل ويصح لصحة الفعل. بقوله: "أما قولهم أنه يصح لصحة الفعل، ويعتل لاعتلاله، فنقول: إنما صح لصحته واعتل لاعتلاله طلبا للتشاكل[2].

علة القرب

القرب أو المجاورة عند سيبويه والبصريين علة تجعل الشيء يجري على شيء آخر لمجاورته أياه حتى وإنه كان ذلك خارجاً على القياس "ومما يدل على رعايتهم جانب القرب، والمجاورة أنهم قالوا: جُحر ضبٍ خرب، فأتبعوا الأوصاف إعراب ما قبلها وإن لم يكن المعنى دال عليه ألا ترى أن الضب يوصف بالخراب وإنما هي من صفات الحجر.." [3].

فهذه العلة ترجح عمل عامل دون غيره لقرب جواره للمعمول.

وعلّل بها الأنباري زيادة الياء الساكنة في التصغير بقوله: "فلمَ كانت الزيادة ياءً، ولمَ كانت ساكنة، ولمَ كانت ثالثة؟ قيل: "إنما كانت ياءً لأنهم لما زادوا الألف في التكسير، والتكسير والتصغير من وادٍ واحد، زادوا فيه الياء لأنه أقرب إلى الألف من الواو. وإنما كانت ساكنة ثالثة لأنّ ألف التكسير لاتكون إلا كذلك"[4].

---

[1] البستاني، المعلم بطرس، **محيط المحيط**، مؤسسة جواد للطباعة، بيروت، 1983، ص 478

[2] الأنباري، **أسرار العربية**، ص166.

[3] ينظر، سيبويه، الكتاب، ج1/ 436 ابن يعيش، شرح المفضل، ج1 / 79.

[4] المصدر نفسه، ص 320

علّل بها الأنباري جواز إدغام الباء في الميم لتقاربهما؛ ولا يجوز أن تدغم الميم في الباء بقوله: قيل: إنما لم يجز أن تدغم الميم في الباء نحو: (أكرم بْكرا) كما يجوز أن تدغم الباء في الميم نحو: (اصحب مطرا) لأن الميم فيها زيادة صوت وهي الغنة، فلو أدغمت في الباء لذهبت الغنة التي فيها، بخلاف الباء فإنه ليس فيها غنة تذهب بالإدغام...[1].

علة أمن اللّبس

علل بها الأنباري كسر نون التثنية وفتح نون الجمع للفرق بينهما والحاجة إلى الفرق بينهما مع تباين صيغتيهما، لأنهم لو لم يكسروا نون التثنية ويفتحوا نون الجمع لالتبس جمع المقصور في حالة الجر والنصب بتثنية الصحيح. ألا ترى أنك تقول في جمع مصطفى: رأيت مَصْطَفَيْنَ، ومررت بمَصْطَفَيْنَ: قال الله تعالى: ﴿ وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ ٱلْأَخْيَارِ ﴾[2]. فلفظ مَصْطَفَيْنَ كلفظ؛ زَيْدَيْنِ، فلو لم تُكْسَرْوا نون التثنية، وتفتح نون الجمع لالتبس هذا الجمع بهذه التثنية[3].

وعلل بها الأنباري إظهار ضمير التثنية والجمع في قولنا: (الزيدان قاما)، (الزيدون قاموا) فلو لم يظهر ضميرهما لوقع الالتباس ولم يعلم أن الفعل لاثنين أو جماعة[4].

علة اشتقاق

الاشتقاق لغة: الصدع، يقال: "شقّ الشيء يشقّه شقًّا صدعه، وفرّقه، ومنه قولهم: شقّ عصا المسلمين، أي: فرّق جمعهم وكلمتهم"[5].

---

[1] الأنباري، **أسرار العربية**، ص371.

[2] سورة ص: 47.

[3] الأنباري، **أسرار العربية**، ص75.

[4] المصدر نفسه، ص96.

[5] ابن منظور، **لسان العرب**، مادة (شقق).

واصطلاحا: نزع لفظ من آخر بشرط مناسبتهما معنى وتركيبا، ومغايرتهما في الصيغة[1]. وهو يقابل الجمود ويضاده.

واختلف في الأصل الذي وقع فيه الاشتقاق، فالكوفيون يرون أنّ الفعل أصل الاشتقاق، في حين أن البصريين يرون أن المصدر أصله، ويتّجه النحاة إلى ترجيح رأي البصريين، واعتبار المصدر أصل ذلك"[2].

وبعض العلماء يرى أن المصدر أصل براسه والفعل أصل برأسه ولا تجمعهما علاقه أصل وفرع.

وقد استعمل الأنباري هذه العلّة في مواضع محدّدة هي:

تعليل الأنباري تسمية الاسم اسما بقوله: "فإن قيل: لما سمي الاسم اسما؟ قيل: اختلف النحويون في ذلك فذهب البصريون إلى أنّ أصلها: (سمو)، وذهب الكوفيون إلى أنّ أصل (اسم) سِمة والأصل فيها (وسم)، والصحيح ما ذهب إليه البصريون وهو أنه مشتق من السمو لا من السمة[3].

وعلّل الأنباري (على) إذا كانت مشتقة من مصدر، وتدل على زمان مخصوص، نحو: (علا الجبل يعلو علوا فهو عالٍ) كقولك (سلا يسلو سلوّا فهو سالٍ)، وما أشبه ذلك [4].

علة عوض أو التعويض

العوض لغة: البدل[1]، وعوّضتُه: إذا أعطيته بدل ما ذهب به[2]، اصطلاحا: هو كما يقول ابن فارس (ت377هـ): "إقامة الكلمة مقام الكلمة"[3]، وله ثلاثة أنواع، هي[4]:

---

[1] الجرجاني، التعريفات، ص49، والتهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، ص207.

[2] اللبدي، محمد، **معجم المصطلحات النحوية والصرفية**، ص 116

[3] ينظر: الأنباري، **أسرار العربية**، ص 32- 35

[4] الأنباري، **أسرار العربية**، ص235.

أولا: تعويض حرف عن حرف: نحو تعويض التاء عن الواو في مثل عدة.

ثانيا: تعويض حرف عن اكثر من حرف، وذلك كتعويض الياء في التصغير والجمع الأقصى، مثل: مخيرج ومخاريج في تصغير وتكسير: مستخرج.

ثالثا: تعويض حرف عن حركة، وذلك في كلمتين اثنتين هما: اسطاع وإهراق بقطع الهمزة وفتحها.

فالسين عوض عن حركة العين التي فقدتها بنقلها إلى التاء لأنها بمعنى: أطاع، والأصل: أطوع، نقلت حركة العين إلى الساكن قبلها، ثم قلبت ألفا، وعوض عن حركة العين السين، فقيل: إسطاع، ومثلها: أهراق في كون الهاء عوضا عن حركة العين، وللتعويض حروف خاصة تسمى حروف التعويض، وهي: التاء، وهمزة الوصل، والياء، والهاء، والسين"[5].

والتعويض واجب وجائز ومنه السماعي، فالواجب في مصدر الفعل إذا كان مثالا واويا مما تحذف فاؤه في المضارع، نحو: عدة وثقة. والجائز في التصغير والجمع الأقصى، وأما السماعي فكما في همزات: ابن، واسم، واست[6].

وهي علة من العلل التي ذكرها الدينوري، والتي تطّرد في كلام العرب، وشرحها التاج ابن مكتوم بقوله: "وعلة تعويض مثل تعويضهم الميم في اللهم من حرف النداء"[7].

---

[1] الفرق بين العوض والبدل أنّ العوض أخصّ من البدل، فكل عوض بدل، وليس كل بدل عوضًا. ينظر: ابن جني، **الخصائص**، 1/ 265

[2] ابن منظور، **لسان العرب**: (عوض)

[3] ابن فارس، **الصاحبي في فقه اللغة**، ص 179

[4] اللبدي، محمد، **معجم المصطلحات النحوية والصرفية**، ص 163

[5] الأنباري، **أسرار العربية**، ص 236.

[6] المصدر نفسه والصفحة نفسها.

[7] السيوطي، **الاقتراح**، ص 71-72

وتأتي عند سيبويه لتفسير لحاق بعض الحروف او الكلمات للتراكيب أو العبارات التي يفترض أنها قد حذف منها بعض أجزائها نعوض عنها، فهذه العلة تقوم على افتراض أصل مقدر حذف وعوض عنه"[1].

ومن أمثلتها عند سيبويه تعليله للحاق النون الاسم المثنى نحو: رجلان ورجلين؛ إذ يقول: "وتكون الزيادة نونا، كأنها عوض لما منع من الحركة والتنوين، وهي النون، وحركتها الكسر وذلك قولك: هما الرجلان، ورأيت الرجلين، ومررت بالرجلين"[2].

وقد استعمل الأنباري هذه العلة في مواضع محددة هي:

وعلل بها الأنباري أن حرف (الكاف) يكون اسما إذا دخل عليها حرف جر، بقوله: "أما الكاف فتكون اسما كما تكون حرفا، فإذا كانت اسما قدروها تقدير "مثل" وجاز أن يدخل عليها حرف الجر لقول الشاعر[3]:

بـــــيضٌ ثـــــلاثٌ كنِعـــــاج جُـــــمّ يضـــــحكن عـــــن كـــــالبَرَدِ المـــــنهمّ[4]

وتكون الكاف أيضا فاعلة كقول الشاعر[5]:

أَتَنْهَـــــون ولَـــــنْ يَنْهـــــى ذَوِي شَـــــططٍ كَـــالطّعْنِ يَهلِـــك فيـــه الزّيْـــتُ والفُتُـــلُ[6]

فالكاف ههنا اسم لأنها فاعلة، وهي في موضع رفع بإسناد الفعل إليها.." [1].

---

[1] العبيدي، شعبان عوض محمد، **التعليل اللغوي في كتاب سيبويه**، ص 270
ويُنظر: سيبويه، **الكتاب**، 1/ 25

[2] سيبويه، **الكتاب**، 1/ 17-18

[3] الأنباري، **أسرار العربية**، ص 235- 236

[4] البيت من الرجز للعجاج، ينظر: ابن يعيش، **المفصل**، 8/ 42، 44، والبغدادي، **الخزانة**، 4/ 262، والسيوطي، **الهمع**، 2/ 31

[5] الأنباري، **أسرار العربية**، ص 236

[6] هو الأعشى ميمون بن قيس من شعراء الجاهليين، أدرك الإسلام ولم يسلم، توفي عام (7هـ). الشطط: الجور والظلم.

وعلّل بها الأنباري جمع أَرَضُون والأصل أن تجمع بالألف والتاء، إلا أنهم لما حذفوا التاء من أرض، جمعوا بالواو والنون تعويضا عن حذف التاء، وتخصيصا له بشيء لا يكون في سائر أخواته[2].

وعلّل بها الأنباري في جمع سنة على (سنون)، إلا أنهم لما حذفوا اللام، جمعوا بالواو والنون تعويضًا من حذف اللام، وتخصيصا له بشيء لايكون في التام، وهذا التعويض تعويض جواز لا تعويض وجوب[3].

علة فرق

علّل بها الأنباري وجوب تحريك العين من (فَعْلة) بفتح الفاء وسكون العين في الجمع في نحو (جَفَنات وَقَصَعَات) وسُكِّنت في نحو (خَدْلات وصَعْبات). قيل: لأنّ (فَعْلة) بفتح الفاء وسكون العين تكون اسما غير صفة نحو (جَفْنة وقَصْعة) وتكون صفة نحو (خَدْلة[4] وصَعْبة) فحركت العين منها إذا كانت اسما غير صفة نحو (جَفَنات وقَصَعات) للفرق بينهما وبين الصفة نحو (خَدْلات وصَعْبات)[5].

علة كثرة الاستعمال

علّل الأنباري بهذه العلة جمع (فَعْل) بفتح الفاء وسكون العين في القلة على (أفعل)؛ لأن (فَعْلًا) أكثر استعمالا من غيره من سائر الأوزان؛ و(أفعل) أخف من (أفعال) فأعطوا ما يكثر استعماله الأخف، وأعطوا ما يقل استعماله الأثقل ليعادلوا بينهما[6].

---

(1) الأنباري، **أسرار العربية**، ص 236

(2) المصدر نفسه، ص77.

(3) المصدر نفسه، ص77.

(4) الخذلة من النساء: الممتلئة الساقين والذراعين.

(5) الأنباري، **أسرار العربية**، ص311.

(6) الأنباري، **أسرار العربية**، ص308.

الخاتمة:

بعد أن تناولت موضوع التعليل النحوي عند الأنباري، فقد آلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1. إن علل النحو ليست ثابتة محددة، فلا نجد لكل حكم علة واحدةٌ ثابتة بل قد يكون للحكم الواحد غير علة.
2. تكثر التعليلات في كتاب أسرار العربية كثرة مفرطة إذ لا تكاد مسألةٌ نحويةٌ أو ظاهرة تخلو من التعليل.
3. كان يعتد بالسماع الشائع، ويكره القياس على النادر والشاذ.
4. كثرة تعلقه بالمنطق في استنباط القواعد وتعليل الأحكام والموازنة بين الآراء.
5. استعان الأنباري بالمنهج الفقهي في التقسيم والتصنيف.
6. الناظر في كتاب أسرار العربية يجده شبيهًا بكتاب علل النحو لابن الوراق، وهذا إذ دلّ على شيء يدل على تأثر الأنباري بابن الوراق في منهجه.

المصادروالمراجع

ابن الشجري، ابو السعادات، هبة الله بن علي، **أمالي ابن الشجري**، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، (د.ط)، 1992م.

ابن الوراق، أبو الحسن محمد بن عبد الله، **العلل في النحو**، تحقيق: محمود جاسم الدرويش، بيت الحكمة، بغداد، 2002م.

ابن بابشاذ، طاهر بن أحمد، **شرح المقدمة المحسبة**، تحقيق: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية، الكويت، ط1، **1976**.

ابن جني، أبو الفتح، عثمان، **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النجار، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ط4، 1990

ابن حمزة، يحيى بن حمزة العلوي، **الطراز**، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت).

ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين،**إعراب القراءات السبع وعللها** ، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، مكتبة الخانجي،القاهرة ،ج1 ،ط1992.

ابن خلكان: أحمد بن محمد، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت،1968م.

ابن عقيل، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، المعاهد العامة للمعاهد الأزهرية، 1977.

ابن غلبون، أبو الحسن طاهربن عبد المنعم، **كتاب التذكرة في القراءات** ،تحقيق: عبد الفتاح بحيري إبراهيم ،الزهراء للإعلام العربي،ج2، ط1، 1990.

ابن فارس، أحمد، **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق: شهاب الدين أبو عمر، بيروت، ط2، 1998.

ابن كثير، أبو الفداء الحافظ، **البداية والنهاية**، مكتبة المعرفة، بيروت، ط2، 1990.

ابن مالك، **شرح تسهيل الفوائد**، تحقيق: عبد الرحمن السيد، مكتبة الإنجلو المصرية، ط1، 1974.

ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم، **لسان العرب**، دار صادر، بيروت، ط3، 1994.

ابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: مازن المبارك، محمد علي حمد الله، مراجعة سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط5، 1979.

ابن يعيش، **شرح المفصل**، عالم الكتب، بيروت، (د. ط)، (د، ت).

ابو المكارم، علي، **تاريخ النحو العربي حتى أواخر القرن الثاني الهجري**، القاهرة الحديثة للطباعة، ط1، 1971م.

ـــــــــــــ، أصول التفكير النحوي، منشورات الجامعة الليبية، 1973م.

الأزهري، أبو منصور، محمد بن أحمد الهروي، **تهذيب اللغة**، تحقيق: عبد السلام هارون، وراجعه محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، (د.ط)، 1964.

الاستراباذي، الرضي، **شرح كافية ابن الحاجب**. تحقيق: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998م.

الأسنوي، جمال الدين عبد الرحيم، **طبقات الشافعية**، تحقيق: عبد الله الجبوري، رئاسة ديوان الأوقاف، بغداد، 1970.

الأنباري، ابو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الانصاري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين**: البصريين والكوفيين، دار إحياء التراث العربي، ط4، 1961م.

ـــــــــــــ، **الإغراب في جدل الإعراب**، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط2، 1971م.

ـــــــــــــــــ، **لمع الأدلة في أصول النحو**، تحقيق: سعيد الأفغاني، ط2، دار الفكر، بيروت، 1971.

ـــــــــــــــــ، **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**. تحقيق: إبراهيم السامرائي. مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، ط3، 1985م.

ـــــــــــــــــ، **أسرار العربية** تحقيق: محمد بهجت البيطار، دار البشائر، دمشق، 2003م.

الأنصاري، وليد عاطف، **نظرية العامل في النحو العربي عرضا ونقدا**، جامعة اليرموك، 1988

الانطاكي، محمد، **المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها**، دار الشرق العربي، ط3.

البغدادي، عبد القادر، بن عمر، **خزانة الأدب، ولب لسان لباب العرب**، تحقيق وشرح: عبد السلام هاورن، المطبعة العربية الحديثة، القاهرة، 1977م.

التميمي، أبو عبيدة، معمر بن المثنى، **مجاز القرآن**، تحقيق: محمد فؤاد، ط1، مصر، 1952م.

التهانوي، محمد أعلى بن علي موسوعة اصطلاحات العلوم الغسلامية المعروف بـــ **كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**، تحقيق: علي دحروج، ط1، 1996م.

الجاسم، محمود، **التأويل النحوي حتى نهاية القرن الثالث الهجري**، رسالة ماجستير، جامعة حلب، 1995.

الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد، **الصحاح**، تحقيق: إميل بديع يعقوب، ومحمد نبيل طريفي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

ـــــــــــــــــ، **تاج اللغة وصحاح العربية**، (د. ن)، الرياض، الطبعة 2، 1982م.

الحامد، أحمد حسن، **التضامن في العربية بحث في البلاغة والنحو**، دار النشر،الدار العربية للعلوم، بيروت، 2001.

الحديثي، خديجة، **الشاهد وأصول النحو العربي**، في كتاب سيبويه، جامع الكويت، 1974م.

ـــــــــــــــ، **دراسات في كتاب سيبويه**، دار غريب للطباعة، القاهرة، 1980.

حسان، تمام، **اللغة بين المعيارية والوصفية**، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1958.

ـــــــــــــــ، **الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي العربي الأصول في النحو العربية**، دار الثقافة، المغرب، ط1، 1986.

الحسن، عباس، **رأي في بعض الأصول اللغوية والنحوية**، مطبعة العالم العربي بالقاهرة، 1951.

الحلواني، محمد خير، **أصول النحو العربي**، جامعة تشرين، اللاذقية، 1979.

الحموي، ياقوت، **معجم البلدان**، صادر، بيروت، (د. ط)، 1957م.

الخوانساري، الميرزا محمد باقر الموسوي، **روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات**، تحقيق: أسد الله إسماعيليان، مكتبة إسماعيليان، 1392هـ.

درويش، محمود جاسم: **العلة النحوية تاريخ وتطور حتى نهاية القرن السادس الهجري**، رسالة دكتوراه، جامعة بغداد، 1987م.

دمشقية، عفيف، **تجديد النحو العربي**، بيروت، ط1، 1976م.

ديوان جرير بن عطية، دار صادر بيروت، ط3، 1998م.

ديوان ذي الرمة، شرح أبي نصر الباهلي، تحقيق: عبد القدوس أبو صالح.

الراجحي، عبده، **النحو العربي والدرس الحديث**، بحث في المنهج، مطبعة دار النشر الثقافية، الإسكندرية، 1977م.

الرمانيّ، علي بن عيسى، **الحدود**، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر للنشر والتوزيع، الأردن، 1984.

الزجاجي، أبو القاسم، عبد الرحمن بن إسحاق، **الإيضاح في علل النحو، تحقيق**، مازن المبارك، الطبعة الثالثة، دار النفائس، بيروت، ط3، 1979م.

الزركشي، **بدر الدين**، محمد بن عبد الله، **البرهان في علوم القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ط، 2001م.**

السعدي، عبد الحكيم، **مباحث العلة في القياس عند الأصوليين**، دار البشائر، بيروت، 1986م.

سلام، محمد، **طبقات فحول الشعراء**، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، مصر، دون طبعة، 1980.

سيبويه، ابو بشر، عثمان بن قنبر **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2. 1977

السيد، أبو الحسن محمد، **التعريفات**، دار الشؤون الثقافية العامة آفاق عربية، (د. ت).

السيد، عبد الرحمن، **مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها**، مطابع سجل العرب، ط1، 1968.

السيوطي، جلال الدين، **بغية الوعاة، في طبقات اللغويين والنحاة**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط1، 1965م.

ـــــــــــــ، **الاقتراح في علم أصول النحو**، جيروس برس، الطبعة الأولى، 1988.

ـــــــــــــ، **الإتقان في علوم القرآن، مؤسسة النداء، أبو ظبي، (د.ط)، 2003م.**

الشاوي، يحيى، **ارتقاء السيادة في علم أصول النحو**، تحقيق: عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي، مطبعة النواعير، العراق، الرمادي، 1990م.

شمس الدين، جلال، **التعليل اللغوي عند الكوفيين**، توزيع مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، (د، ط)، 1994.

الطويل، توفيق، **أسس الفلسفة**، دار النهضة العربية، القاهرة، ط5، 1967

عبابنة، جعفر، **مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي**، دار الفكر، عمان، الأردن، ط1، 1984.

عبد الغفار، أحمد، **ظاهرة التأويل وصلتها باللغة**، دار الرشيد، الرياض، 1980.

العبيدي، شعبان محمد عوض، **التعليل اللغوي في كتاب سيبويه**، منشورات جامعة قار يونس بنغازي، ليبيا، 1999.

العسكري، أبو هلال، **الفروق في اللغة**، دار الأفاق الجديدة، بيروت، ط3، 1979م.

عفيفي، أحمد، **ظاهرة التخفيف في النحو العربي**، الدار المصرية البانينة، ط1، 1996.

علوش، جميل: **ابن الأنباري وجهوده في النحو**، الدار العربية للكتاب، ليبيا، (د. ط)، 1991.

عمايرة، خليل، **العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه، ودوره في التحليل اللغوي**، جامعة اليرموك، اربد،(د. ط)، 1985م.

عيد، محمد، محمد، **أصول النحو العربي في نظر النحاة، ورأي ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث**، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط4، 1989.

الغزالي، أبو حامد، **شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل**، تحقيق: محمد الكبيسي، مطبعة الإرشاد، بغداد، 1971.

الفارسي، أبو علي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، **المسائل العسكريات**، تحقيق: إسماعيل أحمد عمايرة، منشورات الجامعة الأردنية، عمان، 1981م.

الفتلي، حميد، **العلل النحوية دراسة تحليلية في شروح الألفية إلى نهاية القرن الثامن الهجري**، كتاب ناشرون، لبنان، بيروت، ط1، 2011م.

الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، **معاني القرآن**، تحقيق: محمد علي النجار، الدار العربية للتأليف والترجمة.

الفراهيدي، الخليل بن أحمد، **معجم العين**، تحقيق: مهدي المخزومي، دار مكتبة الهلال، ط3|.

القرطبي، ابو العباس أحمد بن عبد الرحمن، ابن مضاء، **الرد على النحاة**، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط3، 1988.

القفطي، جمال الدين ابو الحسن علي بن يوسف، **إنباه الرواة على أنباء النحاة، تحقيق:** محمد أبو الفضل إبراهي، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ط3، 2007.

الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني، **الكليات**، وضع فهارسه: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، مجلد1، ط2، 1998.

الكندي، خالد سليمان بن مهنا، **التعليل في الدرس اللغوي**، دار المسيرة، عمان، ط1، 2007م.

المبارك، مازن، **النحو العربي: العلة النحوية، نشأتها و تطورها**، دار الفكر، بيروت، ط2، 1974.

المجاشعي، أبو الحسن، علي بن فضال بن **علي** ، **شرح عيون الإعراب**، مكتبة الآداب، القاهرة، (د. ط)، 2007م.

مجمع اللغة العربية، **المعجم الوسيط**، القاهرة، (د. ط)، (د. ت).

مجمع اللغة العربية، **معجم الفلسفي**، جمهورية مصر العربية، أشرف على تحريره: توفيق الطويل، وسعيد ثابت، (د.ت).

محمود، زكي نجيب، **المنطق الوصفي**، مكتبة الأنجلو المصرية، 1965.

مصطفى، إبراهيم، **إحياء النحو**، (د. ن)، القاهرة، ط2، 1992م.

الملخ، حسن خميس سعيد، **نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين**، دار الشروق، عمان، ط1، 2000م.

ـــــــــــــ، **نظرية الأصل والفرع في النحو العربي**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2001م.

الميداني، أبو الفضل، أحمد، **مجمع الأمثال**، تحقيق وشرح قصي الحسين، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط1، 2003.

ياقوت، محمود سليمان، **قضايا التقدير النحوي بين القدماء والمحدثين**، دار المعارف، 1985.

ـــــــــــــ، **أصول النحو العربي**، دار المعرفة الجامعية، (د. ط)، 2000.

Abstract

Almaqabla, Afaf, Mohammad Faleh (Causation in Asrar Al_Arabiyyah by Al-Anbari book). Ph.D. thesis, University of Yarmouk in 2015 (supervisor Prof. Dr. Nihad Moosa).

The book "The Arab secrets" of the most famous books Al-Anbari, most notably, he is from the old books collected Arabic grammar, and between what this book in our rules of grammar of the provisions of the situation, and proficiency in the standings and tab. As for the contents of this book represents the scientific aspect or applied in reasoning; therefore we find it full of Baltalelat in a row, hardly the issue or pass judgment only accounts, and such explanations are spread in all pages of the book. It is this workbook to study our scientific value, and to the effort made by the Anbari to get him out this wonderful image of good, which removes uncertainty about the scientific article, and shines his way and his approach in the tab.

This study came in paving and five chapters and a conclusion distributed as follows:

Boot, which dealt with the life of Anbari his name and lineage, and his birth and death, and culture, scientific and prestige, then the definition of the book of Arab secrets, then Anbari approach in writing the book.

The first chapter: talked in which the concept of illness language and idiomatically, and for the benefit of the illness and mental transport and the tracks, then talked about Qoadh illness, and put a motivated reasoning, and addressed the cause and reasoning when Anbari and showed kinds of ills grammatical when Anbari, then talked about the ills of Anbari sources.

The second chapter: grabbed the audio explanations that include reasoning disregard, Balastthagal in votes and sanitation.

The third chapter addressed the reasoning factor guidance worker as I ran on the concept of the world, and the fact that factor, the types of the world, then addressed the reasoning factor in the way.

Chapter Fourth: grabbed the mental explanations that include interpretation, and I ran on the concept of interpretation, and need for, and the factors that led to the large number of mental interpretation in the grammar lesson, then addressed the reasoning mental alongside their grammar and in significance, then the analog measurement and hobbled on his concept. She spoke about the reasoning by analogy in the analog sounds and sanitation, as dealt with Conjugate and put a measurement on the concept, and then talked about the reasoning by analogy Conjugate in grammar.

The fifth chapter: the explanations grabbed a taste of Belhassen and ugliness in the way.